HEKMAH YEMANYA

الأعمى الذي أشعل النار

أبو الجارود وتأسيس الزيدية

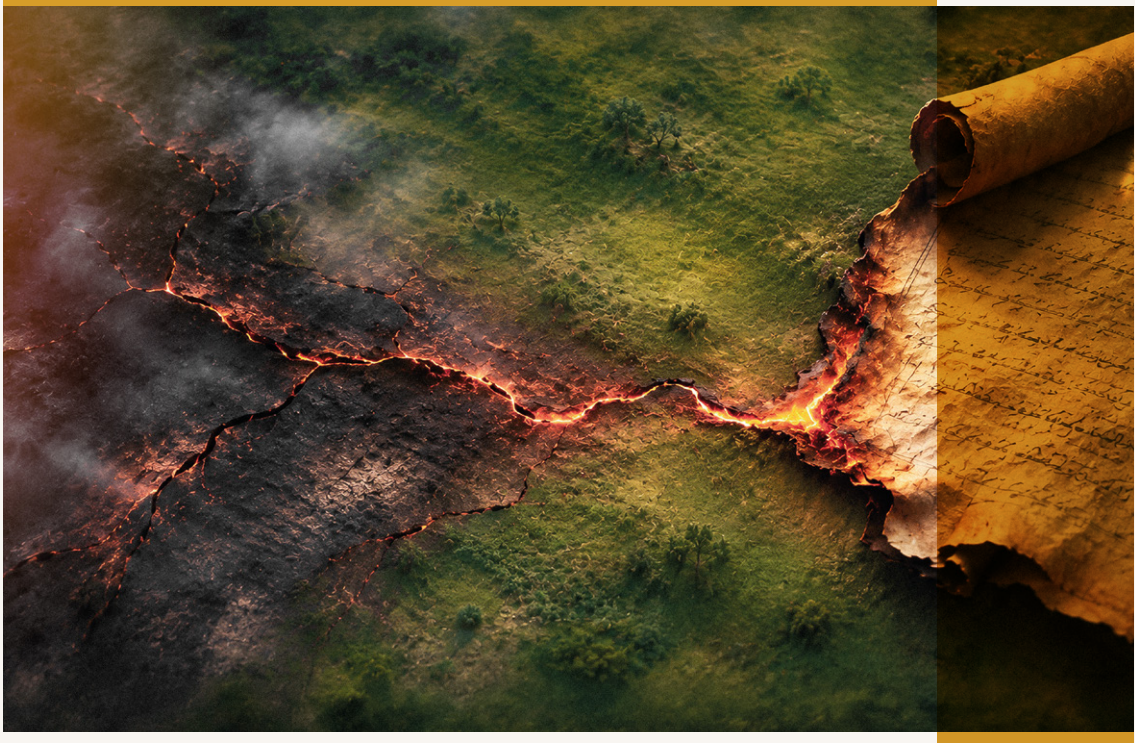

د. كمال القطوي

الأعمى الذي أشعل النار

أبو الجارود وتأسيس الزيدية

حقوق الطبع محفوظة

ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، أو ترجمته إلى لغة أخرى دون إذن خطي سابق من الناشر.

موقع
حكمة يمانية
اليمن – تعز

الطّبعة الأولى

1448هـ – 2026م

العنوان: الأعمى الذي أشعل النار: أبو الجارود وتأسيس الزيدية.

تأليف: د. كمال القطوي.

الصفحات: (173 صفحة) .

الناشِر: حكمة يمانية.

قياس القطع: 17×24 .

INFO@HEKMAHYEMANYE.COM
WWW.HEKMAHYEMANYA.COM
@HEKMAHYEMANY

الأعمى الذي أشعل النار

أبو الجارود وتأسيس الزيدية

تأليف

د. كمال القطوي

حكمة يمانية
HEKMAH YEMANYA

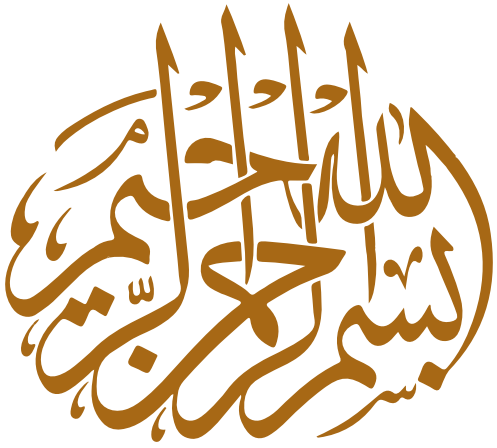
بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

مبتدأ 9
الأطروحة وحدودها 12
المطلب الأول: أبو الجارود بين الاسم والنسب والبيئة 13
الاسم والكنية واللقب 13
اضطراب النسبة 15
تحقيق النسب الهمداني الخارفي 19
البيئة القبلية: خارف وهمدان في تشيُّع الكوفة 23
الطبقة وحدود العمر 25
حاله عند أهل الحديث، وصورته عند الفرقتين 26
المطلب الثاني: شيوخه وروافد فكره في البيئة الشيعية الكوفية 34
حصر الشيوخ: القائمة والأسانيد 34
الدوائر الأربع 36
الشيوخ المفتاحيون 40
الطالبيون 40
رواة الشيعة 44
نماذج من غيرهم 45
الطرف الآخر من الشبكة: الرواة عنه 45
تحليل الشبكة 46

المطلب الثالث: السياق السياسي لنظرية البطنين: المطالبة الهاشمية بالإمامة 48
التشيع الكوفي الأول: تفضيلٌ وولاءٌ لا حصر 49
الكيسانية: إمامةٌ في غير ولد فاطمة 51
من الكيسانية إلى الدعوة العباسية: الحق الهاشمي الجامع 52
المطالبة الهاشمية الجماعية 54
المرويات المنسوبة إلى الباقر ونشأة إمامة النص 59
زيد بن علي: القيام بلا حصر 61
البيت الحسني: المهدي والنفس الزكية 63
انكسار الحلف الهاشمي: العنصر الثاني 65
خطٌّ زمنيٌّ موحَّد 66
المطلب الرابع: تحقيق نسبة حصر الإمامة في البطنين إلى أبي الجارود 68
السؤال ومعيار الإثبات 68
أقدم ما نُسب إليه بشخصه 69
الشهادات المتقاطعة 73
أهل السنة 74
المعتزلة 75
الزيدية 76
الإمامية 80
الخلاصة وحدود الحكم 83
المطلب الخامس: أوَّلية أبي الجارود ومناقشة دعاوى السبق 84
في الأخير خريطة الدعاوى المنافسة 84

زيد بن علي ليس قائلًا بالحصر 84
المرويات الموهمة للسبق 85
الفرضيات المنافسة الباقية 90
الحكم المدرَّج 93
المطلب السادس: تشكُّل مقالة الإمامة في فكر أبي الجارود 94
المرحلة الأولى: المادة 94
المرحلة الثانية: زيدٌ أيقونةً 96
المرحلة الثالثة: لحظة الافتراق 97
المرحلة الرابعة: التركيب 98
المرحلة الخامسة: النفس الزكية والتوسعة الحسنية 99
المرحلة السادسة: علة النسب ووظيفة التعميم 100
الاختبارات الإلزامية 102
المخطط 106
المطلب السابع: الجارودية في صميم الهوية الزيدية 108
معيار الفرقة 109
أولًا: المفارقة في أصلٍ كليٍّ من أصول الدين 109
ثانيًا: صاحبُ مقالةٍ تلتفُّ حوله جماعة 110
ثالثًا: مقولةٌ مركزية تضبط هوية الجماعة 110
رابعًا: استمرارُ حملة المقالة وتعاقبُ أجيالهم 111
خامسًا: تدوينُ المقالة وتبلورُ منهجها 111
سادسًا: الامتدادُ في جماعةٍ أو حراكٍ أو دولة 111

المقولة المركزية من نصوص الزيدية أنفسهم 112
الزيدية السياسية والزيدية العقدية: إشكالية الاسم والمعتقد 113
نقد تقسيم أصحاب المقالات 125
اندثار البترية والصالحية 128
الاعتراض الأقوى: بقاء «الصالحية» بالري وتوقُّف المتأخرين 129
النتيجة 134
المطلب الثامن: إرث أبي الجارود وحَمَلة مقالته 135
حملة المقالة 135
من المقالة إلى الجماعة 139
الانتقال إلى الأئمة والدول 141
تأريخ مصطلح «البطنين» 142
ما بقي وما تحوَّل 144
الخاتمة 146
المصادر والمراجع 149
المصادر التراثية: الحديث والرجال والتاريخ والأنساب 149
كتب الفرق والمقالات والكلام 161
المصادر الزيدية 162
المصادر الإمامية 167
الدراسات العربية الحديثة 169
الدراسات الأجنبية 171

مبتدأ

في ليلةٍ شديدة البرد من أواخر المحرم سنة 122هـ، رُفعت في أزقّة الكوفة حُزَمٌ من القصب مشتعلةً يُهتدى بها في الظلام، ونادى قومٌ بشعار «يا منصورُ أمِتْ»، وخرج زيدُ بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، من دار معاوية بن إسحاق قبل الأجل الذي ضربه لأصحابه. وفي ميمنة الخارجين، فيما يرويه أبو الفرج، رجلٌ لم يرَ الدنيا قطُّ، يرفع واحدةً من تلك الحزم المشتعلة وينادي بشعار زيد[1] لم تحفظ له الروايةُ خطبةً ولا معركةً ولا موقفًا سياسيًّا ضخمًا؛

(1) أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، شرح وتحقيق السيد أحمد صقر، ط4 (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1427هـ/ 2006م)، ص129–133، واللفظ في ص133: «ورفع أبو الجارود زياد بن المنذر الهمداني هُرديًّا من ميمنتهم، ونادى بشعار زيد». والهُردي حزمة قصبٍ تُشعل يُهتدى بها. وفي ص132 أنَّ زيدًا كان قد واعد أصحابه «ليلة الأربعاء أول ليلة من صفر»، فلما طُلب «خرج ليلًا، وذلك ليلة الأربعاء لسبع بقين من المحرم»؛ فالخروج في المحرم على ما حكاه أبو الفرج، ويوافقه البلاذري: «وخرج ليلة الأربعاء لسبع ليال بقين من المحرم سنة اثنتين وعشرين ومائة» (أحمد بن يحيى البلاذري، جمل من أنساب الأشراف، تحقيق سهيل زكار ورياض زركلي [بيروت: دار الفكر، 1417هـ/ 1996م]، 3: 437)، وفي أول صفر على ظاهر سياق الطبري (محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2 [القاهرة: دار المعارف، 1387هـ/ 1967م]، 7: 180–181)، مع قوله قبلُ: «فتعجل قبل الأجل الذي جعله بينه وبين أهل الكوفة»، ويؤرِّخه (فلهوزن) بالأربعاء غرة صفر الموافق 6 كانون الثاني =

= Margaret Graham Weir .trans ،The Arab Kingdom and Its Fall ،Julius Wellhausen :م740
(Calcutta: Calcutta Unive rsity of Calcutta، 1927)، 338. تحقيق السند: جملة الهُردي ضعيفة الإسناد، يُستأنس بها في السِّيَر ولا يُحتجُّ بها في تفاصيل الواقعة. **جمع أبو الفرج في الخبر ثلاث روايات وصرَّح بمزجها، فقال:** «يعني حديث بعضهم في حديث الآخرين، وذكرت الاتفاق بينهم مجملًا، ونسبت ما كان من خلاف في رواية إلى رواية» (ص129–130)؛ وسياقُ أبي مخنف عند الطبري خالٍ من ذكر أبي الجارود ومن بعث سعيد (7: 181–182)، **والجملة عند أبي الفرج تلي قوله:** «قال سعيد: وبعثني أيضًا، وكنت رجلًا صيِّتًا أنادي بشعاره. قال: ورفع أبو الجارود...»؛ فهي من حصة سعيد بن خثيم في الأظهر. **وطريقه:** محمد بن علي بن شاذان، عن أحمد بن راشد (كذا في المطبوع، بلا نسبة «الهلالي»)، عن عمه أبي معمر سعيد بن خثيم (ص129، وفي المطبوع: «خيثم»). أما سعيد فممن روى عن زيد بن علي، **قال فيه ابن معين:** «كوفي، ليس به بأس، ثقة»، فقيل له: شيعي، فقال: «وشيعي ثقة»، **وقال أبو زرعة:** «لا بأس به» (يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف [بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400–1413هـ/ 1980–1992م]، 10: 413–414، رقم 2262).

وقال ابن حجر: «صدوق رمي بالتشيع، له أغاليط» (أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة [حلب: دار الرشيد، 1406هـ/ 1986م]، ص235، رقم 2295)؛ وهو يحكي مشهدًا شارك فيه. وفيمن دونه موضع بحث: فإن كان أحمد بن راشد المذكور هو أحمد بن رَشَد بن خثيم، ابن أخي سعيد، فقد ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، **وقال:** «روى عنه أبي، وسمع منه أيام عبيد الله بن موسى أحاديث أربعة» (عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل [حيدر آباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1371هـ/ 1952م]، 2: 51، رقم 53)، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي في خبرٍ رواه عن عمه في بني العباس: «فهو الذي اختلقه بجهل» (محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي [بيروت: دار المعرفة، 1382هـ/ 1963م]، 1: 97، رقم 375؛ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لسان الميزان، =

حفظت له فعلًا في الظلام. ثم مضى قرنٌ ونصف، فإذا اسمُ ذلك الأعمى علمٌ على فرقةٍ تنسب إليها كتبُ المقالات، سنيُّها وإماميُّها ثم زيديُّها، قولًا بعينه: أنَّ الإمامة بعد الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «في ولد الحسن والحسين، فهي فيهم خاصةً دون سائر ولد علي بن أبي طالب»[1].

بين الفعل والاسم مسافةٌ هي موضوع هذا البحث. من الذي أسَّس الفرقة التي عُرفت بعد ذلك بالزيدية؟ أهو الإمام الذي أعطاها اسمه ودمه وقدوتَها في القيام، أم الرجل الذي أعطاها المقولةَ التي لا يكون زيديًّا من خرج عنها؟ وهل

= اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة [حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية؛ بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1423هـ/ 2002م]، 1: 459–460، رقم 507). وشيخ أبي الفرج محمد بن علي بن شاذان الكوفي لم أقف له على ترجمة، وليس هو أبا عبد الله محمد بن علي بن شاذان القزويني شيخ النجاشي، فذاك متأخر. **وفي المنتزع من المحيط بالإمامة** يروي الحسن بن علي بن هاشم الأنباري خبرَ سعيد في خروج زيد عن «أحمد بن رشيد»، عند أبي العباس الحسني (أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد الزيدي، المنتزع من المحيط بالإمامة، اختيار وترتيب محمد يحيى سالم عزان [نسخة المكتبة الزيدية]، ص54–55، فقرة «هيئة الإمام زيد عند الخروج وكلامه عن علمه»)؛ فضبط الاسم مختلف بين المصدرين، ولا يُجزم بتوحيد الرجلين من الرسم وحده، ولم أجد جملة الهُردي في هذا الموضع من المنتزع، وإنما وجدتها عند أبي الفرج ومن نقل عنه. وفي الفقرة نفسها من المنتزع من المحيط بالإمامة أن أبا الجارود في جملة من روى خبر يوم الخروج، بطريقٍ زيديٍّ ضعيف أيضًا. فالخبر يصلح مدخلًا على ما حكاه أبو الفرج، ولا يصلح وحده لإثبات المشهد بتفاصيله.

(1) الحسن بن موسى النوبختي، فرق الشيعة (بيروت: دار الأضواء، 1404هـ/ 1984م)، ص54–55؛ ويُذكر فيمن قال بذلك «زياد بن المنذر وهو الذي يُسمَّى أبا الجارود». (شهادةٌ من داخل الإمامية على خصمه.) والنصُّ بتمامه في المطلب الرابع.

القولُ بحصر الإمامة في ولد الحسن والحسين، الذي صار بعد قرون عقيدةَ دولٍ في اليمن وطبرستان، مقولةُ زيدٍ ورثها عنه أصحابه، أم مقولةُ رجلٍ من أصحابه صاغها في الكوفة بعد مقتل زيد فنُسبت الزيدية كلُّها إلى الإمام ونُسبت المقولة إلى الرجل؟

الأطروحة وحدودها

أطروحة هذا البحث أنَّ أبا الجارود زياد بن المنذر الهمداني الخارفي هو المؤسِّس الحقيقي للفرقة الزيدية بمقولتها المركزية: حصرِ الإمامة بعد الحسين في ولد الحسن والحسين. وهي تقوم على خمسة أركان يُحكم في كلٍّ منها مستقلًّا. الأوَّلية: أنَّه أولُ رجلٍ مسمًّى تنسب إليه المصادرُ الواصلة هذا الحصر. والصياغة: أنَّ المقالة كانت عنده نظامًا متَّسقًا من النص بالوصف، والحصر في الذرية، والانعقاد بالخروج المسلح، والتسوية بين المستحقين، لا رأيًا عارضًا. والأصالة: أنَّه منشئُها لا ناقلُها عن سابق، وفي مقدمة من يُنازَع في ذلك زيدُ بن علي نفسه. والمركزية: أنَّ هذا الحصر هو المقولة التي تجمع الزيدية وتميِّزها، وأنَّ ما عدَّه أصحابُ المقالات فرقًا زيديةً قسيمةً للجارودية، من البترية والصالحية، مقالاتُ أفرادٍ لم تصر فرقًا باقية. والامتداد: أنَّ على مقالته قامت الجماعات والدول التي حملت اسم الزيدية.

المطلب الأول: أبو الجارود بين الاسم والنسب والبيئة

قبل أن يُسأل عمّا قاله أبو الجارود يُسأل عمّن يكون. فالرجل الذي حملت فرقةٌ اسمَه لم تتفق المصادر حتى على نسبته: ثقفيٌّ عند البخاري، وهمدانيٌّ عند الترمذي، وهمداني خارفيٌّ عند الإمامية، وعبديٌّ عند ابن النديم. ومن هذا الاضطراب يبدأ التحقيق.

الاسم والكنية واللقب

اسمه زياد بن المنذر الهمداني، **وكنيته** أبو الجارود، **ويقال أيضًا** أبو النجم كما عند ابن النديم[1] وليس في المصادر التي وقفت عليها ولدٌ له اسمه الجارود يُفسَّر به كُناه؛ **وما ورد في بعض النسخ** من «الجارود بن زياد» قلبٌ من النساخ نصَّ عليه محقق نهاية السول: «كذا "الجارود بن زياد بن المنذر" في المخطوطة، وهو خطأ، **والصواب** أبو الجارود زياد بن المنذر»[2] أما لقبه

(1) محمد بن إسحاق بن النديم، الفهرست، قابله بأصوله وأعده للنشر أيمن فؤاد سيد، ط2 (لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 1435هـ/ 2014م)، 1: 640.

(2) إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي، نهاية السول في رواة الستة الأصول، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي (مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، 1421–1428هـ/ 2000–2007م)، 3: 101 (في ترجمة حبيب بن يسار الكندي) والحاشية (1) للمحقق؛ وكذا في أحمد بن عبد الله الخزرجي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء =

«سرحوب» فمن مادة الخصومة الإمامية[1].

= الرجال، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط5 (حلب وبيروت: مكتب المطبوعات الإسلامية ودار البشائر، 1416هـ)، ص72، في الترجمة نفسها: «وعنه الجارود بن زياد ويوسف بن صهيب». وقد تتبعتُ صيغة «الجارود بن زياد» فلم تَرِد إلا في أربعة مواضع كلها من هذا القلب: ثلاثة في كتب الرجال، والرابع في حاشيةٍ لمحققٍ معاصر.

(1) يحكي الكشي أن أبا الجارود «سُمِّي سرحوبًا، ونُسبت إليه السرحوبية من الزيدية، سمَّاه بذلك أبو جعفر، وذكر أن سرحوبًا اسم شيطان أعمى يسكن البحر»؛ لكنه صدَّر الخبر بقوله «حُكي»، فهو بلاغٌ مرسلٌ لا إسناد له (محمد بن عمر الكشي، اختيار معرفة الرجال، اختيار محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق مهدي الرجائي [قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، 1404هـ]، 2: 495، الخبر 413)، ولم أقف للتسمية على إسنادٍ في غيره.

وينسب النوبختي وسعد القمي التسمية إلى الباقر؛ فيقول النوبختي: «ولقبه سرحوبا محمد بن علي بن الحسين بن علي» (النوبختي، فرق الشيعة، ص55)، وفي مطبوع سعد القمي: «وكان الذي سمَّى أبا الجارود سرحوبًا محمد بن علي بن الحسين» (سعد بن عبد الله الأشعري القمي، المقالات والفرق، تحقيق محمد جواد مشكور [طهران: مطبعة حيدري، 1341ش/ 1963م]، ص71، فقرة 139). أما ابن النديم فينقل الذمَّ عن جعفر بن محمد بصيغة «يقال»، ومنه: «لعنه الله فإنه أعمى القلب أعمى البصر» (ابن النديم، الفهرست، 1: 640)، وهو خبرٌ في الذمِّ لا تصريحٌ بمنشأ اللقب.

وقد ردَّ الخوئي خبر الكشي لإرساله ولتعذُّر قبوله زمنيًّا؛ فهو عنده «رواية مرسلة من الكشي لا يعتمد عليها بل إنها غير قابلة للتصديق»، إذ لم يتغيَّر أبو الجارود «في زمان الباقر وإنما تغيَّر بعد خروج زيد، وكان خروجه بعد وفاة أبي جعفر بسبع سنين. فكيف يمكن صدور هذه التسمية من أبي جعفر» (أبو القاسم الموسوي الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ط5 [1413هـ/ 1992م]، 8: 334، رقم 4815). وتُؤرَّخ وفاة الباقر بين 114هـ و117هـ، وخروج زيد سنة 122هـ. ونقدُ الخوئي، كنصِّي النوبختي وسعد، من داخل الإمامية. =

اضطراب النسبة

لا تكاد نسبةٌ من نِسب أبي الجارود تسلم من مُنازع. **أقدم من نسبه البخاري، فقال**: «زياد بن المنذر أبو الجارود الثقفي ... يتكلَّمون فيه»؛ **وتبعه** ابن حبان على «الثقفي»[1] **وأقدم من نسبه** «الهمداني» الترمذي في سند الحديث

= **وورد اللقب عند الشهرستاني** منسوبًا إلى أبي جعفر الباقر (محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل [القاهرة: مؤسسة الحلبي، د.ت.]، 1: 159)، ونقله عنه مغلطاي بلفظ «سرحوت» [كذا]: «كان أبو الجارود يسمى سرحوت، سماه بذلك أبو جعفر محمد بن علي الباقر، وسرحوت شيطان أعمى» (علاء الدين مغلطاي بن قليج، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق أبي عبد الرحمن عادل بن محمد وأبي محمد أسامة بن إبراهيم [د.م.: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1422هـ/ 2001م]، 5: 122)؛ ثم في المعاجم: محمد بن يعقوب الفيروزابادي، القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط8 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1426هـ/ 2005م)، ص97، مادة «سرحب»؛ ومحمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق جماعة من المختصين (الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، ثم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1385–1422هـ/ 1965–2001م)، 3: 56. ولم يظهر، بحسب التتبُّع المعتمد في هذا البحث، في متون المزي وابن حجر والذهبي والبغدادي والأشعري؛ وإنما ورد في حاشية محقق تهذيب الكمال: «وهو معروف بسرحوب هكذا سماه محمد بن علي الباقر» (المزي، تهذيب الكمال، 9: 520، الحاشية 2). فاللقب شاهدٌ على صورة أبي الجارود في الخصومة الإمامية، لا واقعةٌ ثابتةٌ يُقطع بها.

(1) محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، طُبع تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان (حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، د.ت.)، 3: 371، رقم 1255؛ محمد بن حبان البستي، =

الوحيد الذي أخرجه له: «حدثنا أبو الجارود الأعمى، واسمه زياد بن المنذر الهمداني»؛ **ومنه أخذ المزي** فبدأ ترجمته بالهمداني ثم قال: «ويقال النهدي، ويقال الثقفي»[1] **وزاد الإمامية** «الخارفي» فقال النجاشي «الهمداني الخارفي الأعمى»، **وقال الطوسي** في أصحاب الباقر «الهمداني الحوفي» وفي أصحاب الصادق «الهمداني الخارفي الحوفي، مولاهم كوفي، تابعي»[2] **وسمَّاه سعد القمّي** «زياد بن المنذر بن زياد الأعجمي»، وجعله المسعودي ثم ابن النديم «العبدي»، **وتبعهما على العبدية الزيدية المتأخرون حتى سمَّاه ابن المرتضى** «زياد بن منقذ العبدي» **وعز الدين بن الحسن** «أبي الجارود زياد بن منذر العبدي»[3] **وجاء عند**

= المجروحين من المحدثين، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي (الرياض: دار الصميعي، 1420هـ/ 2000م)، 1: 384، رقم 359. ونص البخاري بتمامه: «زياد بن المنذر أبو الجارود الثقفي، سمع عطية وعن أبي جعفر، روى عنه مروان بن معاوية وعلي بن هاشم، يتكلمون فيه».

(1) محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الكبير، تحقيق بشار عواد معروف (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996م)، 4: 241، ح2449؛ المزي، تهذيب الكمال، 9: 517، رقم 2070؛ وعند أبي الفرج، مقاتل الطالبيين، ص133: «أبو الجارود زياد بن المنذر الهمداني».

(2) أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، تحقيق موسى الشبيري الزنجاني (قم: مؤسسة النشر الإسلامي، 1407هـ)، ص170، رقم 448؛ محمد بن الحسن الطوسي، رجال الطوسي، تحقيق جواد القيومي الأصفهاني (قم: مؤسسة النشر الإسلامي، 1415هـ)، ص135، رقم 1409، وص208، رقم 2685؛ أحمد بن الحسين بن الغضائري، الرجال، تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي (قم: دار الحديث، 1422هـ)، ص61: «زياد بن المنذر، أبو الجارود، الهمداني، الخارفي». (نصوصٌ من داخل الإمامية).

(3) سعد، المقالات والفرق، ص18، فقرة 54: «الجارودية أصحاب الجارود زياد بن المنذر بن زياد الأعجمي» (كذا: «الجارود» بلا «أبي»)؛ علي بن الحسين المسعودي، مروج الذهب ومعادن =

الخوارزمي والجوهري والشهرستاني «زياد بن أبي زياد»[1] **وانفرد** نشوان الحميري بنسبته إلى خراسان، فذكر أبا الجارود «الخراساني»، وجعله رئيسًا «لهم من أهل خراسان»[2] **ويجمع الجدول الآتي هذه النِّسب وأقدم قائلٍ بها:**

= الجوهر، اعتنى به وراجعه كمال حسن مرعي (صيدا–بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 1425هـ/ 2005م)، 3: 172، في ذكر فرق الزيدية، حاكيًا عن أبي عيسى الوراق: «أصحاب أبي الجارود زياد ابن المنذر العبدي»؛ ابن النديم، الفهرست، 1: 640؛ أحمد بن يحيى بن المرتضى، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، ج1 (صنعاء: دار الحكمة اليمانية، ط2، 1409هـ/ 1988م، مصوَّرةً عن المطبعة المتوكلية، 1366هـ/ 1947م)، كتاب الملل والنحل، ص40، [باب الفرق الإسلامية]، مسألة «والشيعة ثلاث فرق: زيدية، وإمامية، وباطنية»؛ عز الدين بن الحسن، المعراج إلى كشف أسرار المنهاج، الجزء الأول، المقدمة، ص81، في تعداد فرق الزيدية: «أما الجارودية فمنسوبون إلى أبي الجارود...». (نصوصٌ من الإمامية والزيدية وغيرهم.) وقد تحقّق لفظ «زياد بن منقذ العبدي» في الموضع نفسه (ج1، ص40)، وهو في نسخة مكتبة اليمن «زيادة بن منقذ العبدي»؛ فهو لفظ المصدر، وليس تصحيحًا لاسم أبي الجارود.

(1) محمد بن أحمد الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط2 (بيروت: دار الكتاب العربي، 1409هـ/ 1989م)، ص49؛ إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط4 (بيروت: دار العلم للملايين، 1407هـ/ 1987م)، 2: 455؛ الشهرستاني، الملل والنحل، 1: 157.

(2) نشوان بن سعيد الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق حسين بن عبد الله العمري ومطهر بن علي الإرياني ويوسف محمد عبد الله (بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر، 1420هـ/ 1999م)، 1: 140، و2: 1049، ولفظه في الموضعين: «أصحاب أبي الجارود الخراساني»، و«نُسبوا إلى رئيس لهم من أهل خراسان». وبعد «أبو الجارود» حاشيةٌ في الأصل (س)، ومتنٌ في نسخة رمزها (ن): «زياد بن أبي زياد الخراساني. عن الجوهري»، وليس «الخراساني» في مطبوع الصحاح (2: 455)؛ فهي نسبةٌ متأخرة بلا سند.

جدول1 : النِّسب المنقولة لأبي الجارود وأقدم قائل بها

النسبة	أقدم قائل بها / من اختارها	ملاحظة
الثقفي	البخاري (ت256هـ)	تبعه ابن حبان وابن أبي حاتم
الهمداني	الترمذي (ت279هـ)	في سند الحديث؛ وبه بدأ المزي
الهمداني الخارفي	ابن الغضائري(ق5هـ)	ثم النجاشي (ت450هـ)، والطوسي في أصحاب الصادق
الهمداني الحوفي	الطوسي (ت460هـ)	احتمال تصحيف «الحوتي/ الحوثي» بلا نص
الهمداني «مولاهم»	الطوسي	قيد ولاء على النسبة الهمدانية
الأعجمي	سعد بن عبد الله (ت301هـ)	في اسم جده «زياد الأعجمي»
العبدي	المسعودي (ت346هـ)	في حكايته عن الوراق؛ ثم ابن النديم، وشاع عند الزيدية المتأخرين
النهدي	المزي (ت742هـ)	بصيغة «ويقال»
الخراساني	نشوان الحميري (ت573هـ)	«رئيس لهم من أهل خراسان»؛ بلا سند
الهمداني	عبد السلام بن عباس الوجيه	اختارها في «أعلام المؤلفين الزيدية»[1].

(1) وهو مصدر زيدي معاصر بعناية مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية؛ ط2، 1439هـ/ 2018م، ج1، ص423، ترجمة 502.

تحقيق النسب الهمداني الخارفي

النسبة التي اعتمدها الترمذي وتكاثرت عليها كتب الإمامية، وبدأ بها المزي، وصرَّح بها راوي الخروج في مقاتل الطالبيين، هي الهمدانية؛ وخصَّها الإمامية ببطنٍ من همدان اليمانية هو خارف[1].

ويحدُّ السمعاني النسبة بقوله: «هذه النسبة إلى خارف وهو بطن من همدان نزل الكوفة»[2] **وخارف مع ذلك مخلافٌ باليمن:** كتب النبي ﷺ لوفد همدان كتابًا «بمخلاف خارف ويام وشاكر»[3].

---

(1) هشام بن محمد بن السائب الكلبي، نسب معد واليمن الكبير، تحقيق ناجي حسن (بيروت: عالم الكتب، 1408هـ/ 1988م)، 2: 509، 514، 521. ولم يذكر ابن الكلبي في بني الخارف زيادَ بن المنذر.

(2) عبد الكريم بن محمد السمعاني، الأنساب، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وآخرين (حيدر آباد الدكن: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1382–1402هـ/ 1962–1982م)، 5: 9–10، رقم 1287. وقارن: عز الدين بن الأثير الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب (بيروت: دار صادر، 1400هـ/ 1980م)، 1: 410، ولفظه: «هذه النسبة إلى خارف بن عبد الله بن كثير بن مالك بن جشم، بطن من همدان»، بلا «نزل الكوفة»؛ وأحمد بن علي القلقشندي، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط2 (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1400هـ/ 1980م)، ص241، رقم 828 (وفيه «كبير» تصحيف «كثير»).

(3) محمد بن سعد، الطبقات الكبير، تحقيق علي محمد عمر (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1421هـ/ 2001م)، 1: 294 (وفد همدان)؛ عبد الله بن عبد العزيز البكري، معجم ما استعجم =

وتبقى ثلاثة قيودٍ تمنع الجزم بانتساب الرجل إلى خارف: قول الطوسي «مولاهم»، واسم جدِّه عند سعد القمي «زياد الأعجمي»، **ونسبة البخاري** «الثقفي» وهي أقدم النِّسب. **ولذلك** يُثبت الحكم على ما تُثبته أغلبية المصادر: الرجل همدانيٌّ خارفيٌّ بالعدّ في القوم. **ومما يُستأنس به** للصلة بالبطن، على أيِّ الوجهين، أن روايةَ ابن سعد الوحيدة عنه جاءت بواسطة عبد الله بن نمير الهمداني الخارفي[1].[2].

= من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق مصطفى السقا، ط3 (بيروت: عالم الكتب، 1403هـ)، 2: 483: «خارف، بالفاء على وزن فاعل: مخلاف من مخاليف اليمن لهمدان»؛ و3: 848 (مادة صيلع)؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ط2 (بيروت: دار صادر، 1995م)، 2: 336، وهو عنده «من قرى اليمن من أعمال صنعاء من مخلاف صداء». ولم يظهر في كتب البلدان خطةٌ أو جبانةٌ باسم خارف في الكوفة، وإنما عبارة السمعاني «نزل الكوفة».

(1) **أخرجه** ابن سعد، الطبقات الكبير، 3: 17، في آخر ترجمة حمزة بن عبد المطلب، من طريق عبد الله بن نمير عن زياد بن المنذر عن أبي جعفر: «كانت فاطمة تأتي قبر حمزة فترمُّه وتُصلحه»؛ ولا يرد زياد بن المنذر في الطبقات إلا في هذا الموضع. ورواه البلاذري عن محمد بن حاتم بن ميمون وعمرو بن محمد، كلاهما عن ابن نمير (البلاذري، أنساب الأشراف، 4: 394)، فالرواية روايةُ ابن نمير عن أبي الجارود لا اختيارُ ابن سعد. وابن سعد نفسه ينسب ابن نمير «الهمداني ثم الخارفي» (8: 516، رقم 3553)، وكذا المزي في ترجمته وترجمة ابنه محمد: تهذيب الكمال، 16: 225، رقم 3618؛ 25: 566، رقم 5379. ولم يذكر المزي ابن نمير في الرواة عن زياد بن المنذر (9: 517–518). وهي روايةٌ واحدة، فتصلح قرينةً مساعدةً على الصلة بالبطن لا دليلًا عليها.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبير، 3: 17. تحقيق السند: شديد الضعف بهذا الإسناد، ومنقطع، فهو من مراسيل أبي جعفر الباقر، ولم يدرك فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ وطريقُه صالحٌ شاهدًا على رواية ابن =

= نمير عن أبي الجارود لا على ثبوت متنه. رواه ابن سعد عن عبد الله بن نمير الهمداني الخارفي (ت199هـ؛ ثقة، وقال فيه ابن سعد نفسه: «وكان ثقةً كثير الحديث صدوقًا» 8: 516) عن زياد بن المنذر أبي الجارود (متفق على تجريحه) عن أبي جعفر محمد بن علي (ثقة فاضل). وعلَّته أبو الجارود والانقطاع؛ ولا ذكر لابن نمير في الرواة عنه عند المزي. وأصل الزيارة ثابتٌ عن الباقر من غير طريق أبي الجارود: عبد الرزاق عن ابن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه: «كانت فاطمة بنت رسول الله ﷺ تزور قبر حمزة كل جمعة» (عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط2 [الهند: المجلس العلمي؛ بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ/ 1983م]، 3: 572، رقم 6713)، وهو مرسل أيضًا. أما زيادة «فترمّه وتصلحه» فلم ترد إلا من طريق أبي الجارود، ومن طريق سعد بن طريف عن أبي جعفر: «كانت تزور قبر حمزة... ترمّه وتصلحه، وقد تعلّمته بحجر» (عمر بن شبة النميري البصري، تاريخ المدينة، تحقيق فهيم محمد شلتوت [جدة: طُبع على نفقة السيد حبيب محمود أحمد، 1399هـ]، 1: 132)، وسعد «متروك، ورماه ابن حبان بالوضع، وكان رافضيًّا»، والراوي عنه حبان بن علي «ضعيف» (ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2241، 1076)؛ فلا يتقوّى أحدهما بالآخر. وأما الموصول من طريق سليمان بن داود عن جعفر عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه، وفيه «فتصلي وتبكي عنده»، فقال الحاكم: «هذا الحديث رواتُه كلُّهم ثقات»، وتعقّبه الذهبي، فيما نقله محققو المستدرك: «هذا منكر جدًّا، وسليمان ضُعِّف»، وأعلّه البيهقي بالانقطاع (أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق عادل مرشد وآخرين، والجزء الثاني بتحقيق أحمد برهوم [د.م.: دار الرسالة العالمية، 1439هـ/ 2018م]، 2: 299–300، رقم 1412؛ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبير، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي [القاهرة: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، 1432هـ/ 2011م]، 7: 524). فلا يثبت بالخبر ترميمُ القبر. انظر تراجمهم في: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب (حيدر آباد الدكن: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1325–1327هـ)، 6: 57 (ابن نمير)؛ 3: 386–387 (أبو الجارود)؛ 9: 350 (الباقر).

وأما «الحوفي» فليس في همدان بطنٌ بهذا الاسم فيما وقفنا عليه، وفيها «حُوت» أو «حُوث»، وهو وخارف بطنان من ولد كثير بن مالك بن جشم بن حاشد؛ **وقد وُصف الحارث الأعور الهمداني الخارفي بالنسبتين:** «الخارفي» عند السمعاني والمزي، و«الحوتي» عند ابن أبي داود، ونسبه ابن الكلبي والهمداني إلى حوث[1] **فاحتمال** أن «الحوفي» تصحيف «الحوثي» قائم، ولا يُقال به إلا بنصٍّ من النسخ؛ وقد اضطرب حتى ضبطُ الحارث نفسه بين التاء والثاء عند مغلطاي وبشار[2].

(1) ابن الكلبي، نسب معد واليمن، 2: 514، 521: «ومن حُوث: الحارث الأعور»؛ السمعاني، الأنساب، 4: 301–302، رقم 1254 (الحوتي)، ناقلًا عن ابن حبيب: «وفي همدان حوت بن سبع بن صعب بن معاوية»، ثم عن الدارقطني: «ورأيت هذا الحرف في نسخة أخرى عن ابن حبيب: حوث بن سبع، بالثاء»؛ ابن الأثير، اللباب، 1: 400؛ المزي، تهذيب الكمال، 5: 244–245، رقم 1025 (ترجمة الحارث): «وقال فيه أبو بكر بن أبي داود: الحوتي، وحوت بطن من همدان»؛ وتعليق المعلمي على علي بن هبة الله بن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ/ 1990م)، 2: 228، ناقلًا الإكليل للهمداني 10: 41.

(2) حاشية بشار عواد على المزي، تهذيب الكمال، 5: 245، الحاشية (1): زعم مغلطاي ضبطَه بالثاء، وردَّ بشار بأن نسخة ابن المهندس بالتاء. والأصل في منهجنا أن التصحيف لا يُثبت بالاحتمال، وأن التسوية بين «الحوفي» و«الحوتي» تحتاج شاهدًا من نسخ رجال الطوسي.

البيئة القبلية: خارف وهمدان في تشيُّع الكوفة

وهذا البطن الذي نُسب إليه الرجل كان من أعمق بطون همدان في التشيع الكوفي الأول. ففي خبر كرسي المختار سنة 66هـ يقول أعشى همدان، وهو همدانيٌّ معاصرٌ يهجو قومه:

شهدتُ عليكم أنكم سبئيةٌ ... وإني بكم يا شُرطة الشرك عارفُ

وأن ليس كالتابوت فينا وإن سعت ... شبامٌ حواليه ونهدٌ وخارفُ[1]

ولخَّص نشوان الحميري الخبرَ بقوله: «والخارفُ: بطن من همدان من حاشد كانوا من أصحاب المختار بن أبي عبيد الثقفي»[2] وقبل ذلك بجيل كان الحارث الأعور الهمداني الخارفي، من أصحاب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالكوفة، الذي قال فيه الشعبي الهمداني «وأشهد أنه أحد الكذابين»، **ووصفه السمعاني** في مادة الخارفي بأنه «كان غاليًا في التشيع واهيًا في الحديث»[3] وكانت همدان مع حمير

(1) الطبري، تاريخ، 6: 83، حوادث سنة 66هـ. وعجز البيت الأول عند نشوان: «وإني بكم يا شيعةَ الكفر عارفُ» (شمس العلوم، 3: 1758).

(2) نشوان، شمس العلوم، 3: 1758.

(3) المزي، تهذيب الكمال، 5: 244–250، رقم 1025؛ السمعاني، الأنساب، 5: 9–10. ويُلاحظ أن المزي يروي كلمة الشعبي الهمداني من طريق مسلم «وكان كذابًا»، والسمعاني بلفظ «وأشهد أنه أحد الكذابين». والشعبي هو عامر بن شراحيل، من شعب همدان؛ المزي، تهذيب الكمال، 14: 28، رقم 3042.

سُبعًا من أسباع الكوفة في تنظيمها العسكري زمن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصبر شبابها الثمانمائة في ميمنة جيشه بصفين حتى أُصيب منهم مائة وثمانون، وقُتل منهم أحد عشر رئيسًا[1].

وفائدة هذا السياق محدودةٌ بحدِّه: هو قرينةٌ تُفسِّر استعداد الرجل لتلقّي الولاء العلوي في بيئته، وليس دليلًا على المقالة التي ستُنسب إليه. والهمدانيون أنفسهم تفرَّقوا في مذاهب الشيعة بين من ساق مع المختار الثقفي، ومن لزم أهل السنة، ومن صار إلى الزيدية؛ فالبطن الواحد لا يُنتج مقالةً واحدة.

والراجح من مجموع القرائن أن أبا الجارود همدانيٌّ خارفيٌّ، وهذه النسبة هي التي يعتمدها البحث؛ وذلك لثلاثة أسباب متضافرة. أولًا: تصريح المترجمين بنسبته إلى خارف، وهو تعيينٌ لبطنٍ من همدان، لا مجرد نسبةٍ قبلية عامة؛ وهذا التفصيل أقوى في الترجيح من النِسب المجملة المتعارضة. ثانيًا: عناية المصادر الشيعية بتفاصيل انتسابه وصلاته، بحكم موقعه في جماعتها ثم نزاعها معه؛ في حين انصبَّ اهتمام نقاد الحديث على حاله في الرواية وجرحه، حتى ورد إحراقُ ما رُوي عنه، كما سيأتي. ثالثًا: اتساق هذه النسبة مع البيئة الشيعية في همدان، وخارف خاصةً؛ وهي قرينةٌ مؤيدة للنصوص، لا دليلٌ مستقلٌّ على النسب. وباجتماع التعيين الصريح، والعناية بتفاصيل الانتساب،

(1) الطبري، تاريخ، 5: 20 (صفين، رواية أبي مخنف)؛ البلاذري، أنساب الأشراف، 3: 32، في خبر نفير أهل الكوفة إلى الجمل: «فكانت همدان وحمير سُبعًا عليهم سعيد بن قيس الهمداني، ويقال: بل أقام سعيد بالكوفة وكان على السبع غيره. وإقامته بالكوفة أثبت».

وملاءمة البيئة، تترجَّح الهمدانية الخارفية على سائر النِسب المذكورة. ولعراقة النسب دلالةٌ في تفسير موقعه القيادي؛ فالانتساب إلى بطنٍ عريقٍ من همدان يمكن أن يمنح صاحبه وجاهةً اجتماعية وعصبيةً مساندة، تُعينه على استقطاب الأتباع وقيادة جماعةٍ فكرية تتجاوز شخصه وتستمر بعده. ومن هذه الجهة تكتسب مسألة النسب أهميتها في فهم نشأة الجماعة وانتشارها.

الطبقة وحدود العمر

لم أقف في المصادر على سنةِ ميلادٍ له، ولا على سنةِ وفاةٍ مصرَّحٍ بها. والأصل الوحيد لما يتردَّد من أنه مات «بعد 150هـ» هو موضعُ ترجمته في التاريخ الأوسط للبخاري، في الفصل المعنون «ما بين عشر إلى ستين ومائة»، **وأول وفياته المذكورة سنة 151هـ**؛ وهو الذي عبَّر عنه ابن حجر بقوله: «وذكره البخاري في فصل من مات من الخمسين ومائة إلى الستين»، **واختصره في التقريب**: «من السابعة، مات بعد الخمسين»[1] **أما الذهبي** فأورده في تاريخ

(1) محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الأوسط، تحقيق محمود إبراهيم زايد (حلب والقاهرة: دار الوعي ومكتبة دار التراث، 1397هـ/ 1977م)، 2: 148، رقم 2111، في فصل «ما بين عشر إلى ستين ومائة» المبتدئ في 2: 111؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 3: 386–387، رقم 704؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، ص221، رقم 2101. وحاشية محقق الملل والنحل 1: 159 «مات أبو الجارود بعد سنة 150هـ» تابعةٌ لهذا الأصل.

الإسلام في طبقتين متباعدتين، فلا يُغلق بموضعٍ واحد منه تاريخُ وفاته[1] **ويُعين على تقدير مولده** أن أكبر مشيخته أبو الطفيل عامر بن واثلة، آخر من رأى النبي ﷺ، وقد مات سنة 110هـ على الأصح، **وقيل** سنة 100هـ أو 107هـ؛ فسماعه منه يقتضي أن يكون قد وُلد قبل 100هـ على الأقل، وهو ما يجعل مولده في العقد الثامن أو التاسع من الهجرة استنباطًا لا نصًّا[2] **ومن شيوخه** عبد الله بن الحسن، كما ذكر المزي؛ وهذه الصلة من قرائن طبقته، ولا تعيِّن وحدها تاريخ وفاته[3].

حاله عند أهل الحديث، وصورته عند الفرقتين

أبو الجارود متفقٌ على تجريحه عند أئمة الحديث. **قال الإمام أحمد:** «متروك الحديث»؛ **وقال ابن معين:** «كذاب عدو الله، ليس يسوى فلسًا»[4]

---

(1) محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق بشار عواد معروف (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1424هـ/ 2003م)، 3: 868، رقم 154، و4: 370–371، رقم 126.

(2) الذهبي، تاريخ الإسلام، 3: 868: أبو الطفيل «أكبر مشيخته»؛ ووفاة أبي الطفيل سنة 100هـ أو 107هـ أو 110هـ على اختلافٍ، ينظر محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، بإشراف شعيب الأرنؤوط، ط3 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ/ 1985م)، 3: 467–470.

(3) المزي، تهذيب الكمال، 9: 517 (شيوخ أبي الجارود، ومنهم عبد الله بن الحسن).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 3: 545–546، رقم 2462؛ المزي، تهذيب الكمال، 9: 518 (وفيه قول ابن معين «كذاب عدو الله، ليس يسوى فلسا» من رواية معاوية بن صالح عنه؛ وقول أحمد «متروك الحديث» ثابت عند ابن أبي حاتم 3: 546 من رواية ابنه عبد الله، ويليه من =

وعلى جرحه البخاري والنسائي وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني، **وذكره** الحاكم وأبو نعيم في الضعفاء[1] **وأغلظ العبارات** لابن حبان في المجروحين: «كان رافضيًّا يضع الحديث في مثالب أصحاب النبي ﷺ، ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول، لا يحل كتابة حديثه»[2].

= وصف عبد الله: «وضعفه جدًّا»). **وفي رواية الدوري عن ابن معين:** «زياد بن المنذر أبو الجارود كذاب»: يحيى بن معين، التاريخ، **رواية العباس بن محمد الدوري**، ضمن يحيى بن معين وكتابه التاريخ، تحقيق أحمد محمد نور سيف (مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1399هـ/ 1979م)، 3: 366، رقم 1779، و3: 559، رقم 2747.

(1) البخاري، التاريخ الكبير، 3: 371؛ التاريخ الأوسط، 2: 148؛ أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكون، تحقيق محمود إبراهيم زايد (حلب: دار الوعي، 1396هـ)، ص44، رقم 225؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 3: 546؛ علي بن عمر الدارقطني، «الضعفاء والمتروكون»، تحقيق عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ع60 (1403هـ)، ص154، رقم 232. وقال النسائي في موضعٍ آخر: «ليس بثقة» (المزي، تهذيب الكمال، 9: 519)؛ وأما تضعيف الدارقطني في السنن، وذكر الحاكم وأبي نعيم له في الضعفاء، فبنقل بشار عواد في حاشيته على تهذيب الكمال، 9: 520، الحاشية (2)، عن المدخل إلى الصحيح رقم 62 وضعفاء أبي نعيم رقم 75.

(2) سها ابن حبان فذكره في الثقات بسطرٍ مجرد: «زياد بن المنذر يروي عن نافع بن الحارث عن أبي بردة، روى عنه يونس بن بكير»، وهو ما نبَّه عليه ابن حجر بقوله «فهو هو، غفل عنه ابن حبان»، وأثبته محققا الكتابين؛ وقال بشار عواد: «فهذا هو من غير ريب، وهو تناقض شديد كأنه ما انتبه إليه».

ابن حبان، المجروحين، 1: 384، رقم 359، وحاشية المحقق (2): «وأورده المصنف في الثقات (6: 326) **أيضًا**»؛ محمد بن حبان البستي، الثقات، تحت مراقبة محمد عبد المعيد =

وأدقُّ الكلمات كلمةُ ابن عدي بعد أن أملى طائفةً من أحاديثه: «وهذه الأحاديث التي أمليتها مع سائر أحاديثه التي لم أذكرها عامتها غير محفوظة، وعامة ما يروي زياد بن المنذر هذا في فضائل أهل البيت، وهو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين، وله عن أبي جعفر تفسير وغير ذلك. ويحيى بن معين إنما تكلم فيه وضعَّفه لأنه يروي أحاديث في فضائل أهل البيت ويروي ثلب غيرهم ويُفرط، فلذلك ضعَّفه، مع أن أبا الجارود هذا أحاديثه عمن يروي عنهم فيها نظر»[1] فلا يستقيم الاستشهاد بأولها على أن الجرح مذهبيٌّ محض، ولا إغفال آخرها. **ويُضاف إلى هذا خبرٌ عزيز المصدر**، أصله الوحيد في الجرح

= خان (حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، 1393هـ/ 1973م وما بعدها)، 6: 326–327، و«أبي بردة» فيه محتملٌ أن يكون تصحيف «أبي برزة»، فنافعٌ عنده في 5: 471 «يروي عن أبي برزة، روى عنه زياد بن المنذر»، وكذلك سياقه عند عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ/ 1997م)، 4: 134؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 3: 387؛ وحاشية بشار على تهذيب الكمال، 9: 519، الحاشية (5). وفي طبعة محمود زايد من المجروحين 1: 306 تذييلٌ مدرَجٌ بأقوال يحيى وأحمد والبخاري وابن عدي ليس من كلام ابن حبان؛ إذ ابن عدي متأخرٌ عنه.

(1) ابن عدي، الكامل، 4: 136، رقم 690. وفي المطبوع: «وهذه الأحاديث الذي أمليتها»، والصواب ما أُثبت. وقد ناقش علي محسن زيد المساوى احتمالَ أن يكون نظرُ ابن عدي متجهًا إلى شيوخ أبي الجارود، ينظر: علي محسن زيد المساوى، «أبو الجارود زياد بن المنذر بين الزيدية وأهل الحديث من باب الجرح والتعديل»، مجلة كلية الإلهيات بجامعة رجب طيب أردوغان 21 (2022م)، ص110–111، 114.

والتعديل: «قال يزيد بن زريع لأبي عوانة: لا تُحدِّث عن أبي الجارود؛ فإنه أخذ كتابه فأحرقه»، **ومنه نقله المزي** ومن بعده؛ وهو، على ضعف طريقه، يُستأنس به على أن من غير الشيعة من كتب عنه، وأن من أهل الحديث من نهى عن التحديث عنه[1] ولم يُخرِج له من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي حديثًا واحدًا عن

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 3: 546 (ترجمة زياد بن المنذر، رقم 2462)، ولفظه: «حدثنا عبد الرحمن، نا علي بن الحسن الهسنجاني قال: قال محمد بن عقبة السدوسي: قال يزيد بن زريع لأبي عوانة: لا تحدِّث عن أبي الجارود؛ فإنه أخذ كتابه فأحرقه». تحقيق السند: ضعيفٌ لا يثبت؛ تفرَّد به محمد بن عقبة بن هرم السدوسي، قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، كتبت عنه ثم تركت حديثه»، وترك أبو زرعة حديثه وقال: «لا أحدث عنه» (الجرح والتعديل، 8: 36، رقم 166)، وقال للبرذعي: «ليس بشيء» (البرذعي، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، تحقيق سعدي بن مهدي الهاشمي، ضمن أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية [المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1402هـ/ 1982م]، 2: 449)، وذكره ابن حبان في الثقات (9: 100)، وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ كثيرًا» (ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 6144). ولم يصرِّح بسماعٍ من يزيد ولا بحضور المجلس، ولم يذكر المزي يزيدَ في شيوخه (تهذيب الكمال، 26: 125–126)، وقال الذهبي: «وأكبر من لقي حماد بن زيد» (الذهبي، ميزان الاعتدال، 3: 649)، وحمادٌ مات سنة 179هـ والقصةُ قبل وفاة أبي عوانة سنة 175 أو 176هـ؛ فهو مظنةُ انقطاع. وسائر رجاله ثقات: الهسنجاني «ثقة صدوق» عند ابن أبي حاتم (6: 181، رقم 992)، ويزيد بن زريع وأبو عوانة الوضاح «ثقة ثبت» كلاهما (ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7713، 7407)؛ وانظر تراجمهم في: ابن حجر، تهذيب التهذيب، 9: 347 (السدوسي)؛ 11: 325–326 (يزيد بن زريع)؛ 11: 116–118 (أبو عوانة). والضمير في «فإنه أخذ كتابه فأحرقه» محتمل: الأظهر في سياق النهي أنه لأبي الجارود، ويحتمل أن يكون من سرد الحاكي عن أبي عوانة؛ فلا يُبنى على تعيين =

عطية عن أبي سعيد في إطعام المؤمن على جوع، وقال: «هذا حديث غريب، وقد رُوي هذا عن عطية عن أبي سعيد موقوفًا، وهو أصح عندنا وأشبه»[1].

= المُحرِق شيء. وغاية ما يُستأنس به منه أن أبا عوانة الواسطي، وليس من الشيعة، كان عنده شيءٌ عن أبي الجارود، ونهاه قرينُه عن التحديث به؛ ويشهد لكتابته عنه إسنادٌ عند ابن عساكر (علي بن الحسن بن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق عمر بن غرامة العمروي [[بيروت]: دار الفكر، 1415هـ/ 1995م]، 42: 468) فيه «أبو عوانة عن أبي الجارود عن زيد بن علي»، وهو شديد الضعف. وقد تتبعتُ العبارة في كتب الرجال والتخريج المتاحة فلم تظهر إلا في الجرح والتعديل وما نقل عنه: عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، الكمال في أسماء الرجال، تحقيق شادي بن محمد بن سالم آل نعمان (الكويت: الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، 1437هـ/ 2016م)، 5: 63؛ المزي، تهذيب الكمال، 9: 519؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 3: 386؛ ولم ترد عند ابن عدي (ابن عدي، الكامل، 4: 133–136) ولا ابن حبان (ابن حبان، المجروحين، 1: 384) ولا الذهبي (الذهبي، ميزان الاعتدال، 2: 93–94) ولا مغلطاي (مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، 5: 122–123)، ولا ترجمة لأبي الجارود في المطبوع من ضعفاء العقيلي، وإن ذكر مغلطاي أن العقيلي أورده في الضعفاء.

(1) الترمذي، الجامع الكبير، 4: 241، ح2449. تحقيق السند: شديد الضعف مرفوعًا من هذا الوجه، منكرُ الرفع، والموقوف أصحُّ عند الترمذي. أخرجه الترمذي عن محمد بن حاتم المؤدب (ثقة) عن عمار بن محمد الثوري ابن أخت سفيان (مختلف فيه: وثَّقه ابن معين، وقال ابن حبان: «ممن فحش خطاؤه وكثر وهمه») عن أبي الجارود (متفق على تجريحه) عن عطية العوفي (ضعيف عند أحمد، شيعي) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. ومدار رفعه على أبي الجارود: فقد تابع عمارًا عنه هشامُ بن حسان (أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، مسند أبي يعلى، تحقيق حسين سليم أسد [دمشق: دار المأمون للتراث، 1404هـ/ 1984م]، 2: 360، رقم 1111؛ عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، قضاء الحوائج، =

= تحقيق مجدي السيد إبراهيم [القاهرة: مكتبة القرآن، د.ت.]، ص43، رقم 31)، فليس عمار علّته؛ وهو عند ابن أبي الدنيا «عن أبي الجارود» صريحًا، وعند ابن أبي حاتم «عن الجارود»، ونبّه محققو العلل على أن في الأصول الخطية لمسند أبي يعلى «الجارود»، وأن محققه غيّره إلى «أبي الجارود» (5: 315، الحاشية 3). وخالفه سعد أبو مجاهد الطائي فرواه عن عطية عن أبي سعيد موقوفًا (أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، شعب الإيمان، تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد، بإشراف مختار أحمد الندوي [الرياض: مكتبة الرشد بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي، 1423هـ/ 2003م]، 5: 62، رقم 3099)، وشكّ بعض الرواة عنه في رفعه فقال: «أُراه قد رفعه» (أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرين [بيروت: مؤسسة الرسالة، 1416–1421هـ]، رقم 11101)، وسئل أبو حاتم عن رواية هشام المرفوعة فقال: «الصحيح موقوف؛ الحفاظ لا يرفعونه» (عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي، العلل، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي [الرياض: د.ن.، 1427هـ/ 2006م]، 5: 315، رقم 2007). والموقوف نفسه ضعيف بعطية: «صدوق يخطئ كثيرًا، وكان شيعيًّا مدلسًا» (ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4616)، وقال أحمد: «بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي ويسأله عن التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد» (المزي، تهذيب الكمال، 20: 147). وعلَّة الرفع أبو الجارود، وعلَّة الوقف عطية. وللخبر طريق مرفوع آخر ليس فيه أبو الجارود ولا عطية: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي (د.م.: دار الرسالة العالمية، 1430هـ/ 2009م)، 3: 109–110، ح1682، من طريق أبي خالد الدالاني عن نُبيح العنزي عن أبي سعيد؛ قال المنذري: «وحديثه حسن» (زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، ضبط وتعليق مصطفى محمد عمارة، ط3 [مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1388هـ/ 1968م]، 3: 117)، وحسّنه محققو السنن، وضعّفه الألباني لأن الدالاني «صدوق يخطئ كثيرًا ويدلس» (محمد ناصر الدين الألباني، ضعيف أبي =

وتختلف صورته في المصادر الإمامية؛ ففيها أخبارُ ذمٍّ ضعَّفها الخوئي[1] وفي مقابلها توثيقٌ عند المفيد والخوئي؛ وهذه إشارةٌ إلى صورته عندهم، لا مستندُ الحكم على روايته هنا[2] **وعند الزيدية** كان «عالمًا عاملًا» في مطلع البدور، و«العابد» عند معاصريهم؛ واعترض محققا الكتاب على نسبة الزيدية إليه[3].

= داود – الأم [الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، 1423هـ]، 2: 135)، ونبيح «مقبول» (ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7093)؛ فأصل المعنى مرفوعًا ليّن لا يبلغ الصحة، والذي يخص أبا الجارود منه رفعُه عن عطية، وهو منكر. انظر تراجمهم في: ابن حجر، تهذيب التهذيب، 9: 101 (محمد بن حاتم)؛ 7: 405–406 (عمار)؛ 3: 386 (أبو الجارود)؛ 7: 224–226 (عطية)؛ 3: 479 (أبو سعيد).

(1) الكشي، اختيار معرفة الرجال، 2: 495–497، الأخبار 414–417؛ الخوئي، معجم رجال الحديث، 8: 335 (تضعيف أخبار الذم).

(2) الخوئي، معجم رجال الحديث، 8: 334–336، وفيه نقل توثيق المفيد في الرسالة العددية.

(3) أحمد بن صالح بن أبي الرجال، مطلع البدور ومجمع البحور، تحقيق عبد السلام عباس الوجيه ومحمد يحيى سالم عزان (د.م.: مركز التراث والبحوث اليمني، د.ت.؛ نسخة المكتبة الزيدية)، 2: 249، حرف الزاي، ترجمة «زياد بن المنذر الكوفي»، والحاشية 1، وفيه: «قال نشوان وغيره والزيدية الآن على رأيه»، وفي حاشية المحققَين: «أن القول فيه إجحاف ونسبة الزيدية إلى أبي الجارود بعيدة كل البعد عن الحق والصواب»؛ عبد السلام بن عباس الوجيه، أعلام المؤلفين الزيدية ط2 (عمّان: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، 1440هـ/ 2019م)، 1: 423، الترجمة 502 «زياد بن المنذر أبو الجارود الهمداني»؛ وفيها: «زياد بن المنذر الهمداني الكوفي، الأعمى، العابد، أبو الجارود». (شهادةٌ من داخل الزيدية.) ولا يُنقل رقم ترجمة طبعة إلى أخرى؛ ففي الطبعة الثانية رقمُ ترجمة زياد 502، بينما تحيل إليه حاشية مطلع البدور برقم 426. وفي طبعة عبد الرقيب مطهر حجر (صعدة: مركز أهل =

وينبغي هنا تقرير قاعدةٍ تحكم الكتاب كلَّه: جرحُ أبي الجارود في الرواية علةٌ في كل طريقٍ يمرُّ به إلى النبي ﷺ، ولا تزيلها موافقةُ المتن لأطروحة البحث. لكن نسبة المقالة إليه ليست حديثًا يرويه هو حتى تُنقض بجرحه؛ إنها شهادةُ مؤلفين آخرين عليه، من خصومه ومن أتباعه، تُقوَّم بزمنها ومصدرها واستقلالها ودقة عبارتها. فالتوثيق الحديثي، ونسبة المذهب، وتفسير التحول، ثلاثة أسئلةٍ مستقلة؛ وهذا المطلب أجاب عن أولها، والمطلب الرابع يتكفَّل بالثاني، والسادس بالثالث[1].

وتنتهي بطاقة الشخص إلى قدرٍ معتبرٍ من المعرفة: زياد بن المنذر أبو الجارود، كوفيٌّ أعمى، همدانيٌّ خارفيٌّ، من بطنٍ عُرف بالتشيع منذ أيام المختار، وُلد في العقد الثامن أو التاسع تقديرًا ومات بعد 150هـ ترجيحًا، متفقٌ على تجريحه عند أهل الحديث.

= البيت (ع) للدراسات الإسلامية، ط1، 1425هـ/ 2004م)، 2: 295، الترجمة 570: «وكان عالمًا عاملًا، ترجم له غير واحد، قال نشوان وغيره: والزيدية الآن على رأيه»، ولا ترد فيها حاشية «الإجحاف»؛ فرقم «2: 249» وحاشية المحققَين من نسخة المكتبة الزيدية لطبعة الوجيه وعزان، ولا ترد الحاشية في طبعة حجر.

(1) وقريبٌ منه تمييزُ المساوى في دراسته بين ما نُسب إلى الجارودية وما نُقل عن أبي الجارود نفسه (ص103). والقاعدةُ أصلٌ في نقد الرجال: فدرجةُ الراوي تُقاس بضبطه وعدالته في ما يرويه، ودرجةُ الشهادة عليه بمذهبٍ تُقاس بحال الشاهد وزمنه واستقلاله؛ ولا يُنقل حكمُ إحداهما إلى الأخرى.

المطلب الثاني: شيوخه وروافد فكره في البيئة الشيعية الكوفية

أعمى كوفيٌّ يجلس إلى أبي الطفيل عامر بن واثلة، آخر من رأى النبي ﷺ، الذي «كان من شيعة الإمام علي» بعبارة الذهبي، ويعدُّه الذهبي نفسه «أكبر مشيخة» أبي الجارود[1]. ومن هذا المجلس إلى مجلس الباقر بالمدينة، ومن سؤال عبد الله بن الحسن عن وقت المغرب إلى الوقوف في ميمنة زيد بن علي، تتكوَّن شبكةٌ من الشيوخ تكشف عمَّن أخذ الرجل، وفي أيِّ بيئةٍ تشكَّل عقله. هل في بناء هذه الشبكة ما يُعين على فهم كيف اجتمع في ذهن رجلٍ واحد النصُّ الحسيني والقيامُ الزيدي والفرعُ الحسني؟

حصر الشيوخ: القائمة والأسانيد

يسمِّي المزي في شيوخ أبي الجارود ستة عشر رجلًا[2]. والقائمة جمعٌ متأخر لشواهدٍ أسبق؛ فالأصل في هذا المطلب الأسانيدُ الفعلية التي يظهر فيها أبو

(1) الذهبي، تاريخ الإسلام، 3: 868: «وأكبر مشيخته أبو الطفيل عامر بن واثلة»؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، 3: 467–470، ولفظه في 3: 468: «كان من شيعة الإمام علي»، ورجَّح وفاته سنة 110هـ (3: 470)؛ وعبارة المزي، تهذيب الكمال، 14: 80، رقم 3064: «وكان من شيعته». ولا يرد أبو الطفيل في قائمة شيوخه عند المزي (9: 517)، وتثبت روايته عنه عند الذهبي في الموضع المذكور، والدارقطني في الضعفاء، والآجري في الشريعة.

(2) المزي، تهذيب الكمال، 9: 517، رقم 2070.

الجارود راويًا عن شيخٍ بعينه. وأقدمها تصريحُ البخاري: «سمع عطية وعن أبي جعفر»، وقد ميَّز بين السماع والعنعنة فلا يُبدَّل أحدهما بالآخر[1]. ثم طرقُ ابن عدي عنه عن عطية وأبي بردة والحسن وحبيب بن يسار ونافع وعمران بن ميثم؛ وأسانيد أمالي أحمد بن عيسى عنه عن الباقر وزيد وعبد الله بن الحسن؛ وطريق الآجري عنه عن أبي الطفيل؛ وطريق يحيى بن سلام عنه عن الأصبغ؛ وطريق الطبري في تفسيره عنه عن زيد والباقر؛ وطريق ابن عساكر عنه عن زيد؛ وطريق أبي الفرج عنه عن عبد الله بن معاوية[2]. والقائمة المبنية على الأسانيد مقدَّمةٌ

(1) البخاري، التاريخ الكبير، 3: 371، رقم 1255؛ وفي التاريخ الأوسط، 2: 148، رقم 2111: «سمع عطية وعن أبي جعفر».

(2) ابن عدي، الكامل، 4: 133–136، رقم 690؛ أمالي الإمام أحمد بن عيسى بن زيد (رأب الصدع)، جمع محمد بن منصور المرادي، كتاب الطهارة، باب من كره الإسراف في الماء (1: 73)؛ وكتاب الصلاة، باب من كان يقول في الأذان حي على خير العمل (1: 196–197)، وباب وقت الظهر والمغرب (1: 215)، وباب ما يصنع من يخرج إلى الجبانة يوم الفطر (1: 469–471)؛ وكتاب النكاح، باب ما ذكر في تحريم المتعة وإبطال النكاح إلا بولي وشهود (2: 876، 901)؛ محمد بن الحسين الآجري، الشريعة، تحقيق عبد الله بن عمر الدميجي، ط2 (الرياض: دار الوطن، 1420هـ/ 1999م)، 4: 2019–2021، رقم 1487؛ يحيى بن سلام البصري، تفسير يحيى بن سلام، تحقيق هند شلبي (بيروت: دار الكتب العلمية، 1425هـ/ 2004م)، 2: 849؛ محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي (القاهرة: دار هجر، 1422هـ/ 2001م)، 5: 471 و24: 556؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق، 42: 468؛ أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص35، ومن الطريق نفسه أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تاريخ أصبهان، تحقيق سيد كسروي حسن (بيروت: دار الكتب العلمية، 1410هـ/ 1990م)، 2: 4. (والأمالي نصٌّ من داخل الزيدية.) =

على قائمة التراجم؛ فما لم يظهر له إسنادٌ يبقى في درجة «ذُكر في شيوخه».

الدوائر الأربع

ينتظم هؤلاء الشيوخ في أربع دوائر تتفاوت في قربها من المسألة التي نبحثها. **الدائرة الأولى** دائرةُ السيف الكوفي: عطية العوفي الذي خرج مع ابن الأشعث على الحجاج؛ وعمران بن ميثم، من بيت ميثم التمار، القائلُ: «كنت جالسًا عند المختار»؛ ومحمد بن نشر الهمداني مؤذن محمد ابن الحنفية؛ والأصبغ بن نباتة من خاصة شيعة علي، وأبو سعيد عقيصا الذي قرنه ابن معين برشيد الهجري وحبة العرني، وأبو الجحاف الذي «عامة حديثه في أهل البيت» بعبارة ابن عدي[1].

= وتختلف طرق هذه الأبواب: فرواية النكاح تمرّ بعلي بن أحمد، عن مخوّل، عن محمد بن بكر، عن أبي الجارود، عن زيد؛ وفي باب الفطر طريق عباد، عن أبي علي القطان، عن أبي الجارود أو غيره. فلا تدل إحالة هذه الأبواب على اتحاد أسانيدها أو مرورها كلها بأحمد بن عيسى عن محمد بن بكر.

(1) عطية: ابن سعد، الطبقات الكبير، 8: 421، رقم 3202؛ المزي، تهذيب الكمال، 20: 145–148، رقم 3956، وفيه قول ابن عدي «وكان يُعدُّ مع شيعة أهل الكوفة»؛ وقد غلَّط الذهبي قولَ خليفة بوفاته سنة 127هـ: تاريخ الإسلام، 3: 281، رقم 189. عمران بن ميثم: محمد بن عمرو العقيلي، الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي (بيروت: دار المكتبة العلمية، 1404هـ/ 1984م)، 3: 306، رقم 1316، من طريق علي بن هاشم بن البريد عن زياد بن المنذر عن عمران بن ميثم عن مالك بن ضمرة عن أبي ذر؛ ابن ماكولا، الإكمال، 7: 159: «وبنو ميثم جماعة من شيوخ الشيعة»؛ وابن عساكر، تاريخ دمشق، 45: 55: «كنت جالسًا عند المختار». محمد بن نشر الهمداني: المزي، تهذيب الكمال، 26: 551–552، =

= رقم 5654. **الأصبغ**: المزي، تهذيب الكمال، 3: 308–310، رقم 537. عقيصا: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 3: 430–431، رقم 1958. أبو الجحاف: المزي، تهذيب الكمال، 8: 434–436، رقم 1779. تحقيق السند (حديث الرايات الخمس): منكرٌ لا يثبت. رواه العقيلي عن محمد بن أحمد العبدي عن سفيان بن بشر، وابنُ عدي عن علي بن العباس الكوفي عن عباد بن يعقوب، كلاهما عن علي بن هاشم بن البريد (صدوق، شيعي غالٍ)، عن زياد بن المنذر أبي الجارود (متفق على تجريحه)، عن عمران بن ميثم، عن مالك بن ضمرة، عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لما نزلت هذه الآية: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: 106] قال رسول الله ﷺ: تحشر أمتي يوم القيامة على خمس رايات، فأسألهم: ماذا فعلتم في الثقلين...» (العقيلي، الضعفاء الكبير، 3: 306، رقم 1316؛ ابن عدي، الكامل، 4: 135–136). أورده العقيلي مثالًا لقوله في عمران: «من كبار الرافضة، يروي أحاديث سوءٍ كذب»، وقال ابن عدي بعد أحاديث أبي الجارود: «عامتها غير محفوظة»، **وقال ابن القيسراني**: «وزياد متروك الحديث» (محمد بن طاهر المقدسي ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي [الرياض: دار السلف، 1416هـ/ 1996م]، 2: 1138، رقم 2412). ويُروى بتمامه في تفسير القمي من طريق صفوان بن يحيى عن أبي الجارود (بنقل محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ط2 مصححة [بيروت: مؤسسة الوفاء، 1403هـ/ 1983م]، 37: 346)، فمداره عليه. وله طريق آخر إلى مالك بن ضمرة «الرؤاسي» في خبر مناشدة أبي ذر حين سُيِّر، من رواية المسعودي عن الحارث بن حصيرة عن صخر بن الحكم عن حيان بن الحارث عن الربيع بن جميل عن مالك (محمد بن علي بن بابويه الصدوق، الخصال، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري [قم: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، 1403هـ]، 2: 457–459)، **قال ابن الجوزي** في قطعة منه: «لا يصح عن رسول الله ﷺ، وإسناده مظلم، وفيه مجاهيل لا يعرفون، ومخرجه من الكوفة» (عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، الموضوعات، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان [المدينة المنورة: المكتبة السلفية، 1386–1388هـ/ 1966–1968م]، 1: 389)؛ فلا يعتضد أحدهما بالآخر. وعلَّته أبو الجارود وعمران. انظر تراجمهم في: ابن حجر، تهذيب التهذيب، 7: 392 (علي بن هاشم)؛ 3: 386 (أبو الجارود)؛ 12: 90 (أبو ذر)؛ وابن حجر، لسان الميزان، 6: 182 (عمران بن ميثم)؛ ولم أقف لمالك بن ضمرة على ترجمةٍ في التهذيبين، وهو كوفيٌّ يروي عن أبي ذر، قال =

والدائرة الثانية البيتُ العلوي بفرعيه وبيتِ جعفر: الباقر رأس الفرع الحسيني، وزيد بن علي أخوه، وعبد الله بن الحسن بن الحسن شيخ الفرع الحسني، وعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر صاحب خروج سنة 127هـ.

والدائرة الثالثة دائرةٌ مقابلة لا شيعية: أبو بردة بن أبي موسى الأشعري؛ والحسن البصري إمام أهل البصرة؛ ومحمد بن كعب القرظي المدني الثقة؛ وأبو الزبير المكي من رجال مسلم[1]. فسماعُ أبي الجارود من الحسن البصري يمنع تصوُّرَه رجلًا لم يخرج من حلقةٍ شيعيةٍ مغلقة؛ وهو مع ذلك لا يُخرجه منها، فالراوي يسمع من غير أهل مذهبه ويبقى على مذهبه.

والدائرة الرابعة دائرةُ الرواية العامة: حبيب بن يسار الكندي الثقة، ونافع بن الحارث القاصُّ الذي كذَّبه قتادة، وبشر بن غالب الأسدي.

= أبو نعيم: «مالك بن ضمرة الضمري، عداده في الكوفيين فيما ذكره بعض المتأخرين» (أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، معرفة الصحابة، تحقيق عادل بن يوسف العزازي [الرياض: دار الوطن للنشر، 1419هـ/ 1998م]، 5: 2475)، ولم أقف فيه على جرحٍ ولا تعديل؛ وفي ابن حجر، لسان الميزان، 6: 441: «مالك بن ضمرة الناجي، يروي المراسيل، روى عنه منذر الثوري. من ثقات ابن حبان» (وانظر: ابن حبان، الثقات، 7: 460)، وذاك من أتباع التابعين، فليس صاحبَ هذا السند. ولفظ ابن عدي في أبي الجحاف عند المزي، تهذيب الكمال، 8: 436: «وعامة حديثه في أهل البيت»، وعند الذهبي، ميزان الاعتدال، 2: 18: «عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت».

(1) أبو بردة: المزي، تهذيب الكمال، 33: 66–70، رقم 7220.

جدول 2: شيوخ أبي الجارود على الأسانيد ودوائرهم

الشيخ	وفاته	بلده واتجاهه	ما ظهر من روايته عنه وموضعه	الدائرة
عطية العوفي	111هـ	كوفي؛ «يُعدُّ مع شيعة أهل الكوفة»	حديث الإطعام، الترمذي ح2449؛ الكامل 4: 133	السيف
عمران بن ميثم	غير مذكورة	كوفي؛ «من كبار الرافضة»	«خمس رايات»، الكامل 4: 135؛ العقيلي 3: 306	السيف
الأصبغ بن نباتة	غير مذكورة	كوفي؛ من خاصة شيعة علي	ذكرٌ عقب الصلاة، تفسير يحيى 2: 849	السيف
محمد بن علي الباقر	114هـ/117هـ	مدني؛ رأس البيت الحسيني	التفسير، الأمالي؛ القمي 1: 209؛ الكافي	البيت العلوي
زيد بن علي	122هـ	مدني كوفي	تفسير الطبري 5: 471؛ تاريخ دمشق 42: 468؛ الأمالي، باب ما يصنع من يخرج إلى الجبانة يوم الفطر	البيت العلوي
عبد الله بن الحسن بن الحسن	145هـ	مدني؛ شيخ البيت الحسني	«حدثني عبد الله بن الحسن»، الأمالي، باب وقت الظهر والمغرب	البيت العلوي
عبد الله بن معاوية الجعفري	129هـ	مدني كوفي؛ صاحب خروج 127	فضل جعفر، مقاتل الطالبيين ص35	البيت العلوي
أبو بردة بن أبي موسى	103هـ/104هـ	كوفي؛ قاضٍ لبني أمية	حديث الاستغفار، الكامل 4: 133	أهل السنة
الحسن البصري	110هـ	بصري؛ إمام أهل البصرة	قتل العصفور عبثًا، الكامل 4: 133	أهل السنة
حبيب بن يسار الكندي	طبقة 101هـ–110هـ	كوفي ثقة	شروط المضاربة، الكامل 4: 134	أهل السنة
نافع بن الحارث أبو داود الأعمى	غير مذكورة	كوفي قاصّ؛ «كذب» عند قتادة	عن أبي برزة، الكامل 4: 134؛ الثقات 6: 326	العامة

الشيوخ المفتاحيون

الطالبيون

أما محمد بن علي الباقر فالصلة به أوثقُ الصلات؛ فالنجاشي يعدُّه «من أصحاب أبي جعفر»، ويُثبت له تفسيرًا عنه، ويوافقه ابن عدي على أصل المادة[1]. ومن أمثلتها خبرُ القمي في بنوَّة الحسن والحسين للنبي ﷺ: «فهما والله أبناؤه لصلبه»[2]. **فالمقصود** رصدُ مادة التلقّي، لا تصحيحُ الطريق ولا

(1) النجاشي، الرجال، ص170، رقم 448؛ ابن عدي، الكامل، 4: 136. وطريق التفسير عند النجاشي: عدةٌ من أصحابه عن أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة الهمداني ولاءً عن جعفر بن عبد الله المحمدي عن أبي سهل كثير بن عياش القطان عن أبي الجارود (متفق على تجريحه)؛ وكثيرٌ هذا ضعيفٌ عند الطوسي، وخبرُه مع أبي السرايا في المطلب الثامن: الفهرست، ص131–132، رقم 303. (نصوصٌ من الإمامية وأهل الحديث.) وفي نسبة ابن عقدة إلى همدان بالولاء: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 15: 340–341.

(2) علي بن إبراهيم القمي، تفسير القمي، تصحيح وتعليق طيب الموسوي الجزائري، ط3 (قم: مؤسسة دار الكتاب، 1404هـ)، 1: 208–209، عند قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ﴾[الأنعام: 84]، وآخره: «فهما والله أبناؤه لصلبه، وما حرمتا عليه إلا للصلب». وأخرجه الكليني عن عدة من أصحابه عن أحمد بن محمد بن خالد [البرقي] عن الحسن بن ظريف عن عبد الصمد بن بشير عن أبي الجارود، وآخره: «فهما ابناه لصلبه» (محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، تصحيح علي أكبر الغفاري، ط4 [طهران: دار الكتب الإسلامية، 1407هـ]، 8: 317–318، رقم 501). تحقيق السند: لا يثبت به قولٌ للباقر على طريقة أهل الحديث، لحال أبي الجارود، ويُستفاد منه ما في يد أبي الجارود من حجاج البنوة. رواه علي بن إبراهيم =

إلزامُ الباقر بمقالة تلميذه.

وأما زيد بن علي فمن روايته عنه في الأمالي: «لا نكاح إلا بولي»[1]. وإنما

= القمي (رافضيٌّ جَلْد عند الذهبي، وتفسيره «فيه مصائب») عن أبيه إبراهيم بن هاشم (أولُ من نشر حديث الكوفيين بقم؛ لا جرح فيه ولا تعديل عند أهل الحديث) عن ظريف بن ناصح (شيعيٌّ لا يكاد يُعرف، قاله الذهبي) عن عبد الصمد بن بشير (لا يُعرف عند أهل الحديث) عن أبي الجارود (متفق على تجريحه) عن أبي جعفر؛ وتابع الحسنُ بن ظريف أباه عند الكليني، فمداره على عبد الصمد عن أبي الجارود. وهو على مبنى الإمامية معتبر الإسناد إلى أبي الجارود: فالنجاشي يقول في علي بن إبراهيم: «ثقة في الحديث، ثبت، معتمد»، وفي ظريف: «ثقة في حديثه، صدوقًا»، وفي ابنه الحسن: «ثقة»، وفي عبد الصمد: «ثقة ثقة» (النجاشي، الرجال، ص260، رقم 680؛ ص209، رقم 553؛ ص61، رقم 140؛ ص248، رقم 654)، ووثّق الخوئي أبا الجارود نفسه (معجم رجال الحديث، 8: 335)؛ والحكم هنا على طريقة أهل الحديث. انظر تراجمهم في: ابن حجر، لسان الميزان، 5: 477 (علي بن إبراهيم)؛ 1: 376 (إبراهيم بن هاشم)؛ 4: 364 (ظريف)؛ وتهذيب التهذيب، 3: 386 (أبو الجارود)؛ 9: 350 (الباقر). وموازيه مرسلًا في أحمد بن علي الطبرسي، الاحتجاج، تعليق محمد باقر الخرسان (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط3، 1421هـ/ 2000م)، 2: 324–325. (نصٌّ من داخل الإمامية، بصيغة «فيما ينسبه أبو الجارود إلى الباقر»).

(1) ابن عساكر، تاريخ دمشق، 42: 468 (أبو عوانة عن أبي الجارود عن زيد بن علي في قتال الناكثين)؛ الطبري، جامع البيان، 5: 471 (آل عمران: 61)، بإسناد «حدثنا ابن حميد قال: حدثنا عيسى بن فرقد عن أبي الجارود عن زيد بن علي» — وهو في تفسير الطبري لا في تاريخه؛ أما 24: 556 (البينة: 7) فبالإسناد نفسه إلى أبي الجارود «عن محمد بن علي» (الباقر) لا عن زيد، فلا يصلح شاهدًا على روايته عن زيد؛ أمالي أحمد بن عيسى، كتاب النكاح، باب ما ذكر في تحريم المتعة وإبطال النكاح إلا بولي وشهود، وكتاب الصلاة، باب ما يصنع من يخرج إلى الجبانة يوم الفطر. تحقيق السند: لا يثبت بشيء منها قولٌ لزيد، ويُستفاد =

يُستفاد من هذه المرويات اتصالُه بزيد.

وأما عبد الله بن الحسن بن الحسن، شيخُ البيت الحسني وأبو النفس الزكية، فيُصرِّح أبو الجارود في الأمالي: «حدثني عبد الله بن الحسن»، في خبرٍ عن وقت المغرب؛ فتظهر صلته بالفرع الحسني إلى جانب الحسيني[1].

= منها مجتمعةً روايةُ أبي الجارود عنه. فطريق الطبري شديد الضعف: أخرجه عن محمد بن حميد الرازي («حافظ ضعيف» عند ابن حجر، وقال صالح جزرة: «ما رأيت أحدًا أحذق بالكذب من رجلين: سليمان ابن الشاذكوني، ومحمد بن حميد الرازي»، وكذَّبه أبو زرعة وابن خراش) عن عيسى بن فرقد المروزي (قال فيه أبو حاتم: «شيخ») عن أبي الجارود (متفق على تجريحه) عن زيد بن علي (ثقة)، وعلَّته ابن حميد وأبو الجارود. وطريق ابن عساكر شديد الضعف أيضًا، فيه مع أبي الجارود كثير بن يحيى، وله عن أبي عوانة خبرٌ قال فيه الذهبي: «موضوع على أبي عوانة»، ومن دونه من لا يُعرف حاله. وطرق الأمالي زيديةٌ، أكثر رجالها دون أبي الجارود لا تراجم لهم عند أهل الحديث، ومخول بن إبراهيم «رافضي بغيض، صدوق في نفسه» عند الذهبي، وعباد بن يعقوب «صدوق رافضي» عند ابن حجر. والذي يُستفاد منها مجتمعةً أن روايته عن زيد معروفة، حملها عنه رواةٌ من بيئات متباينة: عيسى بن فرقد المروزي، وأبو عوانة الواسطي، ومحمد بن بكر الأرحبي، وأبو علي القطان، وقد ذكر المزي زيدًا في شيوخه (تهذيب الكمال، 9: 517). انظر تراجمهم في: ابن حجر، تهذيب التهذيب، 9: 127–131 (ابن حميد)؛ 3: 386 (أبو الجارود)؛ 3: 419–420 (زيد بن علي)؛ وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 6: 284 (عيسى بن فرقد)، 8: 399 (مخول)؛ الذهبي، ميزان الاعتدال، 4: 85 (مخول)؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5834 (ابن حميد)، 3153 (عباد)؛ ولسان الميزان، 6: 415 (كثير بن يحيى). وعند أبي الفرج، مقاتل الطالبيين، ص127، من طريق يحيى بن مساور عن أبي الجارود قال: «قدمت المدينة فجعلت كلما سألت عن زيد بن علي قيل لي: ذاك حليف القرآن».

(1) أمالي أحمد بن عيسى، كتاب الصلاة، باب وقت الظهر والمغرب (بإسناد الأرحبي؛ وفي =

وأما عبد الله بن معاوية الجعفري فيُروى عن أبي الجارود، بإسنادٍ فيه مجهولان، قولُه: «حدثني عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر»، في حديثٍ في فضل جعفر؛ فيُستأنس به على أن دائرةَ تلقِّيه لا تنحصر في البيت الفاطمي، وإن حصر فيه الإمامةَ في مقالته[1].

= المتن «بنو مدلج، حيٌّ من الأنصار»)؛ النوبختي، فرق الشيعة، ص56، وفيه: «وأشياء يسيرة عن عبد الله بن الحسن المحض». (نصان من الزيدية والإمامية يلتقيان من جهتين).

(1) أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص35: «حدثني محمد بن الحسين [الأشناني] قال: حدثنا جعفر بن محمد الرماني، قال: حدثنا محمد بن جبلة، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو الجارود، قال: حدثني عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر، عن أبيه، عن جده، قال: خرج رسول الله ﷺ وهو يقول: الناس من شجر شتى، وأنا وجعفر من شجرة واحدة»، و«[الأشناني]» زيادة المحقق. وأخرجه أبو نعيم من طريق الأشناني نفسه، وفيه: «ثنا جعفر بن محمد بن الحسين، ثنا محمد بن جبلة الطحان، أخبرني محمد بن بكر الأرحبي، ثنا زياد بن المنذر، حدثني عبد الله بن معاوية» (أبو نعيم، تاريخ أصبهان، 2: 4)، ومن طريقه ابن عساكر (ابن عساكر، تاريخ دمشق، 33: 210–211)؛ فهو طريق واحد. تحقيق السند: شديد الضعف، يُستأنس به على صلة أبي الجارود بعبد الله بن معاوية، ولا يثبت به سماعه منه ولا المتن. فالأشناني هو محمد بن الحسين بن حفص الخثعمي الكوفي (ت315هـ)، قال فيه الدارقطني: «ثقة مأمون» (الذهبي، تاريخ الإسلام، 7: 297، رقم 226؛ وانظر: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد معروف [بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ/ 2002م]، 3: 22–23، رقم 639)؛ وجعفر بن محمد الرماني لم أقف له على ترجمة؛ ومحمد بن جبلة الطحان قال فيه عزان: «لم أقف له على ترجمة»؛ ومحمد بن بكر، وهو الأرحبي بتعيين أمالي أحمد بن عيسى وأبي نعيم، «عداده في رجال الشيعة» على ما نقله عزان عن الجداول (محمد يحيى سالم عزان، معجم الرواة في كتاب الأذان بحي على خير العمل [صنعاء: مكتبة مركز بدر العلمي والثقافي، ط1، 1418هـ/ 1997م]، ص239، رقم =

رواة الشيعة

ومن رواة الشيعة الذين تقدَّم ذكرهم في شيوخه: عطية العوفي، **قال أحمد:** «ضعيف الحديث»؛ وعمران بن ميثم، قال فيه العقيلي: «من كبار الرافضة يروي أحاديث سوء كذب»؛ والأصبغ بن نباتة، **قال ابن معين:** «ليس بشيء»؛ ومحمد بن نشر الهمداني مؤذن محمد ابن الحنفية، **قال الذهبي:** «صدوق»؛ وأبو سعيد عقيصا التيمي، **قال ابن معين:** «رشيد الهجري سيئ المذهب، وعقيصا شر منه»؛ وأبو الجحاف داود بن أبي عوف، **قال ابن عدي:** «ليس هو عندي ممن يحتج به»، مع توثيق أحمد وابن معين له[1].

= 325–326)، وذكره الطوسي في أصحاب الصادق وقال: «مات سنة إحدى وسبعين ومائة، وله سبع وسبعون سنة» (الطوسي، الرجال، ص278، رقم 4018)؛ وأبو الجارود متفق على تجريحه. فصيغة «حدثني» بينه وبين عبد الله بن معاوية إنما جاءت بإسنادٍ فيه مجهولان، وإن كان لقاؤهما بالكوفة، حيث خرج عبد الله سنة 127هـ، ممكنًا. انظر ترجمة أبي الجارود في: ابن حجر، تهذيب التهذيب، 3: 386.

(1) أصل القائمة: المزي، تهذيب الكمال، 9: 517؛ وفي ابن نشر: 26: 551–552. والأحكام: الذهبي، ميزان الاعتدال، 3: 79–80 (عطية)، 3: 244 (عمران)، 1: 271 (الأصبغ)، 4: 55 (ابن نشر)، 3: 88 (عقيصا)، 2: 18 (أبو الجحاف). والهمداني غير ابن نشر المدني المجهول؛ ويُراعى التمييز المتقدِّم بين من ظهر له إسنادٌ ومن اقتصر الدليل فيه على ذكره في الشيوخ. وعبارة العقيلي في الضعفاء الكبير، 3: 306 (رقم 1316)، وينقلها الذهبي في الميزان، 3: 244 (رقم 6315)؛ وقد تردّد ابن حجر في لفظ «كذب» فقال: «وكأن لفظ "كذب" من تصرف الذهبي» (لسان الميزان، 6: 183)، وهو ثابت في مطبوع العقيلي.

نماذج من غيرهم

وحسبُنا من غيرهم أبو بردة بن أبي موسى الأشعري والحسن البصري؛ فمن أمثلة روايته عن الأول حديثُ الاستغفار، وعن الثاني خبرُ قتل العصفور عبثًا[1].

الطرف الآخر من الشبكة: الرواة عنه

روى عنه مروان بن معاوية وعلي بن هاشم، **ويُروى** بإسنادٍ شديد الضعف أن أبا عوانة حدّث عنه، وهو الذي نهاه يزيد بن زريع عن التحديث عنه في الخبر الضعيف الذي مرّ[2]. وبقي حديثه عند رواة الشيعة، كعلي بن هاشم ونصر بن

---

(1) ابن عدي، الكامل، 4: 133 (حديث الاستغفار، وفيه «حدثنا أبو بردة بن أبي موسى»)، و4: 133 (خبر قتل العصفور عن الحسن البصري). وانظر ترجمة أبي بردة في: المزي، تهذيب الكمال، 33: 66–70، رقم 7220؛ وترجمة الحسن البصري فيه، 6: 95–96، رقم 1216. والمقصود الاستدلال بوجود الطرق على مجال الرواية، لا تصحيح متونها.

(2) البخاري، التاريخ الكبير، 3: 371: «روى عنه مروان بن معاوية وعلي بن هاشم»؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 3: 545–546، رقم 2462؛ المزي، تهذيب الكمال، 9: 517–518. وليس أبو عوانة في قوائم الرواة عنه عند هؤلاء الثلاثة، وروايته عنه مسندةٌ عند ابن عساكر، تاريخ دمشق، 42: 468: «نا أبو عوانة عن أبي الجارود عن زيد بن علي»، بإسنادٍ شديد الضعف فيه كثير بن يحيى ومن لا يُعرف. ومن الرواة عنه ممن ليسوا في قائمة المزي: =

مزاحم وعمرو بن أبي المقدام[1]. وتفصيل الرواة وحملة المقالة في المطلب الثامن.

تحليل الشبكة

في شيوخ الرجل رأسُ الفرع الحسيني وأخوه الخارج، ورأسُ الفرع الحسني، وصاحبُ بيت جعفر، وحَمَلةُ تراث المختار الثقفي. وليس في هذه الشبكة نصٌّ واحد على مقالته؛ وإنما فيها شيءٌ آخر لا يقلُّ قيمة: الشروط الممكنة لتكوُّن المقالة. فمن أخذ عن الباقر، وشهد مع زيد القيامَ بالسيف، وحدَّثه عبد الله بن الحسن، وعاش حتى رأى الراية تنتقل من الحسيني إلى الحسني، كانت الصيغةُ التي تجمع هذه العناصر في قاعدةٍ واحدة قريبةً من يده: إمامةٌ بالنص على الصنف لا على الشخص، تنعقد بالخروج، في ولد الحسن والحسين جميعًا. وهذا استنباطٌ موسوم لا نص.

= هشام بن حسان (ابن أبي الدنيا، قضاء الحوائج، ص43، رقم 31؛ أبو يعلى، المسند، 2: 360، رقم 1111)، وعبد الله بن نمير (ابن سعد، الطبقات الكبير، 3: 17)، وعيسى بن فرقد المروزي (الطبري، جامع البيان، 5: 471). ولخبر يزيد بن زريع، وإسناده ضعيف: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 3: 546؛ المزي، تهذيب الكمال، 9: 519.

(1) المزي، تهذيب الكمال، 9: 517–518؛ 21: 163–167، رقم 4147؛ 21: 553–558، رقم 4333. ونصر بن مزاحم: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 8: 468، رقم 2143؛ الذهبي، ميزان الاعتدال، 4: 253، رقم 9046.

الشكل 1: شبكة شيوخ أبي الجارود والرواة عنه، مرتبةً على دوائرها واتجاهاتها



ونتيجة هذا المطلب أن أبا الجارود تشكَّل عقلُه في شبكةٍ شيعيةٍ كوفيةٍ متنوعة، وجمعت في شيوخه من بيوت العلويين ما لم يجتمع لغيره.

المطلب الثالث: السياق السياسي لنظرية البطنين: المطالبة الهاشمية بالإمامة

اجتمع نفرٌ من بني هاشم بالأبواء على طريق مكة، فيهم إبراهيم الإمام وأبو العباس وأبو جعفر وصالح بن علي من ولد العباس، وعبد الله بن الحسن وابناه محمد وإبراهيم من ولد الحسن، فقال لهم صالح بن علي: «إنكم القوم الذين تمتدُّ أعين الناس إليهم، فقد جمعكم الله في هذا الموضع، فاجتمعوا على بيعة أحدكم»؛ فبايعوا جميعًا محمد بن عبد الله، وبايعه إبراهيم الإمام والسفاح والمنصور[1]. هذا الخبر، على ما في طريقه، يفتح الباب على المسرح الذي

(1) أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص226–227. تحقيق السند: خبرٌ مرسلُ الأصل من أخبار السير، صالحٌ شاهدًا على تصوُّر الحق الهاشمي الجامع الذي شاع في الأخبار، ولا يُقطع بتفاصيل المجلس. رواه أبو الفرج عن عيسى بن الحسين الوراق عن أحمد بن الحارث الخراز (صاحب المدائني وراوي تصانيفه، قال الخطيب: «وكان صدوقًا، ومن أهل الفهم والمعرفة»: تاريخ بغداد، 5: 198–199، رقم 2062) عن علي بن محمد المدائني (إخباريٌّ مقبول عند أهل التاريخ؛ وثَّقه ابن معين، **وقال ابن عدي**: ليس بالقوي في الحديث) عن سحيم بن حفص أبي اليقظان (إخباريٌّ بصري، له فصلٌ عند الخطيب في تعدد أسمائه بلا جرح ولا تعديل: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، موضح أوهام الجمع والتفريق، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي [بيروت: دار المعرفة، 1407هـ]، 2: 161–165)؛ ولا يُصرِّح السند بشهود سحيم المجلس، وتفاصيله متفاوتة الاحتمال. ولأصل الاجتماع طريقٌ مركّب أوسع =

قامت عليه مقالة أبي الجارود: مسرحٌ لم يكن سؤاله الأول «أيُّ فرعٍ من ولد فاطمة أحق؟» بل «لمن هذا الأمر: لبني هاشم جماعةً، أم لبطنٍ منهم، أم لرجلٍ منصوصٍ عليه؟». ولا تُفهم نظرية البطنين إلا إذا رُسم هذا المسرح على حقيقته؛ فهي جوابٌ على سؤاله لا على سؤالٍ آخر.

التشيع الكوفي الأول: تفضيلٌ وولاءٌ لا حصر

لم يكن تشيُّع الكوفة في جيله الأول نظريةً في شرط النسب، بل تفضيلًا لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وولاءً لبيته وطلبًا بدمه. ومن صور الولاء لعليٍّ في الجيل الأول القولُ بأفضليته؛ ففي خبر أبي جحيفة أنه قال لعليٍّ، حين سأل عن خير الأمة بعد نبيها: «أنت يا أمير المؤمنين»، فردَّ عليه عليٌّ بتقديم أبي بكر ثم عمر. ووصف ابن عبد البر أبا الطفيل، وهو الصحابي عامر بن واثلة الكناني، بأنه «كان يتشيّع في عليٍّ ويفضّله، ويثني على الشيخين أبي بكر وعمر، ويترحّم على

= في المقاتل نفسه (ص184–185) يرجع إلى عمر بن شبة عن جماعةٍ فيهم علويون، وفيه الاجتماع والبيعة لمحمد بحضور إبراهيم الإمام والمنصور وصالح بن علي، ولا ذكر فيه للسفاح؛ فأصل الاجتماع والبيعة أقوى ثبوتًا من تفصيل حضور السفاح. انظر ترجمة المدائني في: ابن حجر، لسان الميزان، 6: 13. وقد تحفَّظ (جعفري) على خبر اشتراك جميع الإخوة العباسيين في البيعة لضعف تأييده خارج رواية أبي الفرج، وقبل منه مبايعة المنصور: S. Husain M. Jafri, The Origins and Early Development of Shi'a Islam (Karachi: Oxford University Press, 2000), 268.

عثمان»؛ وهو وصفٌ يجمع التشيّع والتفضيل دون البراءة من الخلفاء الثلاثة[1]. فالتشيع الكوفي الأول، في صورته التي وصلتنا من خصومه وأنصاره، يمتد من تفضيلٍ لا يشترط النسب أصلًا إلى حصرٍ في آل أبي طالب؛ وليس فيه، قبل الجيل الذي عاش فيه أبو الجارود، حصرٌ في ولد الحسن والحسين.

(1) أحمد، المسند، 2: 200–201، رقم 834، من زيادات عبد الله، عن هدية بن عبد الوهاب، عن محمد بن عبيد الطنافسي، عن يحيى بن أيوب البجلي، عن الشعبي الهمداني، عن وهب السوائي، وهو أبو جحيفة؛ وقال المحققون: «إسناده قوي». وله عن أبي جحيفة: «ولم أكن أرى أن أحدًا أفضل منه»، ثم ذكر جواب علي بتقديم أبي بكر وعمر: المسند، 2: 201، رقم 835، من طريق ابن علية عن منصور الغداني عن الشعبي، وقال المحققون: «إسناده صحيح على شرط مسلم»؛ وهو بالإسناد نفسه في: أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، تحقيق وصي الله محمد عباس (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1403هـ/ 1983م)، 1: 303، رقم 405. فرأيُ أبي جحيفة محفوظ عن الشعبي من وجهين، وأما تقديم علي للشيخين فقال فيه الذهبي: «وهذا متواتر عن علي» (الذهبي، تاريخ الإسلام، 2: 144)، وأقوى شواهده ما في الصحيح عن محمد ابن الحنفية: «قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله ﷺ؟ قال: أبو بكر، قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر، وخشيت أن يقول عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين» (محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، الطبعة السلطانية، صوّرها بعناية محمد زهير بن ناصر الناصر [بيروت: دار طوق النجاة، 1422هـ]، 5: 7، ح3671، في فضائل أصحاب النبي ﷺ). ويوسف بن عبد الله بن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي (مصر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، 1440هـ/ 2019م)، 7: 175–177، ترجمة أبي الطفيل عامر بن واثلة الكناني، رقم 2925؛ وفي 7: 176 أنه نزل الكوفة وصحب عليًّا في مشاهده كلها، وفي 7: 177 وصف تشيّعه وتفضيله مع الثناء على الشيخين والترحّم على عثمان. وهذا الوصف من كلام ابن عبد البر بلا إسناد في هذا الموضع، ولفظ «يفضّله» لا يعيّن صراحةً مَن يفضّله عليه.

الكيسانية: إمامةٌ في غير ولد فاطمة

الكيسانية أول دعوةٍ شيعيةٍ تخرج إلى العلن وتتحول إلى سلطة أمر واقع بعد كربلاء، غير أنها عقدت الإمامةَ لرجلٍ من غير ولد فاطمة. فالمختار بن أبي عبيد الثقفي يقول لشيعة الكوفة سنة 64هـ: «إني قد جئتكم من قبل المهدي محمد بن علي ابن الحنفية مؤتمنًا مأمونًا منتجبًا ووزيرًا»؛ ثم يرحل وفدُهم إلى ابن الحنفية بمكة فيخاطبونه: «فإنكم أهل بيت خصَّكم الله بالفضيلة، وشرَّفكم بالنبوة، وعظَّم حقَّكم على هذه الأمة ... وقد قدم علينا المختار بن أبي عبيد يزعم لنا أنه قد جاءنا من تلقائكم، وقد دعانا إلى كتاب الله وسنة نبيه، والطلب بدماء أهل البيت، والدفع عن الضعفاء»[1]. والقالب الذي صيغت به هذه الدعوة، كتاب الله وسنة نبيه والطلب بدماء أهل البيت والدفع عن المستضعفين، هو بعينه القالب الذي ستُصاغ به بيعةُ زيد بعد ستين سنة. فالبيئة

(1) الطبري، تاريخ، 5: 561 (سنة 64هـ)، و6: 12–14، 17 (سنة 66هـ). تحقيق السند: خبرٌ كوفيٌّ قريبٌ من الواقعة بإسنادٍ إخباري، صالحٌ لتصوير دعوة المختار ولغتها. رواه الطبري عن هشام الكلبي عن أبي مخنف (متروكان في الحديث، معتمدان في أخبار الكوفة)، وفي خبر الوفد: «قال أبو مخنف: فحدثني خليفة بن ورقاء عن الأسود بن جراد الكندي» وهو أحد الوفد. انظر ترجمتَيهما في: ابن حجر، لسان الميزان، 8: 338؛ 6: 430. ولأصل الخبر طريقٌ مستقل عن أبي مخنف عند ابن سعد، الطبقات الكبير، 7: 100، من رواية الواقدي بإسناده، وفيه جواب ابن الحنفية للوفد: «فاحذروا الكذابين وانظروا لأنفسكم ودينكم».

التي نشأ فيها الرجل بيئةٌ تعرف إمامةً منعقدةً لابن الحنفية بمحض كونه من «أهل بيتٍ خصَّهم الله بالفضيلة»؛ وهذا هو الوجه الذي ستُقصيه مقالةُ البطنين إقصاءً صريحًا.

من الكيسانية إلى الدعوة العباسية: الحق الهاشمي الجامع

ثم يظهر خبرُ الوصية حلقةً تصل أتباعَ أبي هاشم ببيت العباس. يذكر ابن سعد أن أبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية أوصى إلى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ودفع إليه كتبه، وقال له: «إن هذا الأمر إنما هو في ولدك»؛ ثم يقول: «فكانت الشيعة الذين كانوا يأتون أبا هاشم ويختلفون إليه، قد صاروا بعد ذلك إلى محمد بن علي»[1]. وليس المقصودُ الجزمَ بثبوت الوصية، وإنما رصدُ التصوُّر الذي يحمله الخبر: انتقالُ الأمر من ولد علي من غير فاطمة إلى ولد العباس بطريق الوصية؛ فدائرةُ المطالبة هنا هاشميةٌ، لا فاطميةٌ محصورةٌ في البطنين.

(1) ابن سعد، الطبقات الكبير، ط. الخانجي، 7: 471، ترجمة محمد بن علي، رقم 1949؛ ونحوه في ترجمة أبي هاشم، 7: 322، رقم 1815 (وط. صادر، 5: 328). لم يسق ابن سعد للوصية إسنادًا في الموضعين؛ وعبارة «وذكر العباس بن محمد بن علي» قبله في سياق تاريخ الوفاة، لا إسنادٌ متصلٌ للوصية. فالخبر شاهدٌ على تداول هذا التصوُّر مبكرًا، لا دليلٌ كافٍ على ثبوت الوصية. ولها طرقٌ أخرى كلها عباسية البيئة في أخبار الدولة العباسية وفيه أخبار العباس وولده، لمؤلف مجهول من القرن الثالث، تحقيق عبد العزيز الدوري وعبد الجبار المطلبي (بيروت: دار الطليعة، د.ت.)، ص165، 167، 185 وما بعدها.

وعلى هذا الأساس صيغ شعارُ الدعوة العباسية. يوصي محمد بن علي العباسي داعيته بكيرَ بن ماهان: «ولتكن دعوتكم وما تلقى به العامة أن تدعوهم إلى الرضا من آل محمد، وتذكر جور بني أمية، وأن آل محمد أولى بالأمر منهم»؛ ثم يُسِرُّ إليه ما وراء الشعار: «وحذِر شيعتنا التحرك في شيء مما تتحرك فيه بنو عمنا من آل أبي طالب، فإن خارجهم مقتول وقائمهم مخذول، وليس لهم في الأمر نصيب»[1]. **ويصف جامعُ الأخبار** غالبًا وأصحابه، الذين أمر محمدُ بن علي بالبراءة منهم، بأنهم كانوا «فاطميين دانوا بإمامة محمد بن علي بن الحسين»[2]. فالخلاف في الباطن على البطن والشخص، والشعار في الظاهر هاشميٌّ جامع. ولمَّا بلغ مروان بن محمد الأموي ما يدعون إليه «في الظاهر من ذكر الرضا من آل محمد» فهمه على وجهه الجامع فقال: «شيخ هذا البيت وذو سنِّهم عبد الله بن الحسن، وأحرِ به أن يكون صاحب هذا الشأن»، فأحضره واستحلفه، فأحاله عبد الله على إبراهيم الإمام[3].

---

(1) أخبار الدولة العباسية، ص200، معلَّقًا عن عيسى بن حمزة الهمداني ابن أخت بكير عن بكير بن ماهان. خبرٌ عباسيُّ البيئة بإسنادٍ عائلي؛ يُستفاد منه الشعار وما وراءه، على أنه مؤرَّخٌ في نصه بولاية عمر بن عبد العزيز، وفيه إخبارٌ بالغيب: «فإذا بلغك أن الأحول من بني أمية قد ملك»، فالراجح أن صياغته لاحقة. وللشعار وحده طريقٌ مستقل عند البلاذري، أنساب الأشراف، 4: 110، عن المدائني: «فأمره أن يدعو إلى الرضا من آل محمد ولا يسمي أحدًا».

(2) أخبار الدولة العباسية، ص204، في خبر وصية محمد بن علي لأبي عكرمة، ولفظه: «وكانوا، غالب وأصحابه، فاطميين دانوا بإمامة محمد بن علي بن الحسين»، و«دانوا» تصحيح المحققين عن «كانوا»؛ وقارن الطبري، تاريخ، 7: 50: «غالب يُفضِّل آل أبي طالب وزياد يُفضِّل بني العباس».

(3) أخبار الدولة العباسية، ص389؛ وفي صيغة مغايرة (كتاب براءة من إبراهيم لا إحالة عليه): =

المطالبة الهاشمية الجماعية

وهذا هو العنصر الأول من الفرضية التفسيرية التي يختبرها البحث: أن المطالبة بالأمر كانت في العصر الأموي مطالبةً هاشميةً جماعية، يشترك فيها ولد علي بفروعهم وولد العباس وولد جعفر، تحت شعار «أهل البيت» و«آل محمد»، ولم تكن قد انقسمت بعدُ إلى حقوقٍ نسبيةٍ متنافسة. فخطبةُ عبد الله بن الحسن في بني هاشم تخاطبهم جماعةً: «إنكم أهل البيت قد فضَّلكم الله بالرسالة، واختاركم لها، وأكثركم بركةً يا ذرية محمد، بنو عمِّه وعترته، وأولى الناس بالفزع في أمر الله»؛ ثم «فهلمَّ نبايع محمدًا، فقد علمتم أنه المهدي»[1]. **ويروي البلاذري** أن عبد الله بن الحسن، لما قُتل الخليفة الوليد الأموي سنة

= أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص227: «فكتب إلى مروان بن محمد: إني بريء من إبراهيم وما أحدث».

(1) أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص224–225. والخبرُ مركَّبٌ ضعيفُ الطرق، صالحٌ لتصوير لغة الدعوة الحسنية كما حُفظت، لا لإثبات ألفاظ الخطبة؛ وجُمعت فيه ثلاثة طرق كلها من رواية عمر بن شبة، «بألفاظ مختلفة ومعانٍ قريبة»: محمد بن يحيى عن عبد العزيز بن عمران (متروك: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4114) عن عبد الله بن جعفر بن المسور؛ وجعفر بن محمد بن إسماعيل الهاشمي عن «رجل من بني كنانة» (مبهم)؛ وعبد الرحمن بن عمرو بن حبيب عن الحسن بن أيوب عن عبد الأعلى بن أعين. ولأصل الدعوة إلى بيعة محمد «المهدي» شاهدٌ في الخبر المركّب لعمر بن شبة في المقاتل نفسه (ص185): «قد علمتم أن ابني هذا هو المهدي فهلموا فلنبايعه»؛ فأصل الدعوة أقوى ثبوتًا من ألفاظ الخطبة الطويلة.

126هـ، «دعا ... قومًا من أهل بيته إلى بيعة ابنه محمد، وأتى جعفر بن محمد بن علي بن الحسين فأراده على أن يبايع لمحمد فأبى، وقال: اتقِ الله يا أبا محمد وأبقِ على نفسك وأهلك، فإن هذا الأمر ليس فينا، وإنما هو في ولد عمنا العباس، فإن أبيت فادع إلى نفسك فأنت أفضل من ابنك»؛ ويروي أن عبد الله لما وصله السفاح بألف ألف درهم قال: «إنما أعطانا بعض حقنا»[1]. وجوابُ جعفر، أيًّا كان مصدرُ تدوينه، يجري على المنطق نفسه: الأمر في بني هاشم، والنزاع في أيِّ بطنٍ منهم.

وفي سنة 127هـ بايع أهل الكوفة عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وهو من الفرع الجعفري للبيت الهاشمي. ويروي خليفة بن خياط، عن إسماعيل بن إبراهيم، أنه لما انهزم ابن معاوية ودخل القصر «بقيت الزيدية فقاتلوا قتالًا شديدًا وألزموا أفواه السكك»، حتى أُخذ الأمان لعبد الله بن معاوية وأخويه بالخروج إلى حيث شاءوا من البلاد[2]. **ويذكر البلاذري**، ومثله الطبري

---

(1) البلاذري، أنساب الأشراف، 3: 307–309، بصيغة «قالوا» الجامعة بلا إسنادٍ مفرد؛ ويوافقه أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص225–226 في امتناع جعفر. وقول جعفر «إنما هو في ولد عمنا العباس» تختلف فيه الروايات بين صيغة الإخبار بالغيب وصيغة الرأي السياسي؛ ولا يُحتج به هنا إلا على المنطق المشترك في تصوُّر الحق. ولفظ أبي الفرج (ص225): «إنك شيخ، وإن شئت بايعتك، وأما ابنك فوالله لا أبايعه وأدعك». والتأريخ بسنة 126هـ من قوله «ولما قتل الوليد»، وكان قتله فيها.

(2) خليفة بن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق أكرم ضياء العمري، ط2 (دمشق وبيروت: دار القلم ومؤسسة الرسالة، 1397هـ)، ص375 (حوادث 127هـ): «فحدثني إسماعيل بن =

بلفظه، أن أهل الشام حملوا على الزيدية في أثناء القتال[1]. وهذا شاهد، بحسب هذه الأخبار، على أن جماعة موصوفة بالزيدية شاركت في نصرة خارجٍ من ولد جعفر بن أبي طالب، ولم تجعل نسبه خارج البطنين مانعًا من القتال في صفه. غير أن المشاركة العسكرية لا تستلزم بالضرورة اعتقاد إمامته على الوجه العقدي. ولذلك يُستفاد من الخبر في دراسة اتساع التحالفات السياسية للزيدية الأوائل. وأصرحُ من هذا كلِّه كتابُ النفس الزكية إلى المنصور سنة 145هـ وجوابُه؛ فمحمدٌ يقول: «فإن الحق حقنا، وإنما ادعيتم هذا الأمر بنا، وخرجتم

= إبراهيم قال: قدم عبد الله بن معاوية...». وخليفة قال فيه ابن عدي: «مستقيم الحديث، صدوق»، وقال أبو حاتم: «غير قوي»؛ انظر: المزي، تهذيب الكمال، 8: 317–318. وأما إسماعيل فورد اسمه مهملًا هنا، ويروي خليفة في أخبار هذه الحقبة عن «إسماعيل بن إبراهيم الشعيراوي العتكي» (التاريخ، ص362)؛ فلا يُجزم بأنه ابن علية الثقة بمجرد الاشتراك في الاسم، ولم أقف على توثيق للعتكي. ولم يذكر إسماعيل في هذا الخبر مصدره ولا صرّح بمشاهدة الواقعة؛ فصحته واتصاله غير ثابتين، ولا تكفي منزلة المصنّف لتصحيحه. ويكاد لفظه يطابق رواية أبي عبيدة معمر بن المثنى عند الطبري، تاريخ، 7: 308؛ فمخرج الخبرين واحدٌ على الأرجح، وليس الخبر منفردًا بإسماعيل.

(1) البلاذري، أنساب الأشراف، 8: 224–226، ولفظه في ص226: «وحمل أهل القلب من أهل الشام على الزيدية». والسياق خبرٌ مركّب صدَّره في 8: 220 بقوله: «حدثني جماعة من أهل العلم منهم عباس بن هشام الكلبي عن أبيه، وقد ذكر ذلك المدائني»؛ فلا يستقل بإثبات إسناد صحيح متصل لهذا التفصيل، وإنما يوافق أصل المشاركة. والعبارة بحروفها عند الطبري، تاريخ، 7: 307، فالخبران من مخرجٍ واحد، وليس أحدهما مؤيدًا مستقلًّا للآخر؛ وعدد الخمسين عند الطبري، 7: 303، بصيغة «ويقال»، فلا يُجزم به.

له بشيعتنا، وحظيتم بفضلنا، وإن أبانا عليًّا كان الوصي وكان الإمام، فكيف ورثتم ولايته وولده أحياء!»، ثم يفاخر بالقرابة الفاطمية: «وإنا بنو أم رسول الله فاطمة بنت عمرو في الجاهلية، وبنو بنته فاطمة في الإسلام دونكم». **ويُجيبه المنصور:** «فإذا جُلُّ فخرك بقرابة النساء ... ولم يجعل الله النساء كالعمومة والآباء»، و«أما قولك إنكم بنو رسول الله، فإن الله تعالى يقول في كتابه: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾[الأحزاب: 40]، ولكنكم بنو ابنته، وإنها لقرابة قريبة، ولكنها لا تحوز الميراث، ولا ترث الولاية، ولا تجوز لها الإمامة»، ثم: «ثم طلب هذا الأمر غير واحد من بني هاشم فلم ينله إلا ولده، فالسقاية سقايته، وميراث النبي له، والخلافة في ولده»[1]. فالرسالتان معًا نزاعٌ داخل بني هاشم على أيِّ بطنٍ أحق، لا على أصل الحق الهاشمي؛ ويلتقي عليه الخصمان.

(1) الطبري، تاريخ، 7: 567–571 (حوادث 145هـ). ونصُّ الرسالتين من أوثق ما حُفظ من أدب المناظرة الهاشمية الداخلية، ونسبتُه إلى الطرفين مقبولةٌ عند المؤرخين، وألفاظُه قابلةٌ للتفاوت؛ رواها الطبري عن عمر بن شبة عن محمد بن يحيى قال: «نسخت هذه الرسائل من محمد بن بشير، وكان بشير يصححها، وحدثنيها أبو عبد الرحمن من كتاب أهل العراق والحكم بن صدقة بن نزار، وسمعت ابن أبي حرب يصححها» (7: 565–566)؛ فهي رسائلُ دواوينَ متداولة، صحَّحها رواةُ الأخبار لا أهلُ الحديث. ولها نشرةٌ موازية مستقلة بألفاظ مختلفة عند محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3 (القاهرة: دار الفكر العربي، 1417هـ/ 1997م)، 4: 95 وما بعدها، وهو أقدم من الطبري؛ وقد وضعها البرزنجي في الضعيف من تاريخ الطبري (محمد بن طاهر البرزنجي، صحيح وضعيف تاريخ الطبري، إشراف محمد صبحي حلاق [دمشق وبيروت: دار ابن كثير، 1428هـ/ 2007م]، 9: 886).

ويُكمل الصورةَ قولُ إسحاق بن الفضل الهاشمي في حبس المنصور: «كانت الإمامة بعد رسول الله لا تصلح إلا في بني هاشم»، وقولُ الشيعة لزيد قبل خروجه عن داود بن علي العباسي إنه «يزعم أنه وأهل بيته أحق بهذا الأمر منكم»، وقولُ مروان الأموي في النفس الزكية: «لست أخاف أهل هذا البيت لأنه لا حظَّ لهم في الملك، إنما الحظ لبني عمهم العباس»[1]. **وقد قرر الباحثون** المحدثون هذا المعنى من وجوه: فمحمد عثمان صالح يرى أن قيام العباسيين كان تحقيقًا لدعوى الهاشميين في الخلافة «والهاشمي هنا يعني عشيرة هاشم كلها»، وأن بيت هاشم كله «كان وراء محمد»، أي النفس الزكية، إلى ما بعد مقتل الوليد؛ و(فلهوزن) يُثبت أن الزيدية كانوا عمادَ أنصار ابن معاوية وأن أبا مسلم «قام بدور المنتقم ليحيى بن زيد»؛ و(مدرسي) يرى أن كثيرًا من الناس في أوائل القرن الثاني «أمِلوا أن يتولى رئيسُ بيت النبي يومئذ، الباقر، قيادةَ النهضة ويقوم»؛ **ويُجمل** (ياشار أوغلو) المعارضةَ الهاشمية في أواخر الدولة الأموية في ثلاث جماعات: الحسينيون أتباع الصادق، والحسنيون بزعامة عبد الله بن الحسن «الذين شكَّلوا الزيدية لاحقًا»، والعباسيون[2]. والحكم الذي تُفضي

---

(1) الطبري، تاريخ، 8: 155–156 (إسحاق بن الفضل)؛ 7: 160–169 (داود بن علي؛ وفيه قول هشام لزيد «أنت ابن أمة»)؛ أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص228 (مروان).

(2) Salih Osman Mohamed، "Islam in Mahdism to up 260 H.A./ 874 D.A. and Zoroastrian to Relation Its، Messianism Christian and Jewish" (DPh thesis، Edinburgh of University، 1976)، 240، 278 and n. 1: "The Hashimite here shimāH of clan whole the means"؛ Wellhausen، Kingdom Arab، 339، 384– =

إليه هذه الشواهد مجتمعةً حكمٌ عالي الدرجة: أن الحق الهاشمي الجامع كان الإطارَ المشترك للمعارضة الشيعية بأفرعها إلى سنة 132هـ، وأن النزاع كان على التعيين لا على الإطار.

المرويات المنسوبة إلى الباقر ونشأة إمامة النص

وداخل هذا الإطار الهاشمي الجامع نشأ خطٌّ آخر يُعيِّن الإمامَ تعيينًا فرديًّا بالنص والوصية في ولد الحسين، وهو خطٌّ سينقسم عند ولد الصادق بين إماميةٍ وإسماعيلية. ويروي البلاذري أن أبا هريرة العجلي، «وكان ... من شيعة محمد بن علي بن الحسين»، قال في الباقر: «أبا جعفر أنت الإمام نحبه، ونرضى الذي يرضى به ونبايع»[1]. فكان اسم الباقر مرجعًا ينتسب إليه شيعة العراق؛ والانتساب إليه والرواية عنه لا يثبتان أنه علَّمهم مقالات النص والوصية. ويقرأ أحمد الكاتب هذه الأخبار فيرى أن الباقر «خاض معركة مريرة لانتزاع قيادة

= 385، 499–500؛ حسين مدرسي طباطبائي، مكتب در فرآيند تكامل، ترجمة هاشم إيزدپناه لكتابه ite IslamīSh of Period Formative the in nConsolidatio and Crisis، ط2 (1375ش)، ص13–14؛ luğaroşYa Hasan، "ve üşüröG mametİ nin'Zeydiyye kilerişliİ Mezheplerle ıBaz erğDi"، lahiyatİ niversitesiÜ haneüşmüG Dergisi ltesiüFak 2، no. 3 (2013): 122.

(1) البلاذري، أنساب الأشراف، 3: 307. والمغيرة بن سعيد وبيان من غلاة الكوفة اللذين قتلهما خالد القسري.

الشيعة من ابن عمه أبي هاشم وأتباعه، وتثبيتها للفرع الفاطمي والبيت الحسيني»، مع إقراره بأن نظرية الإمامة لم تكن قد تبلورت «في بداية القرن الثاني الهجري إلى مرحلة الارتكاز على موضوع النص أو الوصية»، وأن الحوار المنسوب إلى الباقر وزيد في الكافي «من المحتمل أن يكون موضوعًا في وقت متأخر من قبل الإمامية ضد الزيدية»[1].

وهذه قراءةٌ حديثةٌ لا شهادةٌ معاصرة؛ والباقر وابنه الصادق بريئان مما نسبته إليهما الشيعة؛ فكما استُخدم اسمُ زيد بن علي علمًا على فرقةٍ مستقلة، استُخدم اسمُ جعفرٍ علمًا على فرقة، واسمُ ابنه إسماعيل علمًا على فرقةٍ ثالثة. **وقد نبَّه ابن تيمية** على هذه الحقيقة فقال: «لا نسلِّم أن الإمامية أخذوا مذهبهم عن أهل البيت: لا الاثنا عشرية ولا غيرهم»[2].

(1) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ط3 (لندن: دار الشورى، 1426هـ/ 2005م)، ص71–75. والمؤلف يُحيل في الموضع على الكافي والإمامة والتبصرة وبصائر الدرجات وتفسير العياشي وإكمال الدين، وهي مصادر إمامية.

(2) **وقال:** «وكذلك جعفر الصادق قد كُذب عليه من الأكاذيب ما لا يعلمه إلا الله». أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق محمد رشاد سالم (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1406هـ/ 1986م)، 4: 16–17؛ 8: 11.

زيد بن علي: القيام بلا حصر

وفي سنة 121هـ رجع زيد بن علي إلى الكوفة «فأقبلت الشيعة لما رجع إلى الكوفة يختلفون إليه ويبايعون له، حتى أحصى ديوانه خمسة عشر ألف رجل». وكانت بيعته: «إنا ندعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وجهاد الظالمين، والدفع عن المستضعفين، وإعطاء المحرومين، وقسم هذا الفيء بين أهله بالسواء، ورد الظالمين، وإقفال المُجمَّر، ونصرنا أهل البيت على من نصب لنا وجهل حقنا، أتبايعون على ذلك؟»[1]. فحقُّ «أهل البيت» في هذه البيعة حقٌّ جماعيٌّ كما في دعوة المختار، ولا تعيينَ لإمامٍ ولا ذكرَ لنصٍّ ولا حصرَ في بطن. ولما استبانت أمارات الخروج «اجتمعت إليه جماعة من رؤوسهم فقالوا: رحمك الله! ما قولك في أبي بكر وعمر؟ قال زيد: رحمهما الله وغفر لهما، ما سمعت أحدًا من أهل بيتي يتبرأ منهما ولا يقول فيهما إلا خيرًا»؛ فنكثوا بيعته وقالوا: «سبق الإمام»، وكانوا يزعمون أن الباقر هو الإمام ثم جعفر بعده، «ولا

(1) الطبري، تاريخ، 7: 171–173 (حوادث 121هـ)، من رواية هشام عن أبي مخنف. وعند البلاذري، أنساب الأشراف، 3: 433: «حتى أحصى في ديوانه خمسة عشر ألفا، ويقال: اثنا عشر ألفا»، وفي نص البيعة عنده (3: 434): «ورد المظالم» مكان «ورد الظالمين»، و«على من نصب لنا الحرب» مكان «على من نصب لنا وجهل حقنا»؛ وعند (فلهوزن) "15000 men had themselves enrolled": Wellhausen، Arab Kingdom، 337.

نتبع زيد بن علي فليس بإمام»[1].

وخرج زيد، والرجل الذي سيُنسب إليه الحصرُ في البطنين كان في ميمنة الحسيني الخارج، وزيدٌ نفسُه لم يقل بالحصر ولا بالنص، وتولَّى الشيخين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وبعد مقتله بثلاث سنين قُتل ابنه يحيى بالجوزجان، «وكان ذلك سبب حركة أهل خراسان ودعاتهم»؛ وبعدها بسنتين قاتل خمسون من «الزيدية» مع ابن معاوية الجعفري[2].

(1) الطبري، تاريخ، 7: 180–181، من رواية هشام عن أبي مخنف. ويلاحظ أن لفظ «رفضتموني» لم يرد عند الطبري ولا عند أبي الفرج، وإنما «فسماهم زيد الرافضة»؛ واللفظ «رفضتموني» عند علي بن إسماعيل أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، عني بتصحيحه هلموت ريتر، ط3 (فيسبادن: فرانتس شتاينر، 1400هـ/ 1980م)، ص65، وعبد القاهر بن طاهر البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، ط2 (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1977م)، ص25؛ وعند البلاذري، وهو أقدم منهما: «وكان زيد يقول: رفضتني الرافضة كما رفضت الخوارج عليا» (أنساب الأشراف، 3: 436). ولأصل موقف زيد من الشيخين طريقٌ حسنٌ غير طريق أبي مخنف، يأتي في المطلب الخامس. والطبري يُثبت أن الإمامية «اليوم يزعمون أن الذي سماهم الرافضة المغيرة».

(2) أخبار الدولة العباسية، ص167، من رواية الحسن بن أبي سعيد عن محمد بن الخطاب، والمشار إليه بـ«ذلك» قتلُ يحيى وصلبُه بالجوزجان؛ وليست العبارة في الطبري، وعنده أن يحيى خرج «في نفر من الزيدية إلى خراسان» (7: 189). وقتال الخمسين من «الزيدية» عند الطبري، تاريخ، 7: 303، بصيغة «ويقال»، و«الزيدية» جماعةً في 7: 307–308. وتظهر «الزيدية» في تاريخ الطبري جماعةً مسمّاةً في حوادث سنوات 122هـ (7: 189) و127هـ (7: 303، 307–308) و145هـ (7: 647) و151هـ (8: 33–34: «وتسللت إليه الزيدية حتى صار إليه منهم أربعمائة إنسان من أهل البصائر») و166هـ (8: 155–156) و250هـ– =

البيت الحسني: المهدي والنفس الزكية

وكان عبد الله بن الحسن الحسني «يرشح ابنيه محمدًا وإبراهيم للخلافة من قبل أن يستخلف أمير المؤمنين أبو العباس، ويسمي محمدًا ابنه المهدي والنفس الزكية»، وكان يروي ذلك له المغيرةُ مولى بجيلة وبيانٌ التبّان[1]. وفي سنة 126هـ انعقدت له بيعةُ الأبواء وبايعه العباسيون، ثم استتر، «وتسمَّى المهدي». ويرى محمد عثمان صالح أن النفس الزكية «أول فاطمي أعلن نفسَه المهدي»، وأن «العامة ظلوا يسمونه المهدي»، وأن المغيرة بن سعيد روَّج مهديته قبل أن يبلغ التاسعة عشرة[2]. ولما خرج سنة 145هـ بالمدينة، وخرج

= 251هـ (9: 267–268، 328–329)، وفي 8: 577 (سنة 205هـ) اسمًا لمذهبٍ في مناظرة لا لجماعة؛ أما «الجارودية» فلا تظهر عنده إلا سنة 251هـ معطوفةً على الزيدية (9: 328).

(1) البلاذري، أنساب الأشراف، 3: 307، وفي المطبوع: «والنفس الذكية»، تصحيف. وبيانٌ «خرج» على خالد القسري داعيًا لمحمد بن عبد الله؛ أما المغيرة فعبارة البلاذري فيه: «ويروي ذلك له».

(2) أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص184–185، 226–227 (بيعة الأبواء، والدعوة إليها «بعقب قتل الوليد بن يزيد»: ص227)؛ البلاذري، أنساب الأشراف، 3: 308 (الاستتار، و«تسمّى المهدي»)؛ Salih، "Islam in Mahdism"، 232، 236، 240. ويرى صالح أن أكثر أحاديث المهدي الفاطمي «يمكن أن تُطبَّق على هذا المحمد، وهو ما يدل على أن أكثرها صيغ له، أو أنه على الأقل كان مهيّأً لأن يطابقها» (ص235)، وهو حكمٌ تاريخي للباحث لا يُبنى عليه في الحديث.

أخوه إبراهيم بالبصرة، كان عيسى بن زيد «على ميمنة محمد بن عبد الله بن الحسن يوم قُتل، ثم صار إلى إبراهيم فكان معه على ميمنته حتى قُتل، ثم استتر بالكوفة في دار علي بن صالح بن حي»[1]. فها هنا راياتُ البيتين تلتقي: ابنُ زيد الحسيني على ميمنة الحسنيَّين، وأنصارُ زيد في جيشهما؛ وبعد باخمرى بقيت الزيدية جماعةً تجتمع سرًّا بالكوفة حول عيسى بن زيد؛ يقول له الحسن بن صالح الهمداني: «متى تدافعنا بالخروج وقد اشتمل ديوانك على عشرة آلاف رجل؟»، فيُجيبه عيسى: «أما والله لو وجدت فيهم ثلاثمائة رجل أعلم أنهم يريدون الله ويبذلون أنفسهم له ... لخرجت قبل الصباح»[2].

---

(1) أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص349، من طريق أحمد بن محمد عن أحمد بن يحيى الحجري عن الحسن بن الحسين الكندي عن خصيب الوابشي «وكان من أصحاب زيد بن علي وكان خصيصًا بعيسى بن زيد»؛ وقد قال أبو الفرج في خصيب: «ولم أسمع في روايته عنه حديثًا مسندًا». خبرٌ زيديُّ البيئة من شاهدٍ معاصر، صالحٌ للسير. وعلي بن صالح بن حي المذكور في الخبر همداني؛ المزي، تهذيب الكمال، 20: 464، رقم 4084.

(2) أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص352–353، من طريق ابن عقدة الهمداني عن محمد بن سالم بن عبد الرحمن عن علي بن جعفر الأحمر عن أبيه جعفر بن زياد الأحمر (شيعي كوفي، صدوق عند الجمهور)، وهو الذي حبسه المهدي سنين لاجتماعه مع عيسى بن زيد. وقول المهدي في الحسن بن صالح: «فلقد كان أشدّ الناس عليّ» (ص357)، من خبرٍ آخر بطريق عيسى بن الحسين الوراق عن علي بن محمد بن سليمان النوفلي عن أبيه (ص354–355). ولأصل الخبر، أي استتار عيسى بن زيد بالكوفة مع الحسن بن صالح وطلبِ المهدي لهما، طريقٌ قوي عند ابن سعد، الطبقات الكبير، 8: 496، رقم 3472، عن أبي نعيم الفضل بن دكين: «وكان حسن بن حي متشيعًا، وزوّج عيسى بن زيد بن علي ابنته واستخفى معه في مكان =

انكسار الحلف الهاشمي: العنصر الثاني

وبسنة 132هـ ينكسر الإطار الجامع. فقد قام العباسيون بشعار «الرضا من آل محمد» على بيعةٍ مأخوذةٍ منهم للنفس الزكية بالأبواء، ثم انفردوا بالأمر. يروي البلاذري أن السفاح استقدم عبد الله بن الحسن وقال له: «يا أبا محمد، إني أرضى من ابنك محمد بأن يبايع بالمدينة ولا يشخص إلي»، ثم قال له حين أنكر علمه بمستقرّ ابنه: «أما إني لا أطلبه، والله ليُقتلنَّ محمد وليُقتلنَّ إبراهيم»؛ وأن زياد بن عبيد الله لما قدم المدينة سنة 133هـ «دعا ... الناس للبيعة ودعاه معهم فبايع مع الناس، وأراد أن يُحضر الناس بيعة محمد وحده، فطُلب لذلك فاستخفى، فتكلم الناس فقال قائل: بايع، وقال آخر: لم يبايع»[1]. وفي رسالة المنصور الجوابُ النظري على الانكسار: نفيُ القرابة الفاطمية من أن «ترث الولاية» وإثباتُ الخلافة «في ولد العباس» وحده. فالذي كان حقًّا مشاعًا في بني

= واحد بالكوفة حتى مات عيسى بن زيد مستخفيًا، وكان المهدي قد طلبهما وجدّ في طلبهما فلم يقدر عليهما حتى ماتا»؛ أما حوار الديوان فباقٍ على طريق المقاتل وحده. والحسن بن صالح همداني ثوري؛ المزي، تهذيب الكمال، 6: 177، رقم 1238.

(1) البلاذري، أنساب الأشراف، 3: 308–310. وقد ذكر ابن سعد في ترجمة محمد وإبراهيم خروجَهما بلا ذكرٍ لبيعة الأبواء: الطبقات الكبير، 7: 535–540. وخطبةُ المنصور التي يُنسب إليها قوله للحسنيين «قد كنتم بايعتموني» لم تظهر في المصادر التي قوبلت، فلا يُحتج بها.

هاشم صار بعد سنة 132هـ حقًّا تدَّعيه كلُّ جهةٍ لنفسها بمعيارٍ نسبيٍّ خاص: العباسيون بالعمومة، والإمامية بالنص في ولد الحسين، والحسنيون بالمهدوية والصليبة الفاطمية. وهذا هو العنصر الثاني من الفرضية، ودرجته عالية.

خطٌّ زمنيٌّ موحَّد

جدول 3: خط زمني لحياة أبي الجارود مقابل أحداث المسرح (61هـ–160هـ)

السنة	الحدث	موقع أبي الجارود منه
61هـ	مقتل الحسين	قبل مولده
64هـ–67هـ	المختار وإمامة ابن الحنفية «المهدي»؛ خارف في أصحاب الكرسي	قبل مولده؛ بيئته القبلية
نحو 80هـ–90هـ	مولده تقديرًا	—
نحو 98هـ–110هـ	وصية أبي هاشم للعباسيين (نحو 98هـ)	غلامٌ يسمع من مشايخ الشيعة
114هـ/117هـ	وفاة الباقر	من أصحابه وراوي تفسيره
121هـ–122هـ	بيعة زيد وخروجه ومقتله	في ميمنته يرفع الهُرديّ (المشعل)، على روايةٍ ضعيفة عند أبي الفرج
125هـ	مقتل يحيى بن زيد بالجوزجان	—
126هـ	بيعة الأبواء للنفس الزكية	شيخه عبد الله بن الحسن داعيها
127هـ	خروج عبد الله بن معاوية ومعه «الزيدية»	يروي عنه
132هـ	قيام الدولة العباسية وانكسار الحلف	حيٌّ بالكوفة
145هـ	مقتل محمد وإبراهيم ابني عبد الله؛ موت عبد الله بن الحسن في الحبس	حيٌّ؛ لا ذكر له في أخبار الثورة
148هـ	وفاة جعفر الصادق وانشعاب الإمامية	روى عنه
بعد 150هـ	وفاته ترجيحًا	—

وتنتهي قراءةُ المسرح إلى نتيجةٍ تُرتَّب عليها الفصولُ الآتية: عاش أبو الجارود عمرَه كلَّه داخل مطالبةٍ هاشميةٍ جامعةٍ تتنازعها بطونٌ وأشخاص، وشهد انكسارَها، ورأى بعينه، إن جاز التعبير عن أعمى، كيف أُقصي ولدُ علي من غير فاطمة بالوصية إلى العباسيين، وكيف أُقصي ولدُ الحسن من النص الحسيني، وكيف أُقصي ولدُ الحسين من مهدوية الحسنيين. ولم يكن في المسرح كلِّه، إلى سنة 145هـ، قائلٌ مسمًّى بأن الإمامة في ولد الحسن والحسين جميعًا دون سائر بني هاشم. فهل كان أبو الجارود هذا القائل؟ هذا سؤالُ القلب في المطلبين التاليين.

المطلب الرابع: تحقيق نسبة حصر الإمامة في البطنين إلى أبي الجارود

غاب صوت أبي الجارود، وبقي اسمه على مقالةٍ حاسمة في الإمامة. لكنَّ اتفاق المصادر على اسم الفرقة لا يثبت وحده مقالة مؤسسها. فهل كان حصر الإمامة في البطنين قولَه، أم قولَ أصحابه بعده؟

السؤال ومعيار الإثبات

حين بلغ أبو الحسن الأشعري الجارودية في فرق الزيدية كتب: «فمنهم الجارودية أصحاب أبي الجارود، وإنما سُمُّوا جارودية لأنهم قالوا بقول أبي الجارود»[1]. **وظاهر العبارة** أن اسم الفرقة علمٌ على قولٍ صاحبُه رجلٌ بعينه. غير أن «وإنما سُمُّوا» **صيغةٌ يعلّل بها الأشعري أسماء الفرق الكبرى: فالغالية** سُمّوا كذلك «لأنهم غلوا في علي»، **والزيدية** «لتمسكهم بقول زيد بن علي»، والبترية «لأن كثيرًا كان يلقب بالأبتر»[2].

والمسألة: هل قال أبو الجارود زياد بن المنذر نفسُه إن الإمامة بعد الحسين في ولد الحسن والحسين خاصة، أم نشأ القول في أصحابه ثم نُسب إليه؟ وتحتها

---

(1) الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص66–67.

(2) الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص5 (الغالية)، ص65 (الزيدية)، ص68 (البترية)؛ وبالصيغة نفسها يعلّل اسم الرافضة (ص16) والقطعية (ص17) والكيسانية (ص18).

ثلاثة أحكام لا يغني أحدها عن غيره: أن تنسبه إليه المصادر المبكرة، وأن يكون قاله على الأرجح تاريخيًّا، وأن يكون أول من قاله. وهذا المطلب يحكم في الأوّلين، وأما الثالث فموضعه مطلب الأوّلية، لأن ثبوت القول لرجلٍ لا يثبت أنه لم يُسبق إليه.

أقدم ما نُسب إليه بشخصه

لم يصل من أبي الجارود كتابٌ في الإمامة، وليس في مروياته المحفوظة لفظ الحصر، وإن حمل بعضُها مقدماته. فأثقل ما بقي نصوصٌ تسمّيه قائلًا، أقدمها في كتاب «مسائل الإمامة» المطبوع منسوبًا إلى الناشئ الأكبر، وهو على الأرجح من النصف الأول للقرن الثالث[1]. يبدأ صاحبه بالجماعة: «فممّن يقول بالنص على علي من الزيدية أبو الجارود وفضيل الرسان وأبو خالد الواسطي ومنصور بن أبي الأسود، وهؤلاء رؤساء الزيدية»، ثم يقول: «وهؤلاء الجارودية زعموا أن النبي ﷺ نصّ على علي ثم على الحسن ثم على الحسين ثم انقطع النص، إلا أن الإمامة لا تخرج من ولد فاطمة، وزعموا أن ولد فاطمة

(1) مسائل الإمامة، المنسوب إلى الناشئ الأكبر، في: مسائل الإمامة ومقتطفات من الكتاب الأوسط في المقالات، تحقيق يوسف فان إس (بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية؛ فيسبادن: فرانتس شتاينر، 1971م)، المطبوع منسوبًا إلى الناشئ الأكبر، ص42–43. وفي نسبة الكتاب إلى الناشئ خلاف؛ ويرجّح ويفر أنه من النصف الأول للقرن الثالث: James Weaver، The Structure and :a in Iraqi HeresiographyīSh The Welten، (935/324 .d) īarAsh-al to up Material the fTransmission o Islams des 13 (Boston /Berlin: De Gruyter، 2025)، 46–48.

شرعٌ واحدٌ في الإمامة، كلٌّ من دعا إلى نفسه فهو إمامٌ مفترض الطاعة على الناس إجابته»[1]. فالحصر والانعقاد بالدعوة هنا مقالة جماعةٍ لها أربعة رؤساء، أبو الجارود أولهم ذكرًا. **ثم ينتقل إليه وحده:**

«وزعم أبو الجارود أنَّ الحلال ما أحلَّه آل محمد، والحرام ما حرَّموه، وعندهم جميع ما يحتاج إليه الأمة مما جاء به الرسول ﷺ تامًّا كاملًا عند صغيرهم وكبيرهم، لا فضل لأحدٍ منهم على صاحبه إذا بلغ الناشئ منهم وقد تكاملت فيه الفضائل. هكذا حكى جماعةٌ من مشايخ الشيعة وعلمائهم عن أبي الجارود، وأنَّه قال: لو فضَّلتُ بعض ولد فاطمة على بعض، إلا من نصَّ رسول الله ﷺ على فضله -يعني الحسن والحسين- لزمني أن أقول أنَّ بعضهم منقوصٌ لا يصلح للإمامة، ولو كان هذا هكذا لم يصل الناس إلى معرفة من يستحق الإمامة منهم ... قال: واستخراج أفضلهم وأعلمهم والمستحق للإمامة منهم -إن يكونوا مستوين في الفضل والعلم- لا يمكن لكثرتهم وصعوبة الأمر في امتحانهم، فزعم لهذه العلة أنهم يستوون في العلم والفضل، فمن خرج منهم فهو إمام. وهو يقول في العلم بالإلهام، فزعم أن الإمام يُلهَم العلم بالأحكام في الحوادث إذا احتاج إليه»[2].

---

(1) مسائل الإمامة، ص42، فقرة 65–66. وفيها: «وزعموا أنه من دعا إلى نفسه بالإمامة من ولد فاطمة وهو في بيته مرخًى عليه ستره فليس بإمامٍ ولا طاعته مفروضة». و«واحد» في قوله «شرعٌ واحدٌ» تصحيح المحقق، وفي الأصل «احد».

(2) مسائل الإمامة، ص43، فقرة 67. وعلى «الناشئ» حاشية المحقق: «الناشئ: الناس، الأصل بالهامش»؛ ومن تصحيحاته في المقتبس: «حكى جماعة» وفي الأصل «حكى أن جماعة»، =

فالمنسوب إليه بشخصه ثلاثة: التسوية بين ولد فاطمة في العلم والفضل بعد البلوغ، وانعقاد الإمامة لمن خرج منهم، وإلهام الإمام علمَ ما يحدث من الأحكام عند الحاجة.

وتظهر قيمة «مسائل الإمامة» في تمييزه بين وصف الجماعة وتعليل أبي الجارود نفسه؛ فهو يحكي عنه التسوية بين ولد فاطمة وانعقاد الإمامة بالخروج[1]. **وفي المقابل يورد النوبختي** هذه المعاني في وصف السرحوبية، ويقول: «وإنما قالوا بهذه المقالة كراهةَ أن يُلزِموا الإمامةَ بعضَهم دون بعض»[2]. **فتُثبت لكل مصنِّف شهادته: الأول** يخصُّ الرجل بالتعليل، **والثاني** يصف مقالة الجماعة. واتفاقهما في المعنى يُستفاد منه في تقوية النسبة، دون افتراض أن أحدهما نقل عن الآخر أو أنهما رجعا إلى مصدر واحد.

والنص الثاني من أواخر القرن الثالث، إذ ابتدأ مؤلفه تأليفه سنة 290هـ، ولم يكن متاحًا لمن بحث المسألة قبل نشر كتاب «المقالات» لأبي القاسم

= و«مستوين» وفي الأصل «مستويين»، و«يستوون» وفي الأصل «يستووا»؛ وعبارة «إن يكونوا مستوين» هكذا في المطبوع، والسياق يقتضي نفي الاستواء. والمحذوف: «بعضهم على بعض في العلم وفي الأمور التي تحتاج الأمة إلى أن يكون الإمام بها عارفًا».

(1) مسائل الإمامة، ص43، فقرة 67. يحكي المصنِّف القول عن «جماعة من مشايخ الشيعة وعلمائهم» من غير تسمية أفرادهم؛ فتُثبت هذه الصيغة كما وردت، ولا يُعيَّن لهم مصدر آخر بالتخمين.

(2) النوبختي، فرق الشيعة، ص54–56.

البلخي (ت319هـ) عن نسخةٍ يمنيةٍ فريدة[1]. **والبلخي** شاهدٌ معتزليٌّ تُدرس عبارته بذاتها، وتُقارن بأقوال سائر المصنفين دون افتراض أنها مصدرهم. يقول في الفرق بين الزيدية والإمامية: «والذي يفرّق بينهما أنَّ الزيدية تقول: إنَّ عليًّا كان أولى بالإمامة لفضله على جميع الصحابة، وإنَّ الخروج على أئمة الجور واجبٌ إذا أمكن، وإنَّ الإمامة إنما تُستحق بالفضل والطلب والقيام وبالعقد والبيعة، لا بالوراثة والنص، إلا ما حُكي عن أبي الجارود وأصحابه من القول بأنَّ النبي صلى الله عليه استخلف عليًّا»[2] ثم يقول في فرق الزيدية:

«فمن الزيدية الجارودية، والذي بانوا به أنهم زعموا أنَّ رسول الله صلى الله عليه نصَّ [على] عليٍّ بالوصف لا بالتسمية، فكان هو الإمام من بعده، ثم الحسن ثم الحسين، ثم الإمام بعد هؤلاء الثلاثة ليس بمنصوصٍ عليه، ولكن من خرج من هذين البطنين ـ يعنون بالبطنين: ولد الحسن وولد الحسين ـ شاهرًا بسيفه يدعو إلى سبيل ربه، وكان عالمًا فاضلًا، فهو الإمام»[3].

---

(1) أبو القاسم عبد الله بن أحمد البلخي، كتاب المقالات ومعه عيون المسائل والجوابات، تحقيق حسين خانصو وراجح كردي وعبد الحميد كردي (إستانبول: كورامر؛ عمّان: دار الفتح للدراسات والنشر، 1439هـ/ 2018م)، ص49: «وهذا -أبقاك الله- كتابٌ ابتدأتُ في تأليفه سنة تسعين ومائتين للهجرة»؛ والنسخة يمنية فريدة نسخها يوسف بن أبي الهول سنة 408هـ، بحسب مقدمة التحقيق، ص34–35؛ وانظر: Weaver، raqia in IīSh Heresiography، 180 n. 109.

(2) البلخي، المقالات، ص85. و«وإنَّ الإمامة» تصحيح المحقق، وفي الأصل: «الأمة».

(3) البلخي، المقالات، ص86، وما بين المعقوفين زيادة المحقق. ثم يذكر افتراقهم فرقتين في =

فالبلخي يسمّي أبا الجارود في مسألة النص على علي، وينسب إلى فرقته الحصرَ في البطنين والانعقادَ بالخروج؛ وتُظهر المقارنة بنص الأشعري اختلافَ عبارتيهما؛ إذ يذكر الأشعري: «وأنَّ الناس ضلّوا وكفروا بتركهم الاقتداء به»، ويخصُّ إحدى فرقتي الجارودية بالشورى في ولد الحسن والحسين، بينما يورد البلخي ذلك في وصف الجارودية[1]. **والحكم الجزئي:** البلخي ثاني نصٍّ معتزليٍّ باقٍ، بعد «مسائل الإمامة»، يعرف أبا الجارود صاحبًا للقول بالنص على علي، وأقدمُ نصٍّ باقٍ يصف حصر فرقته الإمامة بلفظ «هذين البطنين».

الشهادات المتقاطعة

تُعرض الشهادات بحسب انتماء مؤلفيها: أهل السنة، ثم المعتزلة، ثم الزيدية، ثم الإمامية. ويُعتدُّ بكل مؤلف على حدة، وتُوزن شهادته بزمنه وعنايته بالفرق وصراحة عبارته وما يبيِّنه من مصادره. فإذا صرَّح بالنقل أُثبت مصدره، وإذا سكت نُسب القول إليه دون افتراض أخذه عن غيره لمجرد التشابه. وتُقارن الأقوال لبيان اتفاقها واختلافها في نسبة المقالة إلى أبي الجارود أو إلى جماعته، ثم تُلحق بها أخبار حضور الجماعة في الوقائع.

= طريق النص على الحسن والحسين، وثلاث فرق في المنتظَر.

(1) قارن: الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص66–67، بالبلخي، المقالات، ص86. ولنص القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 20/ 2: 184، بنقل Weaver، a in Iraqi HeresiographyīSh، 182.

أهل السنة

حكم أئمة الجرح في القرنين الثاني والثالث على رواية أبي الجارود، ولم يتعرضوا لمقالته في الإمامة[1]. لكن أحدهم، أبا نعيم الفضل بن دكين الكوفي (ت219هـ)، استعمل اسمه علامةً على جماعة: سأله عثمان بن أبي شيبة عن مهلّل العبدي فقال: «هذا من أصحاب أبي الجارود»، وسُئل عن عمر بن حمزة فقال: «كان هذا من أصحاب أبي الجارود»[2]. وهذه أقدم شهادةٍ من خارج كتب الفرق على أن «أصحاب أبي الجارود» دائرةٌ معروفة في الكوفة في الجيل الذي يليه، يُعرَّف بها الراوي. وسيأتي في المطلب السابع بيان الفرق بين اتساع الاسم الزيدي واستقرار المقالة، بشواهده.

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 3: 545–546، رقم 2462؛ البخاري، التاريخ الكبير، 3: 371، رقم 1255؛ ابن حبان، المجروحين، 1: 384. وعند ابن حبان (المجروحين، 1: 384) أنه «كان رافضيًّا، يضع الحديث في مثالب أصحاب النبي ﷺ، ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول»؛ فتعرُّضهم لمذهبه في التشيع واقع، ولا يُنسب إليهم تناول مقالة الحصر في البطنين بعينها.

(2) محمد بن عثمان بن أبي شيبة، «جزء فيه مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه في مسائل في الجرح والتعديل»، تحقيق عامر حسن صبري، ضمن ثلاث رسائل في علم الجرح والتعديل (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1425هـ/ 2004م)، ص121، رقم 59؛ ص124، رقم 69؛ كلاهما من رواية المؤلف عن أبيه عثمان بن أبي شيبة (ت239هـ) عن أبي نعيم. وأبو نعيم نفسه معدودٌ عند الخوارزمي في فرق الزيدية («الدكينية وهم أصحاب الفضل بن دكين»): الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص49؛ فشهادته من داخل الوسط الكوفي المتشيع.

وتنسب كتب أهل السنة مقالةَ البطنين إلى أبي الجارود وأصحابه؛ فالأشعري يربط اسمَ الجارودية بقوله، والإسفراييني يصرِّح بنسبة المذهب إليه، ثم يقول في الإمامة بعد الحسن والحسين: «ويكون بعدهما الإمامة شورى في أولادهما»[1]. فالنسبة في هذه الكتب تجمع بين الرجل والمقالة والجماعة التي حملتها.

المعتزلة

وتلتقي كتب المعتزلة مع هذه النسبة؛ فالبلخي يحدُّ مقالة الجارودية بحصر الإمامة بعد الحسنين فيمن خرج من ولدهما، وينقل عنه القاضي عبد الجبار وصفَه، ثم يجمع الحاكم الجشمي بين اسم المؤسِّس وأصل المقالة: «ومنهم الجارودية نُسبوا إلى أبي الجارود»، ويجعل الإمامة في الخارج من هذين

(1) الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص66–67؛ طاهر بن محمد أبو المظفر الإسفراييني، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تحقيق كمال يوسف الحوت (بيروت: عالم الكتب، 1403هـ/ 1983م)، ص27–28؛ المطهر بن طاهر المقدسي، البدء والتاريخ، نشره كليمان هوار (باريس: إرنست لرو، 1899–1919م)، 5: 133، وهو ينسب الجارودية إلى «سليمان بن جرير الجارود» لا إلى أبي الجارود، فشهادته على المقالة لا على نسبتها إليه. أما قول ابن حزم إن الإمامة عند «جميع الزيدية» في جميع ولد علي، فمتعلِّق بعموم الاسم، ولا ينسب مقالة البطنين إلى قائلٍ آخر: الفصل، 4: 76–77. ويُنقل عن عبد الجبار وصفُ «العقبية» بإجازة الإمامة في ولدِ علي من غير الحسنين؛ انظر: عبد المجيد محمد علي الغيلي، الفكر الزيدي المبكر: النشوء والتطور (تعز: حكمة يمانية، 1446هـ/ 2025م)، ص61–62، الحاشية، محيلًا إلى المغني، 20/ 2: 185.

البطنين[1]. وهكذا يستقرُّ في كتب المقالات اقترانُ الحصر بأبي الجارود والفرقة المنسوبة إليه.

الزيدية

أقدم شهادةٍ زيدية استعمالٌ لا تصنيف. يقول محمد بن منصور المرادي (ت نحو 290هـ)، صاحب أحمد بن عيسى بن زيد، في رجال أحمد: «منهم حسن بن هذيل على مذهب أبي الجارود»[2]. فـ«مذهب أبي الجارود» في كوفة

(1) البلخي، المقالات، ص86؛ عبد الجبار، المغني، 20/ 2: 184؛ الحاكم الجشمي، شرح عيون المسائل، مخطوط، 21ظ–22و؛ والأخيران بنقل Weaver، qi a in IraīSh Heresiography، 182. وفصل الزيدية في المغني يُفتتح بقوله: «قال شيخنا أبو القاسم»، أي البلخي، بحسب (Weaver)، ص36 و72، فعبد الجبار فيه ناقلٌ عنه لا شاهدٌ مستقل. وينقل عبد الجبار، عن مصدر لم يسمِّه، اختلاف أبي الجارود وأصحابه في الرجعة والحكم على الشيخين؛ ويورد الجشمي حكايات عن الورّاق في المنتظَرين والرجعة ثم يردّها. وهذه النقول تتعلق بمقالات الفرقة، لا بأسبقية الحصر في البطنين؛ ولا نعيّن مصدر عبد الجبار المبهم بأنه الورّاق، خلافًا لترجيح (Weaver) في الموضع نفسه. انظر: عبد الجبار، المغني، 20/ 2: 185، بنقل (eaverW)، ص208، حاشية 139؛ الحاكم الجشمي، شرح عيون المسائل، 21ظ، بنقل (Weaver)، ص183.

(2) أبو عبد الله محمد بن علي العلوي، الجامع الكافي (الزيادات)، تعليق وتحقيق أبي محمد الحسن بن علي المنتصر الكتاني الحسني (د.م.: د.ن.، د.ت.)، «الكلام في خلق القرآن»، ص105–109. وفي ص109: «قال محمد: وهذا أحمد بن عيسى قد اجتمع عليه المختلفون»، ثم: «وقد علمت أن رجال أحمد بن عيسى الذين كان يوجههم في أموره مختلفون، منهم حسن بن هذيل على مذهب أبي الجارود». وفي ابتداء السياق: «وقال محمد =

القرن الثالث علامةٌ يُميَّز بها رجلٌ من رجال إمامٍ زيدي، ولا يحتاج قائلها إلى شرحها. ولم أقف في البحث النصي في النسختين اللتين راجعتهما من مجموع كتب القاسم الرسي ومجموع الهادي على ذكر أبي الجارود صاحبَ مقالة، ويرد في أمالي أحمد بن عيسى وأمالي أبي طالب راويًا عن الباقر وزيد في الفقه والأخبار، لا صاحب رأيٍ في الإمامة[1]. وهذه نتيجة بحث في نسخ محددة، لا

= في كتاب الجملة»؛ فهذا اسم الكتاب كما ورد في النقل نفسه، مع وروده في قائمة مصادر الجامع بعنوان «كتاب الألفة والجملة». والمقصود بالزيادات هنا الزياداتُ الملحقة بأواخر الجزء السادس من مخطوطة الجامع الكافي، وهي مجلدٌ مستقلٌّ عن المجلدات الثمانية في طبعة العزي (انظر مقدمة المحقق، 1: 61–64)، لا المجلد السادس من تلك الطبعة؛ وقد نشرها الكتاني منفردةً.

(1) أمالي أحمد بن عيسى، كتاب الصلاة: باب من كان يقول في الأذان حي على خير العمل، وباب من كان يعجّل بالجمعة، وباب الصلاة في الخف والنعل ومن صلى وفي ثوبه دم يسير، وباب ما ذكر في الصلاة في ثوب واحد، بطريق محمد بن بكر عنه عن الباقر (رأب الصدع، 1: 196–197، 354، 411، 412)؛ أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني، تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، ترتيب جعفر بن أحمد بن عبد السلام، الباب الأول في ذكر معجزات النبي ﷺ ودلائله، خبرا حنين الجذع و«راية رسول الله ﷺ لا تُرَدّ»، عنه عن الباقر (ص59–60، 64)، والباب الرابع عشر في الخطب والمواعظ، خطبة زيد بن علي حين ظهر، عنه أنَّ زيدًا خطب (ص305، رقم 359). وفي الكتاب نفسه، في الباب الثامن في فضل أهل البيت كافة وأخبارهم، من أخبار محمد بن جعفر، قولُ مؤمل: «رأيت محمد بن جعفر يخرج إلى الصلاة بمكة في شبه ثمانين رجلًا من الجارودية» (ص217)، وهو ذكرٌ للجماعة لا للرجل. ولم يظهر اسمه في البحث النصي في القاسم بن إبراهيم الرسي، مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي، ط1 (صعدة: مكتبة أهل البيت، 1445هـ/ 2023م)، مجلدان ولا =

استقراءٌ يثبت خلوّ التراث الزيدي المبكر كله من اسمه؛ فلا يُستدل بها وحدها على نفي النسبة ولا على إثباتها.

وترد النسبة الشخصية في كتب الزيدية عند المتوكل على الله أحمد بن سليمان (ت566هـ) في اليمن: «فقال أبو الجارود ومن قال بقوله من الزيدية: عليٌّ وصيُّ رسول الله ﷺ والإمام بعده بلا فصل، وأنّ الأمة قد كفرت في تركها بيعته، ثم الإمام بعده الحسن والحسين بالنص، ثم هي بينهم شورى، فمن خرج من أولادهما مستحقًّا للإمامة فهو الإمام»[1]. وهذه شهادةٌ زيديةٌ صريحة تجمع بين نسبة القول إلى أبي الجارود وتحديد الإمامة في الخارج من ولد الحسنين، وتُوزن في ذاتها دون ردِّها إلى الإسفراييني أو غيره لمجرد تشابه العبارة. ويختلف المتأخرون بعده في الاسم نفسه: فنشوان الحميري يسوق تقسيم البلخي لفرق الزيدية، ثم يقرر من عنده أنه «ليس باليمن من فرق الزيدية غير

= في الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين، مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم، صف وتحقيق وإخراج مكتبة أهل البيت (صعدة: مكتبة أهل البيت، 1443هـ/ 2021م). والنتيجة الأخيرة مبنية على تتبعي لهاتين الطبعتين، وهي قرينة محدودة، إذ قد يفوتني اللفظ لاختلاف الرسم أو لتحريف النص، وليست حكمًا بخلو جميع الطبعات والمخطوطات.

(1) المتوكل على الله أحمد بن سليمان، حقائق المعرفة في علم الكلام، مراجعة وتصحيح حسن بن يحيى اليوسفي (صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، 1424هـ/ 2003م)، ص466؛ ثم قال (ص467): «وعندنا أنَّ من تقدَّم على أمير المؤمنين... فقد ظلمه وجحد حقه وفسق، وهو كافر نعمةٍ فاسقٌ ظالم».

الجارودية»، على أنه يعرّفهم في معجمه بأنهم «فرقة من الشيعة ينسبون إلى الزيدية»، وفي بعض نسخه زيادة: «وليسوا منهم»؛ والمنصور بالله عبد الله بن حمزة يجعلهم معظم الزيدية و«أهل الحق منهم»[1]. وتكشف هذه النصوص استعمالات الاسم عند مؤلفي الزيدية، وتُقرأ كل شهادة في سياقها مع إبقاء دلالتها على نسبة المقالة.

(1) نشوان بن سعيد الحميري، الحور العين، تحقيق كمال مصطفى (القاهرة: مكتبة الخانجي؛ بغداد: مكتبة المثنى، 1367هـ/ 1948م)، ص156: «هذه رواية أبي القاسم البلخي عن الزيدية، وليس باليمن من فرق الزيدية غير الجارودية، وهم بصنعاء وصعدة وما يليهما». نشوان، شمس العلوم، 2: 1049: «والجارودية: فرقة من الشيعة ينسبون إلى الزيدية (وليسوا منهم). نُسبوا إلى رئيس لهم من أهل خراسان، يقال له: أبو الجارود، كان يسبّ أبا بكر وعمر وعثمان لتقدُّمهم على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وكان زيد بن علي ينهى عن سبّهم ويعاقب عليه»، وما بين القوسين من إحدى النسخ ومن حاشية الأصل بحسب المحققين؛ وفي 1: 140 يصف مقالتهم: «الإمامة محصورة في ولد الحسن والحسين، وهي شورى بينهم يستحقها الفاضل منهم». المنصور بالله عبد الله بن حمزة، مجموع رسائل الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة، تحقيق عبد السلام بن عباس الوجيه (عمّان: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، 1422هـ/ 2002م)، القسم الأول، ص469 (الرسالة النافعة)؛ وجوابُه الذي افتُتح به المطلب السابع: حميدان بن يحيى القاسمي، مجموع السيد حميدان، صف وتحقيق وإخراج مكتبة أهل البيت، ط2 (صعدة: مكتبة أهل البيت، 1436هـ)، ص52–53. فالحكاية عن البلخي تنتهي عند تقسيم الزيدية إلى فرق، والحصر في اليمن كلام نشوان نفسه. وينبّه محقق رسائل المنصور في ص469، الحاشية 1، إلى أن الجارودية المقصودة عند المنصور غير الجارودية المذكورة في كتب المقالات، ويصف موقفها من الصحابة بأنه تخطئة من تقدّم على علي. وهذا تفسير المحقق لدلالة الاسم، لا جزء من كلام المنصور؛ فينبغي تمييز الهوية التي يثبتها المنصور لزيدية عصره من دعوى التطابق التام مع مقالات الجارودية المبكرة.

الإمامية

عند الإمامية أقدم المادة وأوسعها. يصف النوبختي الفرقة التي قالت إن الإمامة «صارت بعد مضيّ الحسين في ولد الحسن والحسين، فهي فيهم خاصةً دون سائر ولد علي بن أبي طالب، وهم كلهم فيها شِرعٌ سواء، من قام منهم ودعا لنفسه فهو الإمام المفروض الطاعة»، ثم يقول: «وهم الذين سُمّوا السرحوبية، وأصحاب أبي خالد الواسطي واسمه يزيد، وأصحاب فضيل بن الزبير الرسان، وزياد بن المنذر وهو الذي يُسمّى أبا الجارود»، ثم يعدّه في «الأقوياء» من الزيدية مع أبي خالد وفضيل ومنصور بن أبي الأسود[1]. ويطابقه سعد بن عبد الله القمي، ويزيد في موضعين: «وإليه نُسبت الجارودية»، و«ثم هي شورى بين أولادهما، فمن خرج منهم وشهر سيفه ودعا إلى نفسه فهو مستحقٌّ للإمامة»[2]. ويحكي الكشي، بصيغة «حُكي»، نسبةَ «السرحوبية» إليه، وينسب إليه الطوسيُّ الجارودية في الفهرست والرجال، ويكتفي النجاشي بقوله: «وتغيّر لما خرج زيد»؛ فتُعرض شهادة كل مصنِّف بعبارته، دون افتراض طريق انتقالها من كتاب إلى آخر[3].

---

(1) النوبختي، فرق الشيعة، ص54–55، وص58: «وأما الأقوياء فمنهم أصحاب أبي الجارود وأصحاب أبي خالد الواسطي وأصحاب فضيل الرسان ومنصور بن أبي الأسود».

(2) سعد، المقالات والفرق، ص71، فقرة 137؛ وص18، فقرة 54، وفيه: «الجارودية أصحاب الجارود زياد بن المنذر بن زياد الأعجمي».

(3) الكشي، اختيار معرفة الرجال، 2: 495، الخبر 413 («حكي أن أبا الجارود سمي سرحوبا، =

ويحرر المفيد (ت413هـ) حدّ الحصر عندهم: «وقالت الزيدية الجارودية إنها بعد الحسين في ولد الحسن والحسين دون غيرهم من ولد أمير المؤمنين وسائر بني هاشم وكافة الناس»، ثم يحكي احتجاجهم على الإمامية بخبر «ابناي هذان إمامان قاما أو قعدا»، وبحديث الثقلين في «تخصيص ولد فاطمة» بالإمامة[1].

وقيمة نصه أنه يُظهر الجارودية في بغداد القرن الرابع محاورًا حيًّا له أدلته.

جدول 4: شواهد النسبة بحسب انتماء المؤلفين ودلالة أقوالهم

المؤلف	الانتماء	صيغة الشهادة	دلالتها
أبو نعيم الفضل بن دكين (ت 219هـ)	أهل السنة	«من أصحاب أبي الجارود»	معرفة دائرة أصحاب الرجل
الأشعري (ت 324هـ)	أهل السنة	«قالوا بقول أبي الجارود»	نسبة الفرقة إلى قول الرجل؛ والحصر عند إحدى فرقتها
المقدسي (كان حيًّا سنة 355هـ)	أهل السنة	«من هذين البطنين»	حصر الإمامة في وصف الجارودية، وينسبها إلى سليمان بن جرير

= ونسبت إليه السرحوبية من الزيدية»؛ فالمنسوب إليه عنده «السرحوبية» لا «الجارودية»)؛ محمد بن الحسن الطوسي، الفهرست، تحقيق جواد القيومي (قم: مؤسسة نشر الفقاهة، 1417هـ)، ص131، رقم 303 («واليه تنسب الزيدية الجارودية»)؛ الطوسي، الرجال، ص135، رقم 1409 («إليه تنسب الجارودية منهم»)؛ النجاشي، الرجال، ص170، رقم 448 (ولا نسبة فرقة إليه فيه).

(1) محمد بن محمد بن النعمان المفيد، المسائل الجارودية، تحقيق محمد كاظم مدير شانه‌چي (قم: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، 1413هـ)، ص27–28، 35، 41.

المؤلف	الانتماء	صيغة الشهادة	دلالتها
الإسفراييني (ت 471هـ)	أهل السنة	«وكان يقول»	نسبة الإمامة في أولاد الحسنين إلى الرجل
صاحب «مسائل الإمامة» (النصف الأول من ق3هـ)	المعتزلة	«وزعم أبو الجارود»	التسوية والخروج وتعليل الاستحقاق
أبو القاسم البلخي (ت 319هـ)	المعتزلة	«أبو الجارود وأصحابه»؛ وصف الجارودية	النص على علي والحصر والخروج
القاضي عبد الجبار (ت 415هـ)	المعتزلة	ينقل وصف البلخي لما اختصت به الجارودية	حصر الإمامة في ولد الحسنين، نقلًا عن البلخي
الحاكم الجشمي (ت 494هـ)	المعتزلة والزيدية	«نُسبوا إلى أبي الجارود»	النسبة إلى الرجل والخروج من البطنين
محمد بن منصور المرادي (ت نحو 290هـ)	الزيدية	«على مذهب أبي الجارود»	معرفة مذهب باسمه في الوسط الزيدي
المتوكل أحمد بن سليمان (ت 566هـ)	الزيدية	«فقال أبو الجارود»	النسبة الشخصية والحصر والخروج
نشوان الحميري (ت 573هـ)	الزيدية	يصرح بالنقل عن البلخي	وصف الجارودية وحصر الإمامة
النوبختي (ت نحو 310هـ)	الإمامية	وصف الجماعة وتسمية رؤسائها	حصر الإمامة في ولد الحسنين
سعد بن عبد الله القمي (ت 301هـ)	الإمامية	«وإليه نُسبت الجارودية»	نسبة الجماعة والخروج من ولد الحسنين

المؤلف	الانتماء	صيغة الشهادة	دلالتها
الكشي (ت نحو 350هـ)	الإمامية	«حُكي... ونُسبت إليه السرحوبية»	نسبة السرحوبية إليه بصيغة التمريض
الطوسي (ت 460هـ)	الإمامية	نسبة الجارودية إلى أبي الجارود	إثبات النسبة في كتب الرجال
النجاشي (ت 450هـ)	الإمامية	«وتغيّر لما خرج زيد»	ترجمته وتحوّله، بلا نسبة جماعة إليه
المفيد (ت 413هـ)	الإمامية	«وقالت الزيدية الجارودية»	تحديد الحصر وعرض أدلة أصحابه

الخلاصة وحدود الحكم

تتضافر شهادات أهل السنة والمعتزلة والزيدية والإمامية، على اتصال مقالة البطنين بأبي الجارود وأصحابه؛ فلا تُهدم هذه الشواهد بدعوى أنها كذبٌ عليه بلا حجة. ومن يردُّها جملةً فعليه البرهان؛ فالتشكيك ليس تحقيقًا، والإنكار ليس دليلًا. وحكم هذا المطلب ثبوتُ النسبة، لا ثبوتُ السبق. وهنا ينتقل البحث من سؤال: أقالها؟ إلى سؤال: أكان أول من قالها؟ وذلك ميدان المطلب الخامس: أوَّلية القول.

المطلب الخامس: أوَّلية أبي الجارود ومناقشة دعاوى السبق

في الأخير خريطة الدعاوى المنافسة

تتنازع أوَّليةَ أبي الجارود خمس دعاوى. الأولى أن زيدًا نفسه قائلُ الحصر، وعمدتها تقريرُ الشهرستاني. والثانية جماعةٌ قبل زيد، وعمدتها خبرُ الواقفة عند نشوان. والثالثة أن البيت الحسني أصلُ الفكرة، وعمدتها بيعةُ الأبواء ومهدويةُ النفس الزكية. والرابعة أن الحسن بن صالح بن حي الهمداني والصالحية قالوا بها، وعمدتها عنوانُ كتابه «إمامة ولد علي من فاطمة». والخامسة سليمان بن جرير وقوله «لا تصلح اليوم إلا في ولد فاطمة».

زيد بن علي ليس قائلًا بالحصر

لا يثبت في النصوص المعروضة عن زيد قولٌ بحصر الإمامة في البطنين. فقد رُوي عنه في الشيخين: «قد ولُّوا فعدلوا في الناس وعملوا بالكتاب والسنة»[1]، **وأقوى منه إسنادًا** ما رواه هاشم بن البريد قال: «سمعت زيد بن علي يقول: البراءة من أبي بكر وعمر البراءة من علي»[2]. **ووصفه الأشعري** بأنه

(1) الطبري، تاريخ، 7: 172–173، 180–181، من رواية هشام الكلبي عن أبي مخنف.

(2) علي بن عمر الدارقطني، فضائل الصحابة ومناقبهم وقول بعضهم في بعض، اعتنى به محمد بن خليفة الرباح (السعودية: مكتبة الغرباء الأثرية، 1419هـ/ 1998م)، رقم 44، ص70– =

«يتولَّى أبا بكر وعمر، ويرى الخروج على أئمة الجور»، ثم نسب الجارودية إلى «قول أبي الجارود»؛ ونشوان يخصُّهم بالحصر في «هذين البطنين»[1]. **أما إلحاق الشهرستاني** زيدًا بهذا المذهب فنسبةٌ متأخرة لا يسوق لها سندًا، ولا تنهض وحدها لإثبات السبق[2]. فالثابت هنا اختلاف النسبة، لا انتقال المقالة من زيد إلى أبي الجارود؛ ويُفرد تحقيق موقف زيد ببحث مستقل.

المرويات الموهمة للسبق

وتروي كتب الفرقتين ألفاظًا منسوبةً إلى النبي ﷺ أو إلى علي تُوهم أن الحصرَ منصوصٌ عليه قبل أبي الجارود. أشهرها حديث «الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا»؛ يحتج به المؤيد بالله على إمامة الحسنين، ويجعله

= 71، من طريقين إلى علي بن هاشم بن البريد عن أبيه؛ والبلاذري، أنساب الأشراف، 3: 262، عن المدائني عن علي بن هاشم عن أبيه، بلفظ: «البراءة من أبي بكر وعمر وعلي سواء»، و10: 301: «ما البراءة من أبي بكر وعمر إلا كالبراءة من علي بن أبي طالب»؛ والخطيب، تاريخ بغداد، 2: 438؛ وابن عساكر، تاريخ دمشق، 19: 462. تحقيق السند: حسن. هاشم بن البريد «ثقة إلا أنه رمي بالتشيع»، وابنه علي «صدوق يتشيع» (ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7252، 4810)، والطرق إلى علي بن هاشم متعددة؛ ورواته من الشيعة، وذلك أقوى في الدلالة على موقف زيد.

(1) الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص65–67؛ نشوان، الحور العين، ص155–156.

(2) الشهرستاني، الملل والنحل، 1: 154–155، 158؛ شريف الشيخ صالح أحمد الخطيب، «زيد بن علي وآراؤه الاعتقادية: دراسة وتحليل ونقد» (رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1402هـ/ 1982م)، ص209.

الجارودية في مناظرة المفيد «نصًّا صريحًا» على الحسنين، ويحكي ابن المرتضى عن الإمام يحيى بن حمزة فيه: «وهو صريح لكنه متلقًّى بالقبول وليس بمتواتر فيحتاج إلى النظر في صحته»[1]. ولم أقف له على إسنادٍ في

(1) المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني، التبصرة، تحقيق عبد الكريم أحمد جدبان (صعدة: مكتبة التراث الإسلامي، 1423هـ/ 2002م)، ص85، ولفظه: «هذان إمامان إن قاما أو قعدا»؛ المفيد، المسائل الجارودية، ص34–35؛ ابن المرتضى، البحر الزخار، ط1 (صعدة: مكتبة أهل البيت، 1444هـ/ 2022م)، 5: 510، المسألة 6354، كتاب السير، مسألة «وطريق إمامة الحسن والحسين النص»، ولفظ الخبر عنده: «الحسن والحسين إمامان» بلا «قاما أو قعدا»، والعبارة المقتبسة في المتن منسوبة في هذه الطبعة إلى «[الإمام يحيى]»، ورمزه «ي» في بيان الرموز (1: 27)، والمقصود يحيى بن حمزة. (نصوصٌ من الإمامية والزيدية)، تحقيق السند: لا يثبت، ولا أصل له بإسنادٍ مقبول. ليس له إسناد في دواوين السنة المسندة ولا في كتب التخريج التي وقفتُ عليها، والثابت فيها بلفظٍ آخر: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة» (الترمذي، الجامع الكبير، 6: 113، ح3768). وأقدم ما وقفت عليه مسندًا عند الإمامية: محمد بن علي بن بابويه الصدوق، علل الشرائع (النجف: المكتبة الحيدرية، 1385هـ/ 1966م)، 1: 211 (باب 159، ح2)، عن علي بن أحمد بن محمد، عن محمد بن موسى بن داود الدقاق، عن الحسن بن أحمد بن الليث، عن محمد بن حميد، عن يحيى بن أبي بكير، عن أبي العلاء الخفاف، عن أبي سعيد عقيصا، عن الحسن بن علي في خبر الصلح: «ألست الذي قال رسول الله ﷺ لي ولأخي: الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا؟». وفيه محمد بن حميد، والأظهر أنه الرازي: «حافظ ضعيف» (ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5834)، اتهمه صالح جزرة وأبو زرعة بالكذب؛ وأبو العلاء الخفاف خالد بن طهمان «صدوق رمي بالتشيع ثم اختلط» (ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 1644)؛ وأبو سعيد عقيصا قال فيه ابن معين: «ليس بشيء»، والدارقطني: «متروك الحديث»، وأبو حاتم: «لين» (ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 3: 430–431، رقم 1958؛ ابن حجر، لسان الميزان، 3: 426، رقم 3076)؛ فهو شديد الضعف بهذا الإسناد، وفي متنه تصريح الحسن بنسبته إلى النبي ﷺ، فهو مرفوع في هذا الموضع. وفي كفاية الأثر للخزاز بهذا اللفظ في سياق نصوص =

= الأئمة الاثني عشر: عن أبي ذر من طريق عبد القدوس عن الأعمش، وعن أبي أيوب من رواية يزيد بن هارون عن «مشيختنا وعلمائنا عن عبد القيس» (بنقل المجلسي، بحار الأنوار، 36: 288–289، 324–325)، وفيهما مبهمون ومجاهيل. وسائر المواضع بلا إسناد: ينقل فيه الهادي إجماع الأمة على نسبة الخبر إلى رسول الله، لا إجماعها على إمامة الحسنين (بنقل مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي، لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار، ط1 [صعدة: مكتبة التراث الإسلامي، 1414هـ/ 1993م]، 2: 521 (والنص في مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي، كتاب أصول الدين، ص227))، ويقول ابن شهرآشوب: «واجتمع أهل القبلة» (بنقل المجلسي، بحار الأنوار، 43: 291)، ويرسله أبو طالب الهاروني والمنصور بالله (المنصور بالله عبد الله بن حمزة، العقد الثمين في أحكام الأئمة الهادين، تحقيق عبد السلام بن عباس الوجيه [عمّان: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، 1421هـ/ 2001م]، حاشية المحقق على هذا الحديث). وقد صرّح بعض الزيدية بأنه لا يُعرف في كتب الحديث: «وما عرفت لما رواه الأصحاب تخريجًا من كتبهم وهو في كتب أصحابنا وكفى بها» (صلاح بن أحمد بن المهدي المؤيدي، الدراري المضيئة الموصلة إلى الفصول اللؤلؤية في أصول فقه العترة الزكية، ج1، ص621، عند مفهوم اللقب)، وقال عزان في تحقيقه «سبيل الرشاد إلى معرفة العباد» (ص81): «ولم أقف له على أصل»، كما ينقل محقق «الإرشاد»، وتعقّبه محقق «الإرشاد» بأن أبا طالب رواه في الدعامة، وروايته مرسلة كما سبق (عبد الله بن زيد العنسي، الإرشاد إلى نجاة العباد، تحقيق عبد السلام بن عباس الوجيه ومحمد قاسم الهاشمي، ط3 [صعدة: مكتبة التراث الإسلامي، 1435هـ/ 2014م]، ص211–212، الحاشية 4). وورد كذلك في حاشيةٍ أثبتها محققا شمس العلوم لنشوان في هامش نسخة الأصل (س) وحدها (2: 1173، الهامش 1، في الحاشية لا المتن)، بلفظ «الحسن والحسين إماما حق قاما أو قعدا وأبوهما خير منهما»، وفي كتبٍ معاصرة تنقله عن الزيدية والإمامية، منها محمد بن إسماعيل العمراني، نيل الأماني من فتاوى القاضي محمد بن إسماعيل العمراني، جمع وترتيب عبد الله قاسم ذبيان (نسخة المكتبة الشاملة)، 2: 817، كتاب الفتاوى العامة، الباب الرابع (بحوث فقهية وحديثية)، «أحاديث انفردت بها الهادوية»، «أحاديث متفرقة»، حديث «الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا»، ناقلًا عن الانتصار ليحيى بن حمزة والبحر الزخار؛ فالخلاف في صحة إسناده لا في وجود الخبر، ويُنظر إليه بوصفه =

دواوين السنة المسندة، وأقدمُ ما **وقفتُ عليه مسندًا خبرٌ عند الصدوق في علل الشرائع** بإسنادٍ ساقط، **وفي كفاية الأثر بأسانيد** فيها مبهمون ومجاهيل، وسائرُ المواضع الزيدية والإمامية التي قوبلت بلا إسناد؛ ثم هو على فرض ثبوته نصٌّ في الحسنين لا في ذريتهما، وقد فصل المؤيدُ نفسُه بينهما. ومنها أحاديثُ اللوح بأسماء الأوصياء الاثني عشر، وبعضها من رواية أبي الجارود نفسه عن الباقر عن جابر؛ وهي عند الإمامية حجةٌ على الحصر الحسيني لا على البطنين، وفي أسانيدها أبو الجارود المتفق على تجريحه، وقد علّق الخوئي القولَ برجوعه عن الزيدية على صحة سند روايتين منها، فهي أبعدُ ما يكون عن أن تكون أصلًا لمقالته[1]. **ومنها آيةُ** أولي الأمر، **وآيةُ** إلحاق الذرية بالمؤمنين، **وآيةُ** أولي

= حجةً كلاميةً تداولتها الفرقتان الإمامية والزيدية؛ وأقدم أسانيده ساقط، وهو على فرض ثبوته نصٌّ في الحسنين لا في ذريتهما. وقد قوبل سند علل الشرائع على نصه (1: 211، باب 159، ح2)، فثبت فيه «محمد بن موسى بن داود الدقاق» بين علي بن أحمد بن محمد والحسن بن أحمد بن الليث؛ فلا يُحذف لمجرد سقوطه من نقل محقق العقد الثمين.

(1) الكليني، الكافي، 1: 532، باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم، ح9؛ محمد بن علي بن بابويه الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، تصحيح علي أكبر الغفاري (قم: مؤسسة النشر الإسلامي، 1405هـ)، ص269، 311–313؛ الخوئي، معجم رجال الحديث، 8: 336، ونصه: «إذا صح سند الروايتين ولم يناقش فيها ... لم يكن بد من الالتزام برجوع أبي الجارود من الزيدية إلى الحق ... والله العالم». تحقيق السند: لا يثبت، وعلَّته أبو الجارود. رواه الكليني عن محمد بن يحيى [العطار] عن محمد بن الحسين [بن أبي الخطاب] عن الحسن بن محبوب السراد (من كبار رجال الإمامية؛ ذكره ابن حجر بلا جرح ولا تعديل) عن أبي الجارود (متفق على تجريحه) عن أبي جعفر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، ولفظه: «لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمد وثلاثة =

الأرحام، وحديثُ الثقلين، وهي أدلةُ المتأخرين من الزيدية على الحصر لا أخبارٌ تُؤرِّخ نشأته؛ وقد قال المفيد لمن احتج بالثقلين من الجارودية: «هذا الخبر بأن يكون حجةً لمن جعل الإمامة في جميع بني هاشم أولى من أن يكون حجةً لمن جعلها في ولد فاطمة»[1]. فليس في هذه المرويات ما يُسنِد الحصرَ في البطنين إلى قائلٍ قبل أبي الجارود.

= منهم علي»؛ وطرقُ الصدوق المذكورة لرواية أبي الجارود عن ابن محبوب عنه؛ وترد عبارة «من ولدها» في رواية ص269، وتغيب في روايتي باب اللوح (ص311–313)، وفيهما: «ثلاثة منهم محمد وأربعة منهم علي». فهذا اختلافٌ في ألفاظ المتن وعدّ الأسماء، ولا يصح تعميم حذف «من ولدها» على جميع روايات الكتاب. وفي اتصاله نظرٌ من جهة السن: فابن محبوب «المتولد قريبًا من وفاة الصادق» كما قال الخوئي، وذكر البخاري أبا الجارود في «فصل من مات من الخمسين ومائة إلى الستين» (مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، 5: 123)، وأورده الذهبي في طبقتي 141–150هـ و161–170هـ (الذهبي، تاريخ الإسلام، 3: 868، رقم 154؛ 4: 370، رقم 126). وللخبر عند الإمامية طريقٌ آخر عن جابر الجعفي عن أبي جعفر عن جابر، ليس فيه أبو الجارود، ولفظه: «أولهم ابن عمي وأحد عشر من ولدي» (كمال الدين، ص311). انظر تراجمهم في: ابن حجر، لسان الميزان، 3: 110–111 (الحسن بن محبوب)؛ وتهذيب التهذيب، 3: 386 (أبو الجارود)؛ 9: 350 (الباقر). (نصوصٌ من داخل الإمامية.)

(1) المفيد، المسائل الجارودية، ص40 (والقول للإمامية في ردّهم على الجارودية). وأدلة المتأخرين عند حميدان، المجموع، ص441 (العقل والكتاب والسنة وإجماع الأمة وإجماع العترة)، ومجد الدين بن محمد المؤيدي، مجمع الفوائد، «الجواب التام في تحقيق مسألة الإمام»، [بحث في حصر الإمامة في أولاد الحسنين]، ص261–263. (نصوصٌ من الإمامية والزيدية.) ويشتمل هذا الموضع من مجمع الفوائد على آية أولي الأمر [النساء: 59]، وآية إلحاق الذرية [الطور: 21]، وآية أولي الأرحام [الأنفال: 75]، وأخبار الثقلين والتمسك والسفينة. ولا تُنسب إلى هذا الموضع آية القربى.

الفرضيات المنافسة الباقية

أولًا: الواقفة. خبرُها عند نشوان في القرن السادس بلا سندٍ ولا أسماء، وبنيتُه بنيةُ الفرقة التي وصفها النوبختي والقمي وسمَّيا رؤوسَها أبا الجارود وأبا خالد وفضيلًا، حتى في تفصيل الصفات والسيف ومباينة الظالمين؛ و«ستين سنة» حاصلُ طرحٍ بين كربلاء وخروج زيد لا تاريخٌ مروي. فالخبرُ إسقاطٌ لتعريف الجارودية على جماعةٍ مفترضةٍ قبل زيد؛ وإن قُبل على ظاهره أدخل أبا الجارود فيها، إذ هو الرجل الوحيد المسمَّى في أقدم المصادر رأسًا للقائلين بهذا القول قبل خروج زيد[1].

ثانيًا: البيت الحسني. دعوتُه دعوةٌ إلى شخصٍ معيَّن هو «المهدي» محمد بن عبد الله، لا نظريةٌ في معدن الإمامة؛ وبيعةُ الأبواء هاشميةٌ لا فاطمية كما مرَّ، والمغيرةُ وبيانٌ حصرا الأمرَ في النفس الزكية نفسه؛ وليس في أخبار الحسنيين نصٌّ واحد بأن الإمامة في ولد الحسن والحسين دون غيرهم. فالدعوة الحسنية مؤثِّرٌ محتملٌ في توسعة أبي الجارود مقالتَه إلى البطن الحسني، لا أصلٌ للمقالة[2].

---

(1) نشوان، الحور العين، ص181–182؛ النوبختي، فرق الشيعة، ص54–55؛ سعد، المقالات والفرق، ص71. ويُلاحظ أن ترتيب النوبختي الفرقةَ عقب مقتل الحسين ترتيبُ مصنِّفٍ للافتراقات لا تأريخٌ لنشأة كل تفصيل؛ وفي قوله «فالتقوا هؤلاء ... فصاروا مع زيد» ما يُشعر بأن الفرقة عنده قائمةٌ قبل الخروج، وهو توترٌ يُحلُّ في المطلب السادس. (نصوصٌ من الإمامية والزيدية).

(2) أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص224–227؛ البلاذري، أنساب الأشراف، 3: 307؛ وينظر =

ثالثًا: الحسن بن صالح بن حي الهمداني والصالحية. الشواهد عليهم متنازعة، وأقدمُها ينفي الحصر. يحكي ابن حزم عن «الميزان» لهشام بن الحكم، وهشامٌ جارُ الحسن بالكوفة ومعاصرُه، «أن مذهبه كان أن الإمامة في جميع ولد فهر بن مالك»، **ويقول:** «والثابت عن الحسن بن صالح هو قولنا أن الإمامة في جميع قريش»[1]. ويصف النوبختي البتريةَ، والحسنُ منهم عنده، بأنهم «يرون الخروج مع كل من ولد علي ... ولا يقصدون في الإمامة قصدَ رجلٍ بعينه حتى يخرج، كل ولد علي عندهم على السواء من أي بطن كان»؛ ويُقرِّر الكشي مثلَه[2]. **وعنوانُ كتاب الحسن** «إمامة ولد علي من فاطمة» عند ابن النديم قضيةٌ موجبةٌ تُثبت أهليةَ ولد فاطمة ولا تنفي أهلية غيرهم، والكتاب مفقود[3]. وابنُه الذي صحب يحيى بن عبد الله بعد فخ «كان يذهب مذهب

= المطلب الثالث. وقد نبَّه أحمد الكاتب إلى أن عبد الله بن الحسن «كان ينكر حصر الإمامة في البيت الحسيني»، وهذا إنكارٌ للحصر الحسيني لا إثباتٌ للحصر في البطنين: تطور الفكر السياسي الشيعي، ص72.

(1) علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، الفصل في الملل والأهواء والنحل (القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ت.)، 4: 77؛ 2: 89. والإحالة إلى الميزان بواسطة ابن حزم؛ والكتاب مفقود. وقد قال ابن حزم: «وهشام بن الحكم أعلم به ممن نسب إليه غير ذلك، لأن هشامًا كان جاره بالكوفة وأعرف الناس به وأدركه وشاهده».

(2) النوبختي، فرق الشيعة، ص57؛ الكشي، اختيار معرفة الرجال، 2: 499، الخبر 422: «ويرون الخروج مع بطون ولد علي بن أبي طالب». (نصوصٌ من داخل الإمامية.)

(3) ابن النديم، الفهرست، 1: 640. وأثبت الوجيه العنوان في كتب الحسن وقال إن الآراء المنسوبة إلى الصالحية «من روايات الخصوم»: أعلام المؤلفين الزيدية، ترجمة «الحسن بن =

الزيدية البترية في تفضيل أبي بكر وعمر وعثمان في ست سنين من إمارته ويكفره في باقي عمره»[1].

رابعًا: سليمان بن جرير. قوله في مسائل الإمامة: «وزعم أن الإمامة لا تصلح اليومَ إلا في ولد فاطمة لقول النبي ﷺ: إني تارك فيكم ... ووجدتُ الأعناق في كل عصر تمدّ إليهم بأكثر من مدّها إلى غيرهم، فالأصلح أن يختار الناس إمامًا من القوم الذين نمدّ إليهم الأعناق ...»[2]. والقيد «اليوم» والتعليلُ بالأصلح يجعلان حصرَه مصلحيًّا مؤقتًا لا معدنًا شرعيًّا، وهو يجعل العلمَ مشتركًا، فحصرُه غيرُ حصر أبي الجارود بنيةً وعلة. ثم إن طبقتَه بعد أبي الجارود: فقد ناظر هشامَ بن الحكم المتوفى سنة 179هـ، ودعا له يحيى بن خالد البرمكي لقتل إدريس بن عبد الله بعد فخ سنة 169هـ، فوصفه أبو الفرج بأنه «من متكلمي الزيدية البترية ومن أولي الرياسة فيهم»؛ فهو من الجيل الذي تلا جيلَ أبي الجارود، وقولُه «اليوم» نفسُه يُشعر بأنه يُقيِّد حصرًا كان قد شاع قبله[3].

= صالح بن حي». (والوجيه شهادةٌ من داخل الزيدية.)

(1) أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص392.

(2) مسائل الإمامة، ص44–45، الفقرة 69. والقيد «اليوم» ثابتٌ في النص فلا يُحذف عند الاستدلال. و«نمدّ» كذا في المطبوع، وعليه حاشية المحقق: «نمد، الأصل ولعله "تمد"».

(3) أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص407: «ودعا سليمان بن جرير الجزري، وكان من متكلمي الزيدية البترية ومن أولي الرياسة فيهم»؛ ومناظرته هشامَ بن الحكم مشهورةٌ في كتب الإمامية. ووفاة هشام سنة 179هـ على أحد القولين. **ويُلاحظ** أن أبا الفرج يعدُّه بتريًّا لا رأسَ فرقةٍ مستقلة، وهو ما يوافق «الجريرية» عند نشوان و«السليمانية» عند الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص68.

الحكم المدرَّج

وتنتهي محاكمةُ الدعاوى إلى حكمٍ مدرَّج. الأوَّليةُ في الواصل ثابتةٌ بدرجةٍ عالية: أبو الجارود أولُ رجلٍ مسمًّى في المصادر الواصلة يُنسب إليه القولُ بحصر الإمامة في ولد الحسن والحسين، ولا منافسَ له مسمًّى في طبقته ولا قبلها؛ فزيدٌ لم يقل بها في شيءٍ ثابتٍ عنه، والواقفةُ بلا أسماء، والحسنيون دعوةُ شخص، والحسنُ بن صالح الهمداني على السعة في أقدم ما حُفظ عنه، وسليمانُ بن جرير بعده طبقةً وقولُه مقيَّدٌ بـ«اليوم». والأصالةُ، أي أنه منشئُ المقالة لا ناقلُها، راجحةٌ بقوة: يُرجِّحها التعليلُ الشخصي المنسوب إليه، وغيابُ القول في تعريفات عصره، وتفرُّدُ سيرته بالعناصر التي تتركَّب منها المقالة. وأما الأوَّليةُ المطلقة، أي أنه لم يخطر هذا القولُ لأحدٍ قبله في مجلسٍ أو حلقة، فلا تُدَّعى؛ إذ لا يُحيط بها علمُ باحث. والذي يُدَّعى، ويُقام عليه الدليل، أن المقالةَ دخلت التاريخَ المدوَّن باسم أبي الجارود، وأن كلَّ من نُسبت إليه بعده إنما أُلحق بها لاحقًا.

المطلب السادس: تشكُّل مقالة الإمامة في فكر أبي الجارود

«وتغيَّر لما خرج زيد». أربع كلماتٍ عند النجاشي تختصر انتقالًا في حياة رجلٍ كان من أصحاب الباقر فصار رأسًا لفرقةٍ تُسمَّى باسمه[1]. وهذا المطلب يسأل سؤالًا من جنسٍ آخر: كيف تكوَّنت هذه المقالة في ذهن صاحبها؟ وهو سؤالٌ لا تُجيب عنه النصوص إجابةً مباشرة، لأن أبا الجارود لم يترك سيرةً ذاتية؛ وإنما يُعاد بناءُ قصة الفكرة على مسرح المطلب الثالث، على أن تكون كلُّ خطوةٍ فيها مشدودةً إلى نصٍّ أو قرينة، وأن يُوسَم كلُّ استنباطٍ بأنه استنباط، وأن لا يُعوَّض نقصُ النصوص بتحليلٍ نفسي لا تحمله.

المرحلة الأولى: المادة

ورث أبو الجارود من بيئته وشبكته ثلاثَ مواد. الأولى الولاءُ العلويُّ الهمدانيُّ الذي رأيناه في خارف وصفين وكرسي المختار؛ وهذه مادةٌ عاطفيةٌ لا نظرية، تُفسِّر الاستعدادَ لا المقالة. والثانية مادةُ «النص» التي يُرجَّح أنه استمدَّها من مرويات الشيعة المتداولة في الكوفة والمنسوبة إلى أهل البيت، لا من تعليمٍ ثابتٍ عن الباقر[2]: أن الحسنين ابنا رسول الله ﷺ لصلبه بآية ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ﴾،

(1) النجاشي، الرجال، ص170، رقم 448. (نصٌّ من داخل الإمامية).

(2) ورد في «اختيار معرفة الرجال» عن جعفر الصادق أن المغيرة بن سعيد «دسَّ في كتب أصحاب =

وأن عليًّا منصوصٌ عليه، وأن الوصيةَ انتقلت من علي إلى الحسن ثم من الحسين إلى علي بن الحسين؛ ففي كتب الإمامية تُروى عنه أخبارٌ ينسبها إلى الباقر في انتقال الوصية، وتفاصيلها في الحاشية[1]. فهذه مروياتٌ منسوبةٌ إلى أبي

= أبي أحاديث لم يحدث بها أبي»، وفي خبرٍ مرفوعٍ عنه في إنكار الغلو: «والله لو أقررت بما يقول فيَّ أهل الكوفة لأخذتني الأرض». الكشي، اختيار معرفة الرجال، 2: 489، الخبر 401، و2: 589–590، الخبر 538؛ وقد نبّه عليهما بدر محمد باقر، الروض الناضر في سيرة الإمام أبي جعفر الباقر: تفسيره وفقهه ومروياته (الكويت: مبرة الآل والأصحاب، 1428هـ/ 2007م)، ص225، 71. وهما شاهدان على ورود إنكار الدس والغلو في المرويات المنسوبة إلى أهل البيت، لا دليلٌ على طريق تلقّي أبي الجارود هذه الأخبار بعينها؛ لذلك أُثبت التفسير الكوفي ترجيحًا، ولم يُحكم بصحة هذين الخبرين بمجرد ورودهما.

(1) الكليني، الكافي، 1: 298 (باب الإشارة والنص على الحسن بن علي، ح2) و1: 304 (باب الإشارة والنص على علي بن الحسين، ح2). ومن ألفاظ الخبر الأول أن عليًّا رضي الله عنه لما حضره الموت «قال لابنه الحسن: ادنُ مني حتى أُسرَّ إليك ما أسرَّ رسول الله إلي، وأئتمنك على ما ائتمنني عليه»؛ وفي الثاني أن الحسين لما حضره ما حضره «دفع وصيته إلى ابنته فاطمة ظاهرةً في كتابٍ مدرج، فلما أن كان من أمر الحسين ما كان دفعت ذلك إلى علي بن الحسين». تحقيق السند: لا يثبت بهما قولٌ للباقر، ويُستفاد منهما موضعُ هذه المادة في المرويات المنسوبة إلى أبي الجارود، لا ثبوتُ تعلُّمه لها من الباقر. رواه الكليني في الأول عن علي بن إبراهيم القمي عن أبيه إبراهيم بن هاشم عن [محمد] بن أبي عمير عن عبد الصمد بن بشير عن أبي الجارود (متفق على تجريحه) عن أبي جعفر؛ وفي الثاني عن عدةٍ من أصحابه عن أحمد بن محمد [بن عيسى الأشعري] عن الحسين بن سعيد الأهوازي عن «ابن سنان»، والأظهر أنه محمد بن سنان الزاهري، عن أبي الجارود (متفق على تجريحه) عن أبي جعفر؛ ورجالُ الطريقين من رجال الإمامية، ذكر ابن حجر بعضَهم بلا جرحٍ ولا تعديل. والطريق الثاني ضعيفٌ على مبنى الإمامية أيضًا: قال النجاشي في محمد بن سنان: «وهو رجل ضعيف =

الجارود، لا برهانَ فيها على أن الباقر علَّمه هذه المقالة؛ ولا تعيِّن بنفسها زمنَ تلقّيه لها أو طريقه. والثالثة مادةُ «السيف» التي حملها إليه شيوخُه من أصحاب المختار: أن الحقَّ لأهل البيت لا يُنال إلا بالطلب، وأن القاعدَ لا يُنتظر منه شيء.

المرحلة الثانية: زيدٌ أيقونةً

ثم جاء زيد. وقد قدَّم خروجُه، في هذا التفسير، نموذجَ الإمام القائم الداعي إلى نفسه بالسيف، في مقابل أخبار النص والوصية؛ وجعل أصحابُ هذه المقالة القيامَ شرطًا ورفضوا إمامةَ القاعد. وهذان العنصران هما اللذان تشترك فيهما كلُّ أوصاف مقالة أبي الجارود: «من قام منهم ودعا إلى نفسه وجرَّد سيفه فهو الإمام المفروض الطاعة». فالذي تلقَّاه من حركة زيد شرطُ الانعقاد، لا معدنُ الاستحقاق.

= جدًّا لا يعوَّل عليه ولا يُلتفت إلى ما تفرد به» (النجاشي، الرجال، ص328، رقم 888)، ونقل الخوئي عن ابن الغضائري في أبي الجارود: «وأصحابنا يكرهون ما رواه محمد بن سنان عنه، ويعتمدون ما رواه محمد بن بكر الأرجني» [ولعله الأرحبي] (معجم رجال الحديث، 8: 333). انظر تراجمهم في: ابن حجر، لسان الميزان، 5: 477 (علي بن إبراهيم)؛ 1: 376 (إبراهيم بن هاشم)؛ 1: 598 (أحمد بن محمد بن عيسى)؛ 3: 166 (الحسين بن سعيد)؛ وابن حجر، تهذيب التهذيب، 3: 386 (أبو الجارود)؛ 9: 350 (الباقر)؛ ولا تراجم لابن أبي عمير وعبد الصمد ومحمد بن سنان الزاهري في هذه الكتب. وخبر البنوة في القمي، تفسير القمي، 1: 208–209. (نصوصٌ من داخل الإمامية، بصيغة «فيما ينسبه أبو الجارود إلى الباقر»).

المرحلة الثالثة: لحظة الافتراق

وبين الباقر وزيد وقع الافتراق. فأصحابُ الباقر الذين فارقوا زيدًا قالوا «سبق الإمام»، وعدُّوا جعفرًا إمامَهم «بعد أبيه»، أي أخذوا بمادة النص المتسلسل إلى نهايتها: إمامٌ واحدٌ معيَّن في كل عصر من ولد الحسين، قاعدًا كان أو قائمًا[1]. ويورد الكشي، في خبرٍ مرّت الإشارة إليه في المطلب الأول، تصويرًا إماميًّا لموقف أبي الجارود من هذا الافتراق[2]. والخبرُ ضعيفُ الطريق عند الإمامية أنفسهم؛ فلا يُثبت واقعةَ الافتراق ولا تحوُّلًا فكريًّا محددًا لأبي الجارود، وإنما يُستفاد منه تصويرُ الإمامية لموقفه: إذ يُنسب إليه رفضُ تعيين الباقر «إمامَ أهل الأرض»، وإحالةُ الكلمة إلى علي. أما تفسيرُ ذلك بالانتقال من

(1) الطبري، تاريخ، 7: 181.

(2) الكشي، اختيار معرفة الرجال، 2: 497، الخبر 417. تحقيق السند: خبرٌ إماميٌّ ضعيفُ الطريق، يُستفاد منه صورةُ الافتراق كما حُفظت عند الخصم لا واقعةٌ بعينها. رواه الكشي عن محمد بن الحسن البراثي وعثمان بن حامد الكشيَّين عن محمد بن زياد (وفي أسانيد مماثلة لهما عند الكشي: محمد بن يزداد الرازي) عن محمد بن الحسين [بن أبي الخطاب] عن عبد الله المزخرف عن أبي سليمان الحمار داود بن سليمان؛ ورجاله لا تراجم لهم في كتب الرجال عند أهل الحديث، وتراجمهم في كتب رجال الإمامية: وثّق النجاشي أبا سليمان الحمار («كوفي، ثقة»: النجاشي، الرجال، ص160، رقم 423) والمزخرفَ («ثقة ثقة، ثبت»: ص226، رقم 595)، فالعلة عندهم فيمن دونهما. وقال الخوئي في أخبار الذم عند الكشي، وهذا منها: «هذه الروايات كلها ضعيفة»، ثم ذهب إلى توثيق أبي الجارود (معجم رجال الحديث، 8: 335). (نصٌّ من داخل الإمامية).

النص على شخصٍ إلى النص على صنف، فاحتمالٌ تفسيريٌّ لا يثبته هذا الخبر، ولا تُعيِّنه عبارةُ النجاشي «تغيَّر» وحدها.

المرحلة الرابعة: التركيب

وها هنا تتركَّب المقالة من موادِّها. النصُّ موجودٌ لكنه ينتهي بالحسين[1]. والقيامُ شرطٌ لكنه لا يُعيِّن وحده، فإن قام رجلان من البيت لم يُعيِّن القيامُ أيَّهما الإمام؛ والحلُّ الذي يُنسب إلى أبي الجارود بشخصه هو التساوي، بالتعليل الذي مرَّ نصُّه في المطلب الرابع[2].

ويُقرِّر النوبختي العلةَ نفسها من جهة الخصم[3]. فالتساوي صمَّامُ المقالة: به تُحفظ الإمامةُ للصنف كلِّه، وبه يصير الخروجُ وحده علامةَ الإمام، وبه يُسدُّ بابُ التفاضل الذي لو فُتح لعاد التعيينُ الفردي من نافذته. وأما تعيينُ الصنف فهو موضع «البطنين»، وهو موضع المرحلتين الآتيتين.

---

(1) مسائل الإمامة، ص42، الفقرة 66؛ وقارن أبا الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص67، في افتراق الجارودية فرقتين في كيفية النص على الحسنين.

(2) مسائل الإمامة، ص43، الفقرة 67.

(3) النوبختي، فرق الشيعة، ص56؛ ومثله سعد، المقالات والفرق، ص72: «وإنما قالوا بهذه المقالة كراهةَ أن يُلزِموا الإمامةَ بعضَهم دون بعض فينتقض قولُهم إن الإمامة صارت فيهم جميعًا فهم فيها شرعٌ سواء». (نصٌّ من داخل الإمامية.)

المرحلة الخامسة: النفس الزكية والتوسعة الحسنية

تتضمن المرويات المنسوبة إلى أبي الجارود أخبارَ وصيةٍ حسينيةِ المدار، ولم يحصر الإمامةَ في ولد الحسين كما فعل الذين فارقوا زيدًا؛ وها هنا يدخل البيتُ الحسني. فالرجل روى عن عبد الله بن الحسن مباشرةً، وعاش حتى رأى الراية تنتقل من الحسيني المقتول سنة 122هـ إلى الحسني المبايَع بالأبواء سنة 126هـ والمقتول سنة 145هـ، ورأى ابنَ زيد عيسى على ميمنة الحسنيَّين، كما مرَّ في المطلب الثالث[1]. فالذين خرجوا مع زيد خرجوا بعده مع الحسنيَّين؛ ومقالةٌ تجعل الإمامةَ في ولد الحسين وحدهم كانت تُخرج النفسَ الزكية من الإمامة وتُكفِّر القائمَ به. وقد أثبت الأشعريُّ، وتبعه البغداديُّ مع اختلافٍ في اسم الثالث، أن الجارودية انتظروا بعد ذلك ثلاثةً: «محمد بن عبد الله بن الحسن» الحسني، و«محمد بن القاسم صاحب الطالقان» و«يحيى بن عمر صاحب الكوفة» الحسينيَّين؛ فمنتظَروهم من البطنين كليهما دون سائر الناس، وهذا هو سلوكُ جماعةٍ تعتقد التساوي بين البطنين اعتقادًا عمليًّا[2]. وهذا، في

(1) أمالي أحمد بن عيسى، كتاب الصلاة، باب وقت الظهر والمغرب: «عن أبي الجارود قال: حدثني عبد الله بن الحسن»؛ أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص349. وينظر المطلبان الثاني والثالث. وليس في نص المقاتل ذكرٌ لأبي الجارود، وفيه: «كان عيسى بن زيد على ميمنة محمد بن عبد الله بن الحسن يوم قتل، ثم صار إلى إبراهيم فكان معه على ميمنته حتى قتل»؛ فرؤيته لعيسى استنتاجٌ من ترتيب الوقائع لا نصٌّ في المصدر.

(2) الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص67؛ البغدادي، الفرق بين الفرق، ص23؛ والإسفراييني، =

استنباطٍ موسوم، هو «الجسر» الذي عبرت عليه المقالةُ من أخبار الوصية الحسينية إلى إدخال البيت الحسني؛ وهو في الوقت نفسه «السياج»: فالتوسعةُ إلى ولد الحسن لم تمتدَّ إلى ولد علي من غير فاطمة، ولا إلى بيت جعفر الذي روى عنه، ولا إلى العباسيين الذين بايعوا بالأبواء.

المرحلة السادسة: علة النسب ووظيفة التعميم

وبقي تعليلُ اختصاص البطنين، وفيه العناصر الثلاثة الأخيرة من الفرضية التفسيرية. العنصر الثالث أن مسارَ التعيين الفردي، الذي سلكته الكيسانيةُ بالوصية ثم الإماميةُ بالنص المتسلسل، كان يحمل في بنيته علةَ انشعابه: فكلُّ وفاةِ إمامٍ معيَّن تفتح نزاعًا على خلفه؛ وقد انشعبت الإماميةُ بعد الصادق سنة 148هـ إلى فطحيةٍ وإسماعيليةٍ وناووسيةٍ وموسوية، وبعد العسكري سنة 260هـ إلى أربع عشرة فرقةً يعدُّها النوبختي، ولم تستقر على العدد الاثني عشر إلا في منتصف القرن الرابع كما حقَّق (كولبرغ)[1]. وهذا الانشعاب متأخرٌ عن

= التبصير في الدين، ص28. والبغدادي يسمِّي الثالث «محمد بن عمر الذي خرج بالكوفة»، والمراد يحيى بن عمر على ما عند الأشعري، فإمَّا تصحيفٌ وإمَّا وهم؛ ويوافق الإسفراييني الأشعريَّ: «وزعم قوم منهم أن المنتظر يحيى بن عمر الذي قتل بالكوفة» (ص28). ومحمد بن القاسم من ولد عمر بن علي بن الحسين، ويحيى بن عمر من ولد زيد بن علي، فكلاهما حسيني؛ والنفس الزكية حسني.

(1) النوبختي، فرق الشيعة، ص66–78 (الافتراق بعد الصادق) وص96 وما بعدها (الافتراق بعد العسكري)؛ Kohlberg Etan، "From Imamiyya to Ithnāashariyya"، =

صياغة أبي الجارود، فهو شاهدٌ على منطق المسار لا سببٌ للمقالة. والعنصر الرابع أن التعميمَ في البطنين قام على علةٍ نسبية صريحة: أن الحسنين ابنا رسول الله ﷺ لصلبه، فذريتُهما ذريتُه؛ وهذه هي المادةُ التي يُحاجُّ بها الباقرُ أبا الجارود فيما ينسبه إليه في خبر القمي، وهي التي صارت عند الزيدية دليلَ الحصر: يقول المتوكل أحمد بن سليمان إن القرابةَ إلى رسول الله ﷺ أولُ ما يعدُّه من المحامد، «فكما كانا أقربَ الناس إلى رسول الله كذلك أولادُهما»، ثم: «ومن طريق النظر أن الإمامة لو كانت في جميع الناس لأدَّى ذلك إلى الفساد والالتباس، ولوُضع الشيءُ في غير أهله ... ولعسر على الناس طلبُ الإمام ... وكثُر المدَّعون للمقام»[1]. **ويُعلِّل سليمانُ بن جرير** اختيارَ الفاطميين بأن «الأعناقَ في كل عصرٍ تمدّ إليهم»[2]. **ويحتج الجارودية** في مناظرة المفيد بأن العترةَ في اللغة «اللباب والخاصة» فعترةُ النبي ورثتُه «دون غيرهم من بني

= Studies African and Oriental of School the of Bulletin 39، no. 3 (1976): 511–522: "Only in the mid-/fourth century does a tenth form of the doctrine: it is the belief that there are 12 Imams ..."؛ **ويقرِّر** (كولبرغ) أن النوبختي وسعدًا لا يُشيران صراحةً إلى أن العدد بلغ اثني عشر.

(1) المتوكل، حقائق المعرفة، ص467، 471. (شهادةٌ من داخل الزيدية؛ والتعليلُ تعليلُ المتوكل في القرن السادس، ولا يُؤرَّخ به إنشاءُ العلة في القرن الثاني إلا بقرينة تعليل أبي الجارود نفسه في مسائل الإمامة، ص43، الفقرة 67).

(2) مسائل الإمامة، ص45، الفقرة 69.

هاشم»[1]. **فالعلةُ النسبية** تُضيِّق الدائرةَ عن بني هاشم إلى ولد فاطمة، والعلةُ السياسية، وهي كثرةُ المدَّعين والالتباس، تمنع أن تُفتح على كل الناس أو على كل قريش.

والعنصر الخامس وظيفةُ التعميم. فمقالةٌ تجعل الإمامةَ في صنفٍ متساوٍ لا في شخصٍ معيَّن لا تنشعب بموت أحد؛ لأن الإمامَ فيها لا يُعرف بالوصية بل بالقيام، فإذا مات القائمُ أو قُتل لم يبقَ سؤالُ «من خلفه؟» معلَّقًا بنصٍّ مفقود، بل بقي بابُ الخروج مفتوحًا لكل من استكمل الشروط. فالتعميمُ في البطنين سدَّ بابَ الانشعاب الذي فتحه التعيينُ الفردي، وأبقى الحقَّ في بيتٍ واحدٍ لا في شخصٍ واحد؛ وهذه هي الوظيفة التي أدَّتها المقالةُ في تاريخ الزيدية بعد ذلك لقرون.

الاختبارات الإلزامية

ويلزم اختبارُ هذه القصة من أربعة وجوه قبل الحكم عليها. الأول: دعوى أن المقالةَ ردُّ فعلٍ على الدعوة العباسية بعد سنة 132هـ لا على الافتراق عن الإمامية. والجواب أن النوبختي وسعدًا يرتِّبان الفرقةَ التي سمَّيا رؤوسَها قبل

(1) المفيد، المسائل الجارودية، ص40: «قالت الجارودية: فإن العترة في اللغة هم اللباب والخاصة، من ذلك قيل: عترة المسك، يُراد به خاصته، وذلك موجبٌ لكون عترة النبي ورثتَه دون غيرهم من بني هاشم». (نصٌّ من الإمامية يحكي حجة الجارودية).

خروج زيد، ويقولان إنها «التقت» بزيد عند خروجه، وأن مسائل الإمامة يقول: «فخرجت هذه الفرقة مع زيد بن علي بن الحسين فسمَّتهم الشيعةُ الزيدية»؛ فأصحابُ أبي الجارود جماعةٌ قائمةٌ قبل الخروج عند مصدرهم[1]. **وفي المقابل يقول سعدٌ** إن الإمامَ عندهم من كانت «دعوتُه وخطبُه للرضا من آل محمد»، وهذا شعارُ الدعوة العباسية بعينه، فيُشعر بأن الصياغةَ الموصوفة تلقَّفت لغةَ ما بعد سنة 132هـ[2]. والتوترُ بين الشاهدين يُحلُّ بالتفريق بين الجذور والصياغة: جذورُ الجماعة في الوسط الشيعي الكوفي قبل الخروج، فأبو خالد الواسطي وفضيل الرسان من أصحاب الباقر كأبي الجارود، وهم

(1) النوبختي، فرق الشيعة، ص55: «فالتقوا هؤلاء مع الفرقتين اللتين قالتا إن عليًّا أفضل الناس بعد النبي فصاروا مع زيد بن علي بن الحسين عند خروجه بالكوفة»؛ سعد، المقالات والفرق، ص72؛ مسائل الإمامة، ص42: «فخرجت هذه الفرقة مع زيد بن علي بن الحسين فسمَّتهم الشيعةُ الزيدية». وفضيل بن الزبير «من أصحاب محمد بن علي» عند ابن النديم، الفهرست، 1: 640؛ وأبو خالد الواسطي (متفق على تجريحه) يروي عن الباقر عند المزي، تهذيب الكمال، 21: 604. (النوبختي وسعد نصَّان من داخل الإمامية).

(2) سعد، المقالات والفرق، ص71، الفقرة 137: «وإن كانت دعوته وخطبه للرضا من آل محمد فهو الإمام». وشعار «الرضا من آل محمد» في وصية محمد بن علي لبكير بن ماهان: أخبار الدولة العباسية، ص200. وهذه قرينةٌ لفظية على زمن الصياغة الموصوفة لا على زمن نشأة المقالة؛ على أن الشعار لم يكن عباسيًّا خالصًا، فقد رفعته ثورات زيدية لاحقة: محمد بن القاسم سنة 219هـ (الطبري، تاريخ، 9: 7)، ويحيى بن عمر سنة 250هـ (9: 268)، وأبو السرايا ومحمد بن إبراهيم (البلاذري، أنساب الأشراف، 3: 358)؛ فالقرينة تدل على زمنٍ بعد ظهور الشعار، ولا تختص بمواجهة الدولة العباسية. (نصٌّ من داخل الإمامية).

الذين «قالوا بالنص» ثم خرجوا مع زيد؛ ولا تثبت صحبتُهم للباقر أن القولَ من تعليمه؛ وصياغةُ المقالة بصنفها وتساويها وتكفير قاعدها بعد الخروج، وترسيخُها في مواجهة شعار «الرضا من آل محمد» بعد قيام الدولة. فالعباسيون لم يُنشئوا المقالة، لكنهم أعطوها خصمَها الذي صيغت ضدَّه: فإذا كان «الرضا من آل محمد» شعارًا يسع كلَّ هاشمي، فمقالةُ أبي الجارود تُجيب: الرضا من ولد فاطمة وحدهم.

الثاني: أن البتريةَ والصالحية، وهم شركاءُ زيدٍ في الخروج، لم ينتهوا إلى الصيغة نفسها. والجواب في بنية مقالتهم: فهم لا يقولون بالنص على علي، بل يُجيزون بيعةَ الشيخين «لأن عليًّا ترك ذلك لهما»، فالإمامةُ عندهم اختيارٌ وعقد؛ ومن جعل الإمامةَ اختيارًا لم يحتج إلى معدنٍ ضيق، فوسَّعوها إلى ولد علي كلهم، فهم «عندهم على السواء من أي بطن كان»، أو إلى «جميع قريش» في قول الحسن بن صالح نفسه[1]. **أما من قال بالنص** على علي وكفَّر المتقدِّمَ عليه فقد التزم أن الإمامةَ حقٌّ إلهيٌّ لا يُنال بالاختيار، فلزمه أن يُعيِّن معدنَه؛ ولما رفض التعيينَ الفردي لم يبقَ له إلا الصنف، ولما كان الصنفُ ذريةَ من نُصَّ عليهم لم يبقَ إلا البطنان. فالحصرُ في البطنين هو الموضعُ الذي يلتقي فيه النصُّ الإمامي والقيامُ الزيدي؛ ولهذا لم يصل إليه من فقد أحدَ الطرفين.

---

(1) الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص68–69؛ النوبختي، فرق الشيعة، ص57؛ ابن حزم، الفصل، 2: 89؛ 4: 77.

الثالث: ما في سيرة أبي الجارود مما يُفرِده بهذا الجمع. فقد اجتمع فيه ما لم يجتمع في أحدٍ من رؤوس الزيدية الأُول مما مرَّ في المطلب الثاني. فأبو خالد وفضيل من أصحاب الباقر لكن لا تُعرف لهما صلةٌ بالبيت الحسني، والحسنُ بن صالح الهمداني وكثيرٌ النواء لم يكونا من أصحاب الباقر على مقالة النص؛ وهذا تفرُّدٌ في الشروط لا دليلٌ على الفعل، لكنه يُعين على فهم لماذا نُسبت المقالةُ إليه دون أصحابه.

الرابع: تركُّبُ التفسيرات الأربعة التي تقدَّمت. فالتفسيرُ المنطقي، وهو أن الحصرَ في الصنف المتساوي لازمٌ لمن جمع النصَّ والقيام، يُفسِّر بنيةَ المقالة ولا يُفسِّر لماذا البطنان لا كلُّ ولد علي؛ والتفسيرُ السياسي القريب، وهو الجسر الحسني بعد مقتل زيد، يُفسِّر التوسعةَ ولا يُفسِّر السياج؛ والتفسيرُ العباسي يُفسِّر الترسيخَ بعد سنة 132هـ ولا يُفسِّر النشأة؛ والفرضيةُ الكبرى، وهي انقسامُ المطالبة الهاشمية الجامعة وتعميمُ الحق في البطنين لعلةٍ نسبية لسدِّ باب الانشعاب، تجمع الثلاثةَ في إطارٍ واحد: البنيةُ من المنطق، والدائرةُ من النسب، والتوقيتُ من السياسة. وهذا الإطارُ هو الذي يُفسِّر لماذا صارت هذه المقالةُ بالذات، دون مقالات أصحاب زيد الآخرين، المقالةَ التي بقيت.

المخطط

الشكل 2: البنية المنطقية لمقالة أبي الجارود: النص على الثلاثة، فالصنف المتساوي من البطنين، فالانعقاد بالخروج، فنفي إمامة القاعد



الأعداد بين القوسين إحالاتٌ إلى مواضع النصوص المعتمدة في المطلبين الرابع والسادس؛ والترتيب ترتيبٌ منطقي لبنية المقالة لا تسلسلٌ زمني لنشأتها.

وتنتهي قصةُ الفكرة إلى حكمٍ في أصالتها: أن مقالةَ البطنين لـم تكـن منقولـةً إلى أبي الجارود من زيدٍ ولا مـن البيـت الحسني ولا مـن البتريـة، بـل تركَّبـت في ذهنه من موادٍّ عرفها كلُّ من في طبقته، لكنه وحـده جمعهـا في قاعـدةٍ واحـدة لأن سيرتَه وحدها جمعت أطرافَها. فالأصالةُ راجحةٌ بقوة، والزمنُ بين خـروج زيـد ومقتل النفس الزكية راجح، والترسيخُ في مواجهة الدولة العباسية راجحٌ بالقرينة اللفظية. وبقي سؤالُ المطلب التالي: هل هذه المقالة هي التي تُعرِّف الفرقة؟

المطلب السابع: الجارودية في صميم الهوية الزيدية

سُئل المنصور بالله عبد الله بن حمزة، إمامُ الزيدية في اليمن في أوائل القرن السابع، عن رجلٍ «يُرضِّي عن الخلفاء ويُحسن الظن فيهم وهو من الزيدية، ويقول: أنا أُقدِّم عليًّا وأُرضِّي عن المشايخ، ما يكون حكمه، وهل تجوز الصلاة خلفه؟» فأجاب: «أن هذه مسألةٌ غير صحيحة فيتوجه الجواب عنها؛ لأن الزيدية على الحقيقة هم الجارودية، ولا يُعلم في الأئمة من بعد زيد بن علي من ليس بجارودي، وأتباعُهم كذلك ... وإنما هذا القول قولُ بعض المعتزلة يُفضِّلون عليًّا ويترضَّون عن المشايخ، فليس هذا يُطلق على أحدٍ من الزيدية ... ومن حاله ما ذكرتَ لا يُعدُّ في الزيدية رأسًا، وإنما هذا القولُ قولُ بعض المعتزلة، وصاحبُ هذا القول معتزليٌّ لا شيعي ولا زيدي»[1]. فالمنصور يُخرج من اسم

(1) حميدان، المجموع، ص52–53، ناقلًا جوابَ المنصور بالله «في بعض أجوبته الموجودة بخطه»؛ ويُعاد النصُّ بعينه ص347–348 في «المنتزع الأول من أقوال الأئمة» بقوله «وقال في بعض أجوبته الموجودة بخطه»، وقد سبق اسمُ المنصور بالله في ص343. وقد سمَّى الهادي بن إبراهيم الوزير (ت822هـ) مصدرَه: «الكاشف للإشكال في الفرق بين التشيع والاعتزال»، ورواه بلفظ «ولا نعلم في الأئمة من ليس بجارودي»: الهادي بن إبراهيم الوزير، نهاية التنويه في إزهاق التمويه، ص63–64، المسألة الأولى، [عدم انتسابه إلى الزيدية]. وقد أوردها يحيى بن حمزة أيضًا بحسب نقل إسحاق بن محمد العبدي، الاحتراس عن نار النبراس الطاعن في قواعد الأساس، ج1 (نسخة المكتبة الزيدية)، ص438، عند استطراده في فرق الزيدية؛ ولفظه: «وهذه =

«الزيدية» من كان على مقالة البترية والصالحية في الشيخين، ويجعل الزيديةَ «على الحقيقة» جارودية. وهذا المطلب يختبر الركنَين الأخيرين من أركان الأطروحة، المركزيةَ والهويةَ: هل المقالةُ التي أسَّسها أبو الجارود هي المقولةُ المركزية التي تُعرِّف الفرقةَ الزيدية، حتى يصحَّ أن يُقال إن من أسَّس المقولةَ أسَّس الفرقة؟

معيار الفرقة

ما الذي يجعل جماعةً من الناس فرقةً تُحصى في الفرق؟ الفرقة في أصل اللغة الطائفةُ من الناس[1]، لكنَّ الخلاف وحده لا يجعل كلَّ جماعةٍ فرقةً في اصطلاح أصحاب المقالات؛ وإلا كان كلُّ مجتهدٍ رأسَ فرقة. ولضبط هذا المعنى، تُعرض الخصائص الآتية، مع التمييز بين ما نصَّ عليه العلماء في حدِّ الافتراق، وما يتخذه هذا البحث من مؤشراتٍ إجرائية لتتبُّع تكوُّن الفرقة واستمرارها التاريخي.

أولًا: المفارقة في أصلٍ كليٍّ من أصول الدين

ضبط الشاطبي موضوعَ الخلاف بقوله إن الفرق «إنما تصير فرقًا بخلافها

= الحكاية قد أوردها الإمام يحيى بن حمزة». فهذه إحالة بواسطة العبدي، لا دعوى معاينة الموضع في أصل كتاب يحيى بن حمزة. (شهادةٌ من داخل الزيدية).

(1) الزبيدي، تاج العروس، 26: 290.

للفرقة الناجية في معنًى كليٍّ في الدين وقاعدةٍ من قواعد الشريعة، لا في جزئيٍّ من الجزئيات»[1]. وفي المعنى نفسه قرّر البغدادي أنَّ الذمَّ الوارد في حديث الافتراق لا يتناول المختلفين في فروع الفقه[2]. فالمعتبر هنا خلافٌ في أصلٍ جامع، لا مجرد اختلافٍ في مسألةٍ اجتهادية جزئية.

ثانيًا: صاحبُ مقالةٍ تلتفُّ حوله جماعة

لا تكفي المقالةُ دون جماعةٍ تحملها؛ فالشهرستاني، حين حصر الخلاف في قواعد أصلية، قرَّر أنَّ من انفرد بمقالةٍ في قاعدةٍ منها «عددنا مقالته مذهبًا وجماعته فرقة»، بخلاف الانفراد بمسألةٍ واحدة[3]. **وبناءً على هذا التمييز**، يتتبَّع البحث صاحبًا صاغ المقولة، وجماعةً تلقَّتها والتفَّت حولها؛ فلا يُسوِّي بين رأيٍ فرديٍّ معزول ومقالةٍ صار لها أتباع.

ثالثًا: مقولةٌ مركزية تضبط هوية الجماعة

يعتمد البحث في تعريفه الإجرائي أنَّ للفرقة مقولةً مركزية تجمعها وتميِّزها، فمن أنكرها خرج عن حدِّها وإن وافقها فيما سواها. فإذا اختلف

---

(1) إبراهيم بن موسى الشاطبي، الاعتصام، تحقيق سليم بن عيد الهلالي (السعودية: دار ابن عفان، 1412هـ/ 1992م)، 2: 712.

(2) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص6؛ ونقله: محمد عبد الرحمن المباركفوري، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.)، 7: 332.

(3) الشهرستاني، الملل والنحل، 1: 13.

أصحابُها في الجزئيات بقيت الفرقةُ واحدةً ما بقيت مقولتُها المركزية. ويقرِّب ذلك مثالُ الخوارج؛ فقد جمع فرقَهم، بحسب البغدادي، تكفيرُهم عليًّا وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين ومن رضي بالتحكيم، مع اختلافهم في مسائل أخرى[1].

رابعًا: استمرارُ حملة المقالة وتعاقبُ أجيالهم

ينظر البحث في تسلسل حملة المقولة جيلًا بعد جيل، وفي صلات التلقِّي والانتساب بينهم؛ ليميِّز استمرارَ الجماعة من مجرد ورود اسمها في كتب المقالات. وهذا مؤشرٌ على البقاء التاريخي، لا شرطٌ لإطلاق اسم الفرقة على كل جماعةٍ عند نشأتها.

خامسًا: تدوينُ المقالة وتبلورُ منهجها

يتتبَّع البحث حضورَ المقولة في كتبٍ تحفظها، ومنهجٍ يشرحها ويحتجُّ لها وينقلها إلى الأتباع. والتدوين هنا من شواهد استقرار المذهب واستمراره، ولا يلزم من فقدان كتبه وحده نفيُ وجود الجماعة التي حملته.

سادسًا: الامتدادُ في جماعةٍ أو حراكٍ أو دولة

يبحث هذا المعيار عن أثر المقولة في واقعٍ جماعي، فلا يقتصر على أسماء القائلين بها. وقد يظهر امتدادُها في جماعةٍ مستمرة، أو حراكٍ يحملها، أو دولةٍ

(1) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص55–56.

تقوم عليها؛ وهذه صورٌ بديلة للامتداد، فلا يُشترط قيامُ دولةٍ حتى تُسمَّى الجماعةُ فرقة.

وبذلك يجمع التعريفُ الإجرائي بين أصلٍ عقديٍّ مميِّز، وصاحبِ مقالةٍ وجماعةٍ تحملها، وشواهدِ استمرارٍ وتدوينٍ وامتداد. وليس الاسمُ في ذاته ركنًا؛ فقد تُسمَّى الفرقةُ بغير مؤسسها كما سُمِّيت الزيديةُ بزيد. ولا تُنسب هذه الخصائص جميعًا إلى الشاطبي أو الشهرستاني؛ فنصوصهما تؤسِّس للتمييز بين الخلاف الكلي والجزئي، وبين المقالة والجماعة، وأما مؤشرات الاستمرار والتدوين والامتداد فمن أدوات هذا البحث في دراسة الفرقة تاريخيًّا.

المقولة المركزية من نصوص الزيدية أنفسهم

تقدَّمت في المطلب الرابع شهاداتُ الزيدية المتعلقة بنسبة الحصر إلى أبي الجارود؛ والمقصود هنا بيانُ موقع مركزية البطنين في تعريف الزيدية لأنفسهم، بنصوصٍ تضيف إلى تلك الشهادات ولا تعيدها. يقول الهادي إلى الحق في «المجموعة الفاخرة»: «ثم يجب عليه أن يعلم أن الإمامة لا تجوز إلا في ولد الحسن والحسين»[1]. **ويحكي حميدان بن يحيى** في القرن السابع سؤالَ معترضٍ: «من مذهب الزيدية ... أن الإمام يجب أن يكون من أحد البطنين بعد علي ... ما حجتُهم على ذلك؟»، فيُجيب: «فللزيدية المحققين على ذلك

(1) مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي، ص58، في «كتاب فيه معرفة الله عز وجل».

خمسة أدلة، وهي العقل والكتاب والسنة وإجماع الأمة وإجماع العترة»[1].

ويُجمل ابن المرتضى في القرن التاسع حدَّ الزيدية: «يجمع مذهبَهم تفضيلُ علي وأولويتُه بالإمامة، وقصرُها في البطنين، واستحقاقُها بالفضل والطلب لا بالوراثة، ووجوبُ الخروج على الجائرين، والقولُ بالتوحيد والعدل والوعيد»[2]. **ويُصرِّح محمد بن يحيى مداعس**، بعد تقرير حصر الإمامة في البطنين: «وهذا مذهب العترة عليهم السلام وجميع الزيدية كذلك»[3].

الزيدية السياسية والزيدية العقدية: إشكالية الاسم والمعتقد

لا يلزم من دخول البترية والصالحية في اسم الزيدية أن يكون الحصر في البطنين مقولةً جامعةً لكل من حمل الاسم منذ البداية. ففي المصادر ثلاثةُ أوصافٍ تتجاور حتى تُحسب شيئًا واحدًا: القولُ بالسيف، والانتسابُ إلى زيدٍ في الخروج، والقولُ بمقالة أبي الجارود. فهل كان اسم «الزيدية» في أول أمره

---

(1) حميدان، المجموع، ص441.

(2) ابن المرتضى، البحر الزخار، ج1، ص40، كتاب الملل والنحل، باب الفرق الإسلامية، مسألة «والشيعة ثلاث فرق». والنص فيه بلفظ «يجمع مذهبهم»، ويشتمل على «لا بالوراثة» و«والقول بالتوحيد والعدل والوعيد»؛ وهو أوسع من الصيغة التي ينقلها المعراج.

(3) محمد بن يحيى مداعس، الكاشف الأمين عن جواهر العقد الثمين، ج2، ص267، الباب الثالث، فصل «في الكلام في أن الإمامة محصورة في أهل البيت عليهم السلام من بعد الحسنين»، عند شرح قوله: «محظورة على من عدا أولاد السبطين».

أوسعَ من المقالة التي استقرَّ عليها؟ وإن كان، أفينقض ذلك دورَ أبي الجارود في تأسيسها؟

يبدأ الجواب من السيف قبل الاسم؛ لم يكن الخروج على الجائر في القرنين الأول والثاني علامةَ فرقة؛ كان خلافًا بين العلماء أنفسهم. خلع أهلُ المدينة يزيدَ سنة 63هـ، فجمع ابن عمر ولده وقال: «وإني لا أعلم غدرًا أعظم من أن يُبايَع رجل على بيع الله ورسوله ثم يُنصب له القتال»[1]. **وبعد نحو عشرين سنة**، في روايةٍ عن مالك بن دينار وكان فيهم، «خرج مع ابن الأشعث خمسمائة من القراء كلهم يرون القتال»، منهم سعيد بن جبير والشعبي وعبد الرحمن بن أبي ليلى؛ وكان الحسن البصري يومئذ «ينهى عن الخروج على الحجاج ويأمر بالكف»، وأخوه سعيد «يحضِّض»[2]. **فالمذهبان متعاصران** منذ الفتن الأولى، ولا يُعرف لأحدهما سبقٌ يُؤرَّخ. ثم رجَّحت الهزائمُ كفَّةَ الكف؛ يقول أيوب السختياني: «ما صُرع مع ابن الأشعث أحد إلا رُغب له عن مصرعه، ولا نجا منهم أحد إلا حمد الله الذي سلَّمه»[3]. وبقي القول بالسيف مع ذلك

(1) البخاري، الصحيح، كتاب الفتن، 9: 57، رقم 7111.

(2) خليفة، تاريخ، ص287، عن أبي الحسن [المدائني] عن الحسن الجفري عن مالك بن دينار؛ ويشهد لأصله «تسمية القراء الذين خرجوا مع ابن الأشعث» عنده، ص286–287، و«كتيبة القراء» عند الطبري، تاريخ، 6: 350. وخبر الحسن وأخيه: ابن سعد، الطبقات الكبير، 9: 164–165.

(3) خليفة، تاريخ، ص287. وعند ابن سعد، الطبقات الكبير، 9: 165، عن ابن عون: «كان مسلم بن يسار أرفع عند أهل البصرة من الحسن حتى خفَّ مع ابن الأشعث وكفَّ الحسن، =

حيًّا إلى أول القرن الثالث؛ يقول بشر بن الحارث (ت227هـ) ببغداد: «هات من لم يرَ السيف من أهل زمانك، كلهم أو عامتهم إلا قليل»؛ وهي كلمةُ عابدٍ يستكثر ما يكره، لا إحصاء. وكان أحمد بن حنبل، معاصرُه، «ينكر الخروج على الأئمة» ويقول: «لا أرى ذلك، ولا آمر به»[1]. **ولخَّص ابن حجر** المسار كله: «وهذا مذهبٌ للسلف قديم، لكن استقر الأمر على ترك ذلك لما رأوه قد أفضى إلى أشدَّ منه»[2].

ومن رأى السيف لم يكن شيعيًّا بالضرورة، فضلًا عن أن يكون جاروديًّا. سأل عثمانُ بن أبي شيبة أبا نعيم الفضل بن دكين، محدِّثَ الكوفة: «من هؤلاء الذين تركتهم من أهل الكوفة كانوا يرون السيف والخروج على السلطان؟» فقال: «على رأسهم أبو حنيفة، وكان مرجئًا يرى السيف»[3]. فرأسُ أهل السيف

= فلم يزل أبو سعيد في علوٍّ منها بعدُ، وسقط الآخر».

(1) العقيلي، الضعفاء الكبير، 1: 231–232، من رواية محمد بن المثنى صاحبِ بشر، وأبو نصر فيه كنيتُه؛ ونقله المزي، تهذيب الكمال، 6: 182، بإسقاط «أو عامتهم». والخبر فردٌ، وسياقه ذمٌّ من «يرون السيف». وقول أحمد: أبو بكر أحمد بن محمد الخلال، السنة، تحقيق عطية الزهراني (الرياض: دار الراية، 1410هـ/ 1989م)، 1: 132–133، رقم 89. وهو غيرُ أحمد بن نصر الخزاعي الذي أُخذت له البيعة ببغداد سنة 231هـ (الطبري، تاريخ، 9: 135).

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب، 2: 288، في ترجمة الحسن بن صالح.

(3) ابن أبي شيبة، «مسائل ... عن شيوخه»، ص128–129، رقم 82. ووصفُ أبي حنيفة بأنه «مرجئ يرى السيف» مرويٌّ كذلك عن وكيع وأبي إسحاق الفزاري وأبي عوانة: عبد الله بن أحمد بن حنبل، السنة، تحقيق محمد بن سعيد القحطاني (الدمام: دار ابن القيم، =

بالكوفة، عند أبي نعيم، مرجئٌ لا شيعي. وبالسيف عابه الأوزاعي: «احتملنا عن أبي حنيفة كذا ... حتى جاء السيف على أمة محمد ﷺ، فلما جاء السيف على أمة محمد ﷺ لم نقدر أن نحتمله»[1]. وقد أمدَّ أبو حنيفة زيدًا بالمال ولم يخرج معه، وقال: «لست أقوى على الخروج»؛ ثم كان سنة 145هـ «يجهر في أمر إبراهيم» بن عبد الله «جهرًا شديدًا، ويفتي الناس بالخروج معه»، فتعيبه المرجئة[2]. والحسن بن صالح بن حي قال فيه الثوري: «ذاك رجلٌ يرى السيف على أمة محمد ﷺ»، وهو مع ذلك ثقةٌ عند أحمد وابن معين، أخرج له مسلم؛ وكان سيفُه رأيًا لم يُسَلّ: يقول الذهبي: «ما قاتل أبدًا»، ويروي عنه يحيى بن آدم: «ولا أخرج إلا مع إمامٍ فيه شرائع السنن كلها»[3]. ووُصف بالسيف من لم

= 1406هـ/ 1986م)، 1: 207، رقم 325؛ العقيلي، الضعفاء الكبير، 4: 283؛ الخطيب، تاريخ بغداد، 15: 530.

(1) عبد الله بن أحمد، السنة، 1: 185، رقم 242، من طريق ابن المبارك عنه؛ وبمعناه: 1: 187، رقم 250؛ 1: 222، رقم 382. وساقه الجصاص بلا إسناد وفسَّره بـ«قتال الظلمة»: أحمد بن علي الجصاص، أحكام القرآن، تحقيق محمد الصادق قمحاوي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1405هـ)، 1: 86–87.

(2) البلاذري، أنساب الأشراف، 3: 435؛ ويوافقه خبرُ فضيل بن الزبير عند أبي الفرج، مقاتل الطالبيين، ص141، على ضعف طريقه. وأمره مع إبراهيم: المصدر نفسه، ص310، عن أبي نعيم عن زفر بن الهذيل.

(3) العقيلي، الضعفاء الكبير، 1: 230، من رواية أبي نعيم نفسه؛ المزي، تهذيب الكمال، 6: 186–187؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، 7: 371؛ الخلال، السنة، 1: 136–137، رقم 94. وقال ابن حجر: «والحسن مع ذلك لم يخرج على أحد» (تهذيب التهذيب، 2: 288).

يُنسب إلى تشيُّع: علي بن أبي طلحة، قال فيه أبو داود: «له رأي سوء، كان يرى السيف»[1]. فالسيفُ في لسان النقاد وصفٌ لموقفٍ من السلطان، يُجرح به قومٌ ويُحتمل من آخرين، ويُنسب صاحبُه مرةً إلى الإرجاء ومرةً إلى التشيع؛ وليس هو في شيءٍ من ذلك قولًا في معدن الإمامة.

وعلى هذه الأرض وقع اسم «الزيدية». سُئل عيسى بن يونس السبيعي الكوفي (ت187هـ) عن الرافضة والزيدية، فذكر أن الرافضة سألوا زيدًا البراءة من أبي بكر وعمر فأبى فرفضوه، ثم قال: «وأما الزيدية فقالوا: نتولاهما ونبرأ ممن يتبرأ منهما، فخرجوا مع زيد، فسُميت الزيدية»[2]. وبمثله علَّله مصعبٌ الزبيري (ت236هـ)، وهو أقدم من علَّل الاسم في كتابٍ واصل: تفرَّقت الشيعة عن زيد «إلا نفرًا، فنُسبوا إلى الزيدية؛ ونُسب من تفرق عنه إلى الرافضة، يزعمون أنهم سألوه عن أبي بكر وعمر؛ فتولاهما؛ فرفضته الرافضة؛ وثبت معه قوم؛ فسُمُّوا بالزيدية»[3]. **وعند البلاذري** أن زيدًا «واعد أصحابه الزيدية الذين

---

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، 13: 380.

(2) ابن عساكر، تاريخ دمشق، 19: 464، من طريق يعقوب بن شيبة عن أحمد بن داود الحداني عنه؛ وعلَّقه المزي، تهذيب الكمال، 10: 97. وقيل في وفاة عيسى: 191هـ؛ وهو ممن خرج إلى إبراهيم سنة 145هـ في قول أبي نعيم: أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص306.

(3) مصعب بن عبد الله الزبيري، نسب قريش، عُني بنشره إ. ليفي بروفنسال، ط3 (القاهرة: دار المعارف، د.ت.)، ص61. وأقدمُ ما وقفت عليه من ورود اللفظ في كتابٍ واصل: مؤرج بن عمرو السدوسي (ت195هـ)، حذف من نسب قريش، تحقيق صلاح الدين المنجد (القاهرة: مكتبة دار العروبة، 1960م)، ص16، في ولد علي: «زيد بن علي بن حسين، الذي تُنسب إليه الزيدية».

وافقوه على تولي أبي بكر وعمر».[1] فالاسمُ في أقدم تعليلٍ له اسمُ ثباتٍ مع رجلٍ في خروجه، يقابل اسمَ الرفض، وحدُّه تولِّي الشيخين. وهو تعليلُ من جاء بعد زيدٍ بجيلٍ فأكثر، لا شهادةٌ على أن أهل سنة 122هـ تسمَّوا به.

ثم يجري الاسم في الأخبار على كل من نهض مع قائمٍ من آل أبي طالب: مع يحيى بن زيد، ومع عبد الله بن معاوية الجعفري كما مرَّ في المطلب الثالث؛ ومعه خرج محدِّثُ الكوفة منصور بن المعتمر بعد أن فاته زيد[2]. **وفي سنة 145هـ** ولَّى إبراهيم بن عبد الله هارونَ بن سعد العجلي واسطًا «وضمَّ إليه جيشًا كثيفًا من الزيدية، فأخذها وتبعه الخلق، ولم يتخلف أحد من الفقهاء»، وكتب إليه أبو حنيفة أن يقصد الكوفة «ليعينه الزيدية»؛ وبعدها كان عيسى بن زيد يجتمع بالكوفة مع الحسن وعلي ابني صالح وإسرائيل بن يونس «في جماعة من الزيدية»[3]. وليس في هؤلاء المسمَّين من ثبت عنه نصٌّ ولا حصر: فهارون بن سعد «رأس الزيدية» عند ابن قتيبة، وهو عند النوبختي رأسُ «العجلية» من ضعفاء الزيدية؛ والحسن بن صالح، وقد مرَّ في المطلب الخامس أن أقدم الشواهد ينفي عنه الحصر، هو الذي «بان ... عند الزيدية من بينها» عند

---

(1) البلاذري، أنساب الأشراف، 3: 437.

(2) الطبري، تاريخ، 7: 189 (يحيى)؛ أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص140، من قول أبي نعيم (منصور).

(3) أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص308، عن هشام بن محمد [الكلبي]؛ ص314، من طريق أبي نعيم ومن طريق عمر بن شبة؛ ص352، عن جعفر الأحمر وهو من أهل المجلس.

الجاحظ، والجاحظ يقسم الشيعة رجلين: «زيدي ورافضي»، ويحكي عن الزيدية «مذهب من لا يجعل القرابة والحسب سببًا إلى الإمامة»[1]. وعدَّ البلخي في «رجال الزيدية» وكيعَ بن الجراح ويحيى بن آدم والفضل بن دكين، وقال: «وقد ذُكر عن أبي حنيفة أنه كان يذهب مذهب البترية»[2]. وبهذا المعنى الواسع عرَّفها أهل الحديث: ففي النص المنسوب إلى سفيان الثوري تُعرَّف الزيدية بأنهم «يرون القتال مع من خرج من أهل البيت حتى يغلب أو يُغلب»[3].

(1) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ط2 (بيروت: المكتب الإسلامي ومؤسسة الإشراق، 1419هـ/ 1999م)، ص123؛ النوبختي، فرق الشيعة، ص57؛ عمرو بن بحر الجاحظ، العثمانية، تحقيق عبد السلام محمد هارون (بيروت: دار الجيل، 1411هـ/ 1991م)، ص265؛ الجاحظ، «مقالة الزيدية والرافضة»، في رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1384هـ/ 1964م)، 4: 311، 317.

(2) البلخي، المقالات، ص116–117؛ وعدَّ في الباب نفسه من «خرج على الحجاج» ومن خرج مع محمد وإبراهيم ابني عبد الله.

(3) الآجري، الشريعة، 5: 2551–2552، رقم 2062، من رواية عبد الصمد بن حسان عن سفيان الثوري: «حدثنا أبو عبد الله بن مخلد العطار، قال: حدثنا أبو موسى هارون بن مسعود الدهقان [كذا، وعند غيره: الدهان]، قال: حدثنا عبد الصمد بن حسان، قال: قال سفيان الثوري: اتقوا هذه الأهواء المضلة...»، وفيه: «وأفضلهم الزيدية، وهم ينتفون من عثمان وطلحة والزبير وعائشة أم المؤمنين، ويرون القتال مع من خرج من أهل البيت حتى يغلب أو يُغلب». وأخرجه عمر بن أحمد بن شاهين، شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن، تحقيق عادل بن محمد (مصر: مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، 1415هـ/ 1995م)، ص27، رقم 15، عن ابن مخلد بإسناده مختصرًا دون ذكر الشيعة. تحقيق السند: إسناده ليِّن، فردٌ مداره على هارون بن مسعود الدهان المؤذن (ت266هـ)، =

ويوافقه معنى ما رُوي عن يوسف بن أسباط وما قرَّره حربٌ الكرماني وابن قتيبة وغيرهما من أئمة أهل السنة في وصف الزيدية؛ فمدار هذه التعريفات التبرؤُ من عثمان وطلحة والزبير وعائشة، والقتالُ مع كل من خرج «من ولد علي برًّا كان أو فاجرًا» عند حرب ويوسف بن أسباط، والانتسابُ إلى زيد والخروجُ «مع كل من خرج» عند ابن قتيبة؛ وليس في شيء منها اشتراط البطنين[1].

= ترجمه الخطيب ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا (الخطيب، تاريخ بغداد، 16: 39–40، رقم 7312)؛ وابن مخلد ثقة، وصفه الخطيب بأنه «موثوق به في العلم... موصوف بالأمانة» (تاريخ بغداد، 4: 499–500، رقم 1673)؛ وعبد الصمد بن حسان المروروذي «خادم سفيان»، قال أبو حاتم: «صالح الحديث صدوق» (ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 6: 51، رقم 272)، وقال الذهبي: «صدوق إن شاء الله» (ابن حجر، لسان الميزان، 5: 185، رقم 4783)، وقوله «قال سفيان» محمولٌ على السماع لملازمته إياه. ويشهد لمضمونه قول يوسف بن أسباط، صاحب الثوري، بإسنادٍ متصل عند حرب الكرماني بلفظٍ قريبٍ جدًّا في أصناف الشيعة (انظر الحاشية التالية)؛ فأصل هذا التعريف ثابتٌ عن طبقة أصحاب الثوري، وأما لفظ «من أهل البيت» ونسبته إلى سفيان بعينه فمحتمل لا يُقطع به.

(1) حرب بن إسماعيل الكرماني، مسائل حرب الكرماني: من كتاب النكاح إلى نهاية الكتاب، تحقيق فايز بن أحمد حابس (رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1422هـ)، 3: 1185، عن يوسف بن أسباط: «حدثنا أبو محمد عبد الله بن خبيق الأنطاكي، قال: سمعت يوسف بن أسباط يقول: أما الشيعة فهم أصناف... وأصل الشيعة الزيدية وهم الخشبية، وهم الذين يتبرءون من عثمان بن عفان وطلحة والزبير وعائشة، ويرون القتال مع كل من خرج من ولد علي برًّا كان أو فاجرًا حتى يغلب أو يُغلب»؛ وتقرير حرب نفسه فيما حكاه عن أصحاب الأثر، 3: 981: «والزيدية: وهم رافضة، وهم الذين يتبرءون من عثمان وطلحة والزبير وعائشة، ويرون القتال مع كل من خرج من ولد علي برًّا كان أو فاجرًا حتى يغلب أو يُغلب»؛ =

فالزيدية في هذه النصوص اسمٌ لحلفِ خروجٍ يجمع من فرَّقتهم العقائد: المرجئَ والمحدِّثَ والمعتزليَّ والشيعي. وقد وعى ذلك أصحابُ المقالات حين قالوا في الذين صاروا مع زيد: «فسُمُّوا كلهم في الجملة الزيدية إلا أنهم مختلفون فيما بينهم»[1]. وفي جوف هذا الاسم الجامع كانت مقالةُ أبي الجارود شيئًا آخر يُعرف باسم صاحبه. فأبو نعيم الذي تُروى عنه تسميةُ أنصار إبراهيم «الزيدية»، ويجعل رأسَ أهل السيف مرجئًا، هو الذي عرَّف راويَين بأنهما «من

= عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المعارف، تحقيق ثروت عكاشة، ط2 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992م)، ص623: «الزيدية: هم منتسبون إلى زيد بن علي المقتول، وهم أقل الرافضة غلوًّا، غير أنهم يرون الخروج مع كل من خرج». تحقيق السند (قول يوسف بن أسباط): متصلٌ بالسماع، حسنٌ في بابه؛ عبد الله بن خبيق زاهدٌ معروف «استفاد من يوسف بن أسباط» (عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، صفة الصفوة، تحقيق أحمد بن علي [القاهرة: دار الحديث، 1421هـ/ 2000م]، 2: 420، رقم 804)، ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا (ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 5: 46، رقم 216)، واعتمد هذه السلسلة في أقوال الثوري (الجرح والتعديل، 1: 86، في تقدمة المعرفة)، وقال المعلمي: «أما صلاحه فمشهور، وأما روايته فلم يغمزه فيها أحد» (عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تعليق محمد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة، ط2 [د.م.: المكتب الإسلامي، 1406هـ/ 1986م]، 2: 509، رقم 120). ولا يضرُّه ضعفُ يوسف في الحديث، فقد قال فيه أبو حاتم: «كان رجلًا عابدًا، دفن كتبه، وهو يغلط كثيرًا» (الجرح والتعديل، 9: 218)؛ لأنه هنا قائلٌ لا ناقل. ولم أجد له طريقًا آخر، ويشهد له النص المنسوب إلى شيخه سفيان الثوري عند الآجري (الشريعة، 5: 2551–2552).

(1) النوبختي، فرق الشيعة، ص55؛ ومثله سعد، المقالات والفرق، ص72، فقرة 140.

أصحاب أبي الجارود» كما مرَّ في المطلب الرابع؛ فعند محدِّثٍ كوفيٍّ واحد اسمٌ عامٌّ للخارجين واسمٌ خاصٌّ لحلقةٍ فيهم. ومثله سنة 199هـ: الحسن بن الهذيل، وهو فيما يظهر الذي قال فيه المرادي «على مذهب أبي الجارود» كما يأتي في المطلب الثامن، ينادي الناس في وقعةٍ لأبي السرايا: «يا معشر الزيدية»[1]. **وفي خبر سنة 251هـ** الآتي هناك يُعطف أحدُ الاسمين على الآخر: «من الجارودية والزيدية». وما تمتاز به هذه الحلقة عند واصفيها ليس الخروج، فهو مشتركٌ بينها وبين البترية، وإنما النصُّ على الثلاثة وحصرُ الإمامة بعد الحسين في ولد الحسن والحسين. وهذا التمييز تحليليٌّ لا زمني: فالمصادر التي سمَّت رؤوس الجارودية تجعلهم قائمين عند خروج زيد، وقد مرَّ في المطلب السادس الفرقُ بين جذور الجماعة وصياغة المقالة. فلا يثبت اعتقادُ البطنين لأحدٍ بأنه رأى السيف، ولا بأنه نصر زيدًا، ولا بأنه سُمِّي زيديًّا: لا لأبي حنيفة، ولا للثوري الذي رُوي فيه «فارقني سفيان على أنه زيدي» وهو الذي عاب الحسن بن صالح بالسيف، ولا لأبي نعيم الذي نُسبت إليه «الدكينية» ولا يُحفظ عنه، فيما وقفت عليه، قولٌ في الإمامة[2]. والمشاركة في نصرة خارجٍ لا تستلزم اعتقاد إمامته؛ فالشاهد من هذه الأخبار اتساعُ الانتماء السياسي، لا

(1) أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص430.

(2) أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص141، من قول أبي عوانة، و«سفيان» فيه غير منسوب، والأظهر أنه الثوري؛ ولم أقف عليه عند غيره. **وقال الذهبي**: «وكان في أبي نعيم تشيع خفيف» (سير أعلام النبلاء، 10: 151).

القطع باعتقاد المشاركين إمامةَ كل من ناصروه[1].

فليس محلُّ النزاع دخولَ البترية والصالحية في مسمَّى الزيدية تاريخيًّا، وإنما محلُّه: أيُّ مقالةٍ استقرت عليها الإمامة الزيدية التي يبحث الكتاب نشأتها؟ وأقوى ما يُعترض به هنا قراءةُ (حيدر): أن أصحاب زيد كانوا بتريةً كلهم أو جلَّهم، وأن «البترية» و«الجارودية» وصفان صاغهما أصحاب المقالات لتفسير تحوُّلٍ وقع بين منتصف القرن الثاني وأوائل الثالث، فلا جارودية تُذكر عند خروج زيد[2]. وهذه القراءة تشهد لاتساع الاسم الأول بأكثر مما يطلبه هذا المبحث، ولا تنقض نسبةَ المقالة: فقوائمُ رؤوس الفرقتين كوفيةٌ من النصف الثاني للقرن الثاني على ما حقَّقه (ويفر)، وشهادةُ أبي نعيم من خارج كتب

(1) العلوي، الجامع الكافي، ج8، ص162، كتاب السيرة، مسألة المعدن الذي تجوز فيه الإمامة [3285]. يسبق السؤالَ المقتبسَ قولُ أحمد بن عيسى: «الدعوة إلى الرضا من آل محمد»، وسؤالُ محمد: «من ولد الحسن والحسين؟ قال: نعم». ثم سأله عن الإمامة في رجل من ولد علي من غير ولد فاطمة أو من ولد جعفر أو العباس، فأجاب: «نعم، إذا كان يدعو إلى الرضا»، ثم: «وأنا أرخص»، ثم: «الذي يقوم هو الرضا، ولكنها دعوة جامعة». فالسؤال الأول قرينة صريحة على تقييد الرضا بولد الحسن والحسين، ويُقرأ معه الترخيص في السؤال الثاني؛ ويحتمل السياق التمييز بين القائم بالدعوة والإمام المدعو إليه، فلا يكفي اقتطاع الجواب الثاني للجزم بتجويز الإمامة المستقرة في غير الفاطمي.

(2) Haider Najam, The Origins of Shīʿa Identity, Ritual, and Sacred Space: Eighth Century K-ūfa (Cambridge: Cambridge University Press, 2011), 192, 196–199, 213–214; وعبارته (ص192): "Zaydism evolved gradually from one orientation (Batrī) to another (Jārūdī)."

الفرق؛ وإنما تنازع في زمن الصياغة وفيمن حمل المقالة إلى الأئمة، وذلك موضوع المطلبين السادس والثامن[1]. **والحكم:** ثابتٌ بدرجةٍ عالية أن القول بالسيف أوسعُ من الانتماء الجارودي، وأن اسم الزيدية جرى في القرنين الثاني والثالث على حلفِ خروجٍ متعدِّد العقائد، أكثرُ من سُمِّي من رجاله على غير مقالة أبي الجارود.

وخلاصة هذا المبحث أن الزيدية، في طورها الأول، كانت حلفًا سياسيًّا للخروج على الجور، لا فرقةً عقديةً يجمعها مذهبٌ مخصوص في الإمامة. فقد اجتمع تحت اسمها السنيُّ والشيعيُّ والمعتزليُّ، والفقيهُ والمحدِّثُ، على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونصرة زيد، ثم نصرة القائمين من العلويين؛ وكان الجامع بينهم موقفًا من السلطة، لا اتفاقًا على النصِّ أو حصر الإمامة في البطنين. فلا يثبت لأحدٍ منهم القولُ بهذه المقالات لمجرد خروجه مع زيد أو اندراجه في اسم الزيدية. وكانت نصرة العلويين، في هذا الإطار، نصرةً لأبرز البيوت المنافسة على السلطان، في مواجهة بني أمية وغيرهم، بما في ذلك الفروع الأخرى من بني هاشم؛ ولم تكن بذاتها إقرارًا بحقٍّ وراثيٍّ مقصورٍ على

---

(1) Weaver، a in Iraqi HeresiographyīSh، 660، 676–678؛ وعنده أن تقديم الجارودية على خروج زيد في كتب الفرق أثرٌ لـ "l ūAb of significance later the descendants intellectual his and dūrāJ" (678). ومبنى قراءة حيدر مقارنةُ أسانيد أحاديث الأحكام، لا نصوص الإمامة. ولنموذج اندماج الاتجاهين: Madelung، "Zaydiyya"، 477.

ذرية الحسن والحسين. وعلى هذا يُفهم اسم «الزيدية»: نسبةً إلى زيد الذي قاد الخروج واجتمع حوله أنصاره، لا إلى منظومةٍ عقديةٍ موحَّدةٍ انعقد عليها اتفاقهم.

أما التشكُّل العقدي الذي استقر عليه المذهب لاحقًا، فينسب هذا البحث تأسيسَ مقالته المركزية إلى أبي الجارود، الذي صاغ نظرية حصر الإمامة بعد الحسين في ولد الحسن والحسين. ولم تكن هذه النظرية هي الجامعَ للحلف الأول، وإنما كانت مقالةَ اتجاهٍ داخله، ثم غلبت حتى صارت حدًّا للمذهب. وهنا تغيَّر المسار: من حلفٍ سياسيٍّ واسعٍ يجمع المختلفين في الاعتقاد على مقاومة الجور ونصرة الخارجين من العلويين، إلى مذهبٍ عقديٍّ يخصُّ البطنين بحق الإمامة. وجوهرُ هذا التحوُّل، بحسب أطروحة هذا البحث، أن النصرة السياسية صارت اختصاصًا عقديًّا بالنسب. وبذلك يُفصل بين زيد، الذي أعطى الحركة اسمها وقيادة خروجها، وأبي الجارود، الذي وضع المقالة التي غلبت عليها وحدَّدت هويتها العقدية اللاحقة.

نقد تقسيم أصحاب المقالات

وإذا كان الحصرُ هو المقولة المركزية، احتاج تقسيمُ أصحاب المقالات الزيديةَ إلى جارودية وسليمانيةٍ وبتريةٍ وصالحية إلى قراءةٍ على المعيار. يجعلها الأشعري ست فرق، والبغدادي والإسفراييني والشهرستاني ثلاثًا، والخوارزمي خمسة أصناف فيهم «الخشبية» الذين «خرجوا على السلطان مع المختار»

و«الدكينية» أصحابُ الفضل بن دكين، والملطي أربعًا فيهم معتزلةُ بغداد، والمسعودي يذكر «الزيدية من معتزلة البغداديين القائلين بإمامة المفضول»، وابن النديم يقول: «أكثر علماء المحدثين زيدية، وكذلك قومٌ من الفقهاء المحدثين مثل سفيان بن عيينة وسفيان الثوري وجِلَّة المحدثين»[1]. فإذا كان سفيانُ الثوري زيديًّا والجاحظُ زيديًّا وأبو الجارود زيديًّا، فالاسمُ عند أصحاب المقالات ليس اسمَ فرقةٍ بالمعيار، بل اسمٌ لكل من رأى الخروج مع قائمٍ من آل أبي طالب، سنيًّا كان أو معتزليًّا أو شيعيًّا. ومنهجُهم في تكثير الفرق معلوم: كلُّ من قال قولًا عُدّ فرقة، فالعجليةُ أصحابُ هارون بن سعيد العجلي فرقة، والنعيميةُ أصحابُ نعيم بن اليمان فرقة، واليعقوبيةُ أصحابُ «رجلٍ يُدعى يعقوب» فرقة؛ وهذا تصنيفٌ للأقوال لا تاريخٌ للجماعات[2]. **وقد نفى ابنُ حزم** أن يكون الحسن بن حي زيديًّا، بأن الزيدية جميعًا يجعلون الإمامة «في جميع

---

(1) الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص66–69 («والزيدية ست فرق»)؛ البغدادي، الفرق بين الفرق، ص22 («الزيدية منهم ثلاث فرق»)؛ الإسفراييني، التبصير في الدين، ص27؛ الشهرستاني، الملل والنحل، 1: 157؛ الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص48–49؛ محمد بن أحمد الملطي، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، تعليق محمد زاهد الكوثري (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، 1388هـ/ 1968م)، ص33–34؛ علي بن الحسين المسعودي، التنبيه والإشراف، تصحيح عبد الله إسماعيل الصاوي (القاهرة: دار الصاوي، د.ت)، ص198؛ ابن النديم، الفهرست، 1: 639، 641.

(2) النوبختي، فرق الشيعة، ص57: «فسموا العجلية وهم أصحاب هارون بن سعيد العجلي»، ويعدّه صاحب مسائل الإمامة، ص43، فقرة 68، في رؤوس البترية؛ الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص69 (النعيمية واليعقوبية).

ولد علي»، كما مرَّ في المطلب الرابع، وهو تعميمٌ منه خالفه فيه من هو أعلمُ منه بالزيدية[1].

وبمعيار الفرقة يظهر أن «البترية» و«الصالحية» و«السليمانية» مقالاتُ أفرادٍ لا فرق. فرجالُ البترية، كثيرُ النواء والحسنُ بن صالح الهمداني وسالمُ بن أبي حفصة والحكمُ بن عتيبة وسلمةُ بن كهيل وأبو المقدام، كلُّهم من رجال القرن الثاني. ومن رجال هذه الاتجاهات سليمانُ بن جرير الذي دعا له يحيى بن خالد البرمكي[2]. ولم تقم باسم البترية جماعةٌ مقاتلة ولا دولة، على حين خرجت الجارودية جماعةً مسمَّاةً بمكة وسواد الكوفة والطالقان، وقامت على مقالتها دولُ اليمن وطبرستان والديلم. فالذي يُسمِّيه أصحابُ المقالات «البترية» اتجاهٌ في الحكم على الشيخين داخل الزيدية الأولى، تمثَّل في أفرادٍ من محدِّثي الكوفة؛ وليس فرقةً بالمعيار.

---

(1) ابن حزم، الفصل، 4: 77، وسياقه نفيُ أن يكون الحسن بن حي على مذهب الزيدية، وإثباتُ ما حكاه هشام بن الحكم من أن مذهبه الإمامة في جميع ولد فهر: «وهذا الذي لا يليق بالحسن بن حي غيره»؛ ومنه: «وجميع الزيدية لا يختلفون في أن الإمامة في جميع ولد علي بن أبي طالب من خرج منهم يدعو إلى الكتاب والسنة وجب سل السيف معه».

(2) النوبختي، فرق الشيعة، ص57؛ الكشي، اختيار معرفة الرجال، 2: 499، 505، الخبران 422 و429؛ وقائمة «جماعة من الزيدية» عند الحسن بن علي بن داود الحلي، الرجال (النجف: المطبعة الحيدرية، 1392هـ/ 1972م)، ص290–291، وأكثرهم من رجال القرن الثاني، وفيهم متأخرون كابن عقدة الهمداني، وعبد العزيز بن إسحاق البقال الزيدي الذي سمع منه التلعكبري سنة 326هـ (الطوسي، الرجال، ص432–433، رقم 6194)؛ أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص392، 407. (النوبختي والكشي وابن داود نصوصٌ من داخل الإمامية).

اندثار البترية والصالحية

وليس هذا استنتاجًا من سكوت المصادر، بل تُصرِّح به المصادر على اختلافها. ويُصرِّح به الشهرستاني في القرن السادس: «ومالت أكثر الزيدية بعد ذلك عن القول بإمامة المفضول، وطعنت في الصحابة طعن الإمامية»؛ ونشوانُ: «وليس باليمن من فرق الزيدية غير الجارودية، وهم بصنعاء وصعدة وما يليهما»؛ والحاكمُ الجشمي، وهو معتزليٌّ زيديٌّ في القرن الخامس، يتحدث عن الجارودية والأبترية بوصفهما من فرق الزيدية السابقة على عصره، ثم يقول: «والزيدية يومنا هذا فرقتان: قاسمية ينتسبون إلى الإمام أبي محمد القاسم بن إبراهيم، والناصرية ينتسبون إلى الناصر إلى الحق الحسن بن علي»؛ والمنصورُ بالله في فتواه التي افتُتح بها هذا المطلب؛ ونجمُ الدين الغزي: «وآل أمر الزيدية آخرًا إلى أن قالوا لا تجوز إمامة المفضول وطعنوا في الصحابة طعن الإمامية»[1]. **وقد قرَّر** (مادلونغ) النتيجةَ نفسها من جهة الاجتماع، فرأى أن البتريةَ اندمجت في التيار السني

(1) الشهرستاني، الملل والنحل، 1: 157؛ نشوان، الحور العين، ص156 للعبارة المقتبسة؛ وفي ص196 شاهد آخر على وجود الجارودية في اليمن، لا موضع هذا اللفظ؛ الحاكم الجشمي، شرح عيون المسائل، 1: 23 (مخطوط)، بواسطة عدنان محمد زرزور، الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت)، ص84، الحاشية 2، وص90، الحاشية 1؛ حميدان، المجموع، ص52–53؛ محمد بن محمد نجم الدين الغزي، حسن التنبه لما ورد في التشبه، تحقيق لجنة من المحققين بإشراف نور الدين طالب (سوريا: دار النوادر، 1432هـ/ 2011م)، 9: 421، وهو ينقل كلام الشهرستاني بالمعنى. (نشوان والجشمي وحميدان شهاداتٌ من داخل البيئة الزيدية).

الحديثي خلال القرن الثالث فغلبت الآراءُ الجارودية، وتابعه (دفتري): «ومع ذوبان المدرسة الحديثية الكوفية في السنة في القرن الثالث اختفى التقليد الزيدي البتري أيضًا؛ ومن ثَمَّ سادت آراءُ الجارودية في الإمامة في التشيع الزيدي»، و(أوميت) و(سُو)، وإن عرضت سُو بعده رأيًا آخر لـ(حيدر)[1].

الاعتراض الأقوى: بقاء «الصالحية» بالري وتوقُّف المتأخرين

ويُعترض على دعوى الاندثار بثلاثة شواهد يجب أن تُعرض بأقوى صورها. الأول ما أورده السمعاني في مادة «الصالحي»: «وجماعةٌ من الزيدية يقال لهم الصالحية، ينتحلون مذهب الحسن بن صالح بن حي، أحد أئمة الكوفة وزهادهم ... وفيهم كثرة»، ثم روى بإسناده إلى ابن القيسراني محمد بن طاهر المقدسي قوله: «قلت يومًا للمرتضى أبي الحسن المطهر بن علي العلوي

(1) Madelung dWilfer، "Zaydiyya"، The in Islam of Encyclopaedia، new ed.، vol. 11 (Leiden: Brill، 2002)، 477؛ Daftary Farhad، A History of Islam iShi (London: B.I. Studies Ismaili of Institute The with association in Tauris، 2013)، 148: "the with absorption latter's into Sunnism in the 9/rd3 century th، the Batri Zaydi tradition also disappeared. Henceforth, the views of the Jarudiyya on the imamate prevailed in Zaydi Shiism"; Mehmet Ümit, "Zeydîyye Mezhebi, İmamet Anlayışı ve Sahâbe Hakkındaki Görüşleri," Yakın Doğu Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi 1, no. 2 (2015): 95; I-Wen Su, "The Shīī Past in Abū al-Faraj al-Iṣfahānī's Kitāb al-Aghānī: A Literary and Historical Analysis" (PhD thesis, University of Edinburgh, 2016), 49.

بالري: الزيدية [فرقتان]: الصالحية والجارودية، أيهما خير؟ فقال: لا تقل أيهما خير، ولكن قل أيهما شر. قال: وكنت يومًا في مجلس يحيى بن الحسين الزيدي العلوي الصالحي ... وكانا إمامَي الفرقتين في وقتهما»[1]. **فها هنا**، بالري على عهد ابن القيسراني (ت507هـ)، صالحيةٌ لهم إمام، ثم يصفهم السمعاني بعده بأن «فيهم كثرة». والثاني أن المتأخرين من الزيدية، كما يحكي ابن المرتضى، خالفوا الفرقتين «حيث أثبتوا إمامة علي [...] بالنص القطعي الخفي، وخطَّؤوا المشايخ بمخالفته، وتوقفوا في تفسيقهم واختلفوا في جواز الترضية عنهم»؛ وينقل عزان عن يحيى بن الحسين في المستطاب، عن الإمام المهدي، أن هذا قولُ «الصالحية من الزيدية»، وأنه «على هذا القول صار معتمد جل الزيدية المتأخرين، ولم يتابع منهم مقالة الجارودية إلا الإمام أحمد بن سليمان»؛ بل يقول صاحبُ «الاحتراس» إن الجارودية «لا يكونون زيدية إلا مجازًا، إذا كان

(1) السمعاني، الأنساب، 8: 258–259 (مادة الصالحي)؛ وأصل الحكاية عند محمد بن طاهر بن القيسراني، الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط، تحقيق كمال يوسف الحوت (بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ)، ص88، رقم 143. (شهادةُ محدِّثَين من أهل السنة). رواها السمعاني سماعًا من لفظ شيخه أبي العلاء أحمد بن محمد بن الفضل الحافظ بأصبهان، عن ابن القيسراني إجازةً؛ وجملتا «أحد أئمة الكوفة وزهادهم» و«وفيهم كثرة» للسمعاني (ت562هـ) وحده، أما ابن القيسراني (ت507هـ) فلا يزيد على «جماعة من الزيدية ينسبون إلى مذهب الحسن بن صالح بن حي»، ثم الحكاية بصيغة المتكلم. و«[فرقتان]» تكملة المحقق من نسختين.

مرجع النسبة إلى مسألة الصحابة والإمامة»[1]. **والثالث** ما ذهبت إليه (كرون)، على ما لخّصه (سانشيز)، من أن اسم «الزيدي» يبدو أنه كان يُطلق خصوصًا على البترية إلى ظهور الإمامية في القرن الرابع، فالاسمُ التاريخي للبترية لا للجارودية[2].

والجواب يُفرِّق بين مسألتين خلطهما أصحابُ المقالات وخلطها الاعتراض: مسألةِ المعدن، أي لمن الإمامة، ومسألةِ الصحابة، أي ما حكمُ

(1) ابن المرتضى، البحر الزخار، ج1، ص40، كتاب الملل والنحل، باب الفرق الإسلامية، مسألة «والشيعة ثلاث فرق»؛ يحيى بن الحسين، المستطاب (مخطوط)، بواسطة محمد يحيى سالم عزان، الصحابة عند الزيدية (1424هـ/ 2004م؛ وط3: مركز التراث والبحوث اليمني، 1436هـ/ 2015م)، ط1 (نسخة المكتبة الزيدية)، ص58–59، فصل «موقف الزيدية عبر القرون»، «التوجه الثاني: التوقف عن الولاء والبراء»؛ إسحاق بن محمد العبدي، الاحتراس عن نار النبراس، ج1، ص437–438. (شهاداتٌ من داخل الزيدية.) وفي الطبعة الثالثة من كتاب عزان (ص252) عبارة يحيى بن الحسين بلفظ: «لم يتابع الجارودية في مقالتهم إلا الإمام أحمد بن سليمان». وتختلف صياغة البحر الزخار هنا عن نقل المعراج (1: 81–82)، فلا تُستبدل ألفاظ أحد المصدرين بألفاظ الآخر؛ وقد ثبت في نص البحر «وتوقفوا في تفسيقهم» كما في المتن.

(2) Sánchez Sánchez Ignacio éJos، "Al-Jāṣiḥ Treatises on the Imamate" (PhD diss.، University of Cambridge، 2011)، 153 and n.485: "Until the emergence of the Imamīs in the fourth/tenth nturyce، the term Zayd īs seems to have been applied especially to the Bīsutr"؛ والعبارة لسانشيز، يلخّص بها: Crone Patricia، God's Rule: Government and Islam (New York: Columbia University Press، 2004)، 100.

المتقدِّمين على علي. فالاسمان «جارودية» و«صالحية» بقيا في كتب الزيدية المتأخرة علمَين على الموقف من الصحابة لا على المعدن؛ وهذا منصوصٌ عليه: يقول يحيى بن حمزة إن الصالحية «مخالفون للجارودية من جهة أن الجارودية لا يُحسنون الظن في أبي بكر وعمر، والصالحية يتولونهما ويقولون بإمامتهما»؛ ويقول المتوكل: «وكذلك قالت الصالحية [أصحاب] الحسن بن صالح بن حي ومن قال بقوله في الإمامة، إلا أنهم قالوا: إن أبا بكر وعمر غيرُ مخطئين»، أي أنهم في المعدن على قول أبي الجارود؛ ويقول حابس: «الزيدية فريقان جارودية وصالحية، فالجارودية ... يُفسِّقون المشايخ ونحوهم، وأما الصالحية فمن أصحابنا من يروي عنهم تقديمَ علي على المشايخ إلا أنهم لا يُفسِّقون المشايخ، ومنهم من يروي عنهم تقديم المشائخ كقول سائر الفرق»؛ وينسب الشهرستاني إلى الصالحية والبترية أنفسهم قولهم: «من شهر سيفه من أولاد الحسن والحسين، وكان عالمًا زاهدًا شجاعًا، فهو الإمام»[1]. فصالحيةُ

(1) يحيى بن حمزة، الانتصار على علماء الأمصار، تحقيق عبد الوهاب بن علي المؤيد وعلي بن أحمد مفضل، ط2 (صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، 1425هـ/ 2005م)، 1: 396، كتاب الطهارة، في الكلام على نجاسة الدماء؛ المتوكل، حقائق المعرفة، ص466، و«[أصحاب]» مطبوعة بين معقوفين؛ وظاهر الاصطلاح أنها إضافة تحريرية، دون تصريح في هامش الموضع؛ أحمد بن يحيى حابس، الإيضاح شرح المصباح، ص302، المسألة السابعة والعشرون (في إمامة علي)؛ الشهرستاني، الملل والنحل، 1: 161. (شهاداتٌ من داخل الزيدية، والشهرستاني من خارجها). وكلام حابس حكاية لاختلاف روايات أصحابه عن الفريقين، كما يدل قوله «تتفق رواية أصحابنا عنهم» و«من أصحابنا من يروي عنهم»، فلا يُجعل كل ما حكاه اختيارًا شخصيًا له.

الري على عهد ابن القيسراني، وصلاحُ الأخفش (ت1142هـ بصنعاء) الذي «كان على مذهب الجارودية من الزيدية ثم انتقل إلى مذهب الصالحية»، كلُّهم على الحصر في البطنين، وإنما يختلفون عن الجارودية في الترضية عن الشيخين[1]. وهذا بعينه ما يُثبته الاعتراض: أن المقولةَ البترية في المعدن ماتت فلم يبقَ لها قائلٌ واحد، وأن المقولةَ الجارودية في المعدن صارت مقولةَ الجميع، صالحيِّهم وجارودِيِّهم ومتوقِّفهم؛ وأن الذي بقي من البترية عناصرُ في فروع الحكم على الصحابة. والمقولةُ المركزية هي التي لا يكون المنتسبُ من الفرقة إذا خرج عنها؛ وقد كان الزيديُّ يبقى زيديًّا إذا ترضَّى عن الشيخين، ولا يبقى زيديًّا إذا أجاز الإمامةَ في غير البطنين، كما صرَّح يحيى بن حمزة في زيدية خراسان. وأما ملاحظة (كرون) فتتعلق باتساع الاسم في مرحلته المبكرة، وقد تقدَّم فصلُ هذه المسألة عن استقرار المقالة.

---

(1) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (إسطنبول: وكالة المعارف، 1951–1955م)، 1: 427، وفيه «الجاروية» تصحيف؛ ونقله عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية (دمشق: المكتبة العربية، 1376–1381هـ/ 1957–1961م)، 5: 21، بلفظ «فتحوَّل»، وفيه «الجابردية» تصحيف. أما محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تحقيق محمد حسن حلاق (دمشق–بيروت: دار ابن كثير، ط1، 1427هـ/ 2006م)، 1: 336–337، الترجمة 209 «السيد صلاح بن حسين بن يحيى بن علي الأخفش الصنعاني»، فلا يذكر التحول، وإنما يذكر للأخفش رسالةً في الصحابة «سلك فيها مسلك التنزيه لهم»؛ فالخلافُ في مسألة الصحابة.

النتيجة

وتنتهي محاكمةُ الهوية إلى الحكم الذي بُني عليه الكتاب: أبو الجارود مؤسِّسُ الفرقة الزيدية بمقولتها المركزية. فالمقولةُ التي تُعرِّف بها الزيديةُ نفسَها، ويُعرِّفها بها خصومُها، ويبقى بها الزيديُّ زيديًّا ويخرج بالخروج عنها، هي حصرُ الإمامة بعد الحسنين في ولد الحسن والحسين بالدعوة؛ وهذه المقولةُ تجارَدت عليها مقالاتُ قسمائه حتى ماتت مقالاتُهم في المعدن وبقيت أسماؤهم أعلامًا على مسألةٍ أخرى. وأما زيد فأعطى الفرقةَ اسمَها وقدوتَها في القيام، وأعطاها شرطَ الانعقاد؛ وانتسابُ الزيدية إليه انتسابٌ تاريخي في الاسم والقدوة، لا انتسابٌ في المقولة التي تُميِّزها. ومن أسَّس المقولةَ أسَّس الفرقة.

المطلب الثامن: إرث أبي الجارود وحَمَلة مقالته

في سنة 251هـ خرج بالكوفة الحسين بن محمد الطالبي، «وكان العلوي بسواد الكوفة في ثلاثمائة رجل من بني أسد وثلاثمائة رجل من الجارودية والزيدية وعامتهم صوافية»[1]. وقبل ذلك بنصف قرن، ورد أن محمد بن جعفر الصادق كان «يخرج إلى الصلاة بمكة في سنةٍ بمائتي رجل من الجارودية، وعليهم ثياب الصوف، وسيماء الخير ظاهر»[2]. فبعد موت أبي الجارود بنصف قرنٍ وقرن كانت «الجارودية» اسمًا لجماعةٍ مقاتلةٍ ظاهرة الهيئة تلتفُّ حول أئمةٍ طالبيين من البطنين. وهذا المطلب يتتبَّع الركنَ الخامس من أركان الأطروحة، الامتداد.

حملة المقالة

يُركَّز هنا على من نسبتهم المصادر إلى رؤوس الجارودية أو نصَّت على اتباعهم مذهب أبي الجارود؛ فهذه قرائنُ على حمل المقالة، وإن لم تُثبت وحدها التلقي المباشر عنه. أما مجردُ التشيع والرواية فلا يكفي لهذا الحكم[3].

---

(1) الطبري، تاريخ، 9: 328، حوادث سنة 251هـ؛ وفي 9: 329: «وقتل من الزيدية أصحاب الصوف سبعة عشر رجلًا». والخبر في هذا الموضع بلا إسنادٍ إلى شاهدٍ مسمًّى؛ وظيفته إثباتُ الاسم جماعةً في خبرٍ سياسي.

(2) أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص439.

(3) ومن أمثلة رواة الحديث الذين لا تكفي روايتهم لإثبات حمل المقالة: علي بن هاشم بن البريد =

1 - **أبو خالد الواسطي**: عدَّه النوبختي في رؤوس الفرقة، وجعله صاحب «مسائل الإمامة» من رؤساء الزيدية. وفي خبر الكشي وصفٌ لعمرو بن خالد بأنه «من رؤساء الزيدية» يروي عن أبي الجارود؛ فإن صحَّ تعيينه بالواسطي اجتمعت له قرينتا الانتماء والرواية المباشرة، وهو أقوى ما يُرجِّح حمله المقالة عنه[1].

= ونصر بن مزاحم وعمرو بن أبي المقدام وإسماعيل بن أبان الوراق. وصف عيسى بن يونس بيت علي بن هاشم بالتشيع من غير اتهام بالكذب؛ ويروي إسماعيل عن أبي الجارود وعن فضيل بن الزبير. المزي، تهذيب الكمال، 9: 517–518 (الرواة عن أبي الجارود)؛ 21: 163–167، رقم 4147 (علي بن هاشم وقول عيسى بن يونس)؛ 21: 553–558، رقم 4333 (عمرو بن أبي المقدام). ونصر بن مزاحم: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 8: 468، رقم 2143؛ الذهبي، ميزان الاعتدال، 4: 253، رقم 9046. المزي، تهذيب الكمال، 3: 5–10، رقم 411 (إسماعيل بن أبان الوراق، وفي شيوخه فضيل بن الزبير)؛ 9: 517–518 (الرواة عن أبي الجارود)؛ النوبختي، فرق الشيعة، ص54–55، 58 (رؤوس الفرقة).

(1) **أبو خالد الواسطي**: يُسمَّى عمرو بن خالد في كتب الرجال والكشي، ويزيد في نص النوبختي؛ وهو راوية «المجموع» المنسوب إلى زيد. جرحه نقاد الحديث، وهذا حكمٌ على الرواية لا يغني عن فحص شهادات الانتماء المذهبي. النوبختي، فرق الشيعة، ص54–55: «وأصحاب أبي خالد الواسطي واسمه يزيد»؛ الكشي، اختيار معرفة الرجال، 2: 498، الخبر 419؛ مسائل الإمامة، ص42؛ المزي، تهذيب الكمال، 21: 603–607، رقم 4357. ويُلاحظ اختلاف اسمه بين «عمرو» عند أهل الحديث والكشي و«يزيد» عند النوبختي وسعد، وهو اختلافٌ لم يُحسم؛ والراجح «عمرو» لتظاهر أسانيد المجموع عليه. (النوبختي والكشي نصَّان من داخل الإمامية، ومسائل الإمامة من مصنَّفٍ معتزلي). ويُميَّز عمرو بن خالد الأعشى الكوفي، المذكور في الرواة عن أبي الجارود، من أبي خالد الواسطي راوي نسخة زيد؛ فالمزي =

2 - **فضيل بن الزبير الرسان:** عدَّه النوبختي وصاحب «مسائل الإمامة» في رؤوس الفرقة، ووصفه ابن النديم بأنه من متكلمي الزيدية. فاجتماع الرئاسة والكلام يُرجِّح دوره في تقرير المقالة ونشرها، دون أن يثبت بذلك وحده أنه تلقاها مباشرةً عن أبي الجارود[1].

3 - **منصور بن أبي الأسود:** عدَّه النوبختي وصاحب «مسائل الإمامة» في رؤوس الفرقة مع أبي الجارود. وهذه النسبة المذهبية، لا مجرد وصفه بالتشيع، هي قرينة إدراجه في حملة المقالة[2].

= والذهبي يفرّقان بينهما، ولا يُثبت الاشتراك في الاسم اتحادهما: المزي، تهذيب الكمال، 21: 603–607، رقم 4357 وتمييز 4358؛ الذهبي، ميزان الاعتدال، 3: 256–258، رقم 6358 و6359.

(1) **فضيل بن الزبير الرسان:** من أصحاب محمد بن علي، ويروي عن زيد وأبي عمر البزار، ومن طريقه خبر تسمية من قُتل مع الحسين. ومصدر وصفه بالكلام: ابن النديم، الفهرست، 1: 640؛ ونسبته إلى رؤوس الفرقة: النوبختي، فرق الشيعة، ص54–55، 58؛ مسائل الإمامة، ص42. العقيلي، الضعفاء الكبير، 1: 208؛ البلاذري، أنساب الأشراف، 3: 401، 415؛ يحيى بن الحسين الشجري، ترتيب الأمالي الخميسية، تحقيق محمد حسن إسماعيل (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ)، 1: 224، رقم 807. ولم أقف له على ترجمةٍ مستقلة في كتب الرجال السنية التي قوبلت. (والشجري شهادةٌ من داخل الزيدية).

(2) **منصور بن أبي الأسود الليثي:** راوٍ وصفه ابن معين بأنه من الشيعة الكبار وقال فيه: ليس به بأس. ولترجمته: المزي، تهذيب الكمال، 28: 518–520، رقم 6189؛ وقال ابن حجر في التقريب: «صدوق رُمي بالتشيع». ولم يظهر له ذكرٌ في الطبري ولا مقاتل الطالبيين مرتبطًا بخروج زيد. ولعدّه في رؤوس الفرقة: النوبختي، فرق الشيعة، ص58؛ مسائل الإمامة، =

4- **حسن بن هذيل**: نصَّ محمد بن منصور المرادي، فيما نقله «الجامع الكافي»، على أنه من رجال أحمد بن عيسى «المختلفين»، وأنه «على مذهب أبي الجارود». وهذه شهادةٌ صريحة باتباع المذهب في طبقة لاحقة، فتُرجِّح إدراجه في حملة المقالة واستمرارها، لا في تلاميذ أبي الجارود المباشرين[1].

وأما كثير بن عياش ومحمد بن بكر الأرحبي فتثبت لهما صلةٌ بنقل المرويات، ولا تكفي وحدها لإثبات حمل المقالة. وكذلك لا يُسوَّى بين وصف عباد بن يعقوب ويحيى بن الحسن بن الفرات بأنهما من وجوه الزيدية، أو رواية أحمد بن عيسى لحديث أبي الجارود، وبين النص الصريح على اتباع مذهبه؛ فتُذكر هذه الأسماء قرائنَ مساندةً، لا في مرتبة الأسماء المتقدمة[2].

= ص42. وتعيين دور له في نشر المقالة استنباطٌ من هذه النسبة، لا خبرٌ مستقلٌّ عن نشاطه. وترجمته عند ابن سعد، الطبقات الكبير، 8: 504، رقم 3501: «مولى لبني ليث، وكان تاجرًا وكان كثير الحديث».

(1) **حسن بن هذيل**: من رجال أحمد بن عيسى المذكورين في شهادة محمد بن منصور المرادي؛ وحدود ترجمته هنا ما يثبته هذا النص، فلا يُفترض له لقاءٌ بأبي الجارود ولا تاريخٌ لم يُذكر فيه. العلوي، الجامع الكافي (الزيادات)، «الكلام في خلق القرآن»، ص109؛ وانظر الحاشية السابقة على شهادة المرادي. (شهادةٌ من داخل الزيدية). ولفظ «مختلفون» حاكمٌ؛ فلم يكن كلُّ رجال أحمد بن عيسى على مذهب أبي الجارود.

(2) **كثير بن عياش القطان**: راوية تفسير أبي الجارود عن الباقر؛ ذكر الطوسي ضعفه وخروجه مع أبي السرايا وإصابته بجراحة. الطوسي، الفهرست، ص131–132، رقم 303. (نصٌّ من =

من المقالة إلى الجماعة

وفي القرن الثالث صار «مذهب أبي الجارود» علمًا يُعرَف به الرجل في

= داخل الإمامية). محمد بن بكر الهمداني الأرحبي: تدور عليه أسانيد أمالي أحمد بن عيسى إلى أبي الجارود، وذكر ابن الغضائري اعتماد الإمامية مروياته عنه. أمالي أحمد بن عيسى، كتاب الطهارة، باب من كره الإسراف في الماء (رأب الصدع، 1: 73؛ والتعيين في «كتاب العلوم» «الهمداني الأرحبي»، وفي رأب الصدع «الهمذاني الأرحبي»)؛ ابن الغضائري، الرجال، ص61 (وفيه «الأرجني»، والراجح أنه تصحيف «الأرحبي»؛ وهما نسبتان متشابهتان في الخط: الأرحبي إلى بني أرحب من همدان، والأرجني إلى قرية بأسفرايين، كما في السمعاني، الأنساب، 1: 156، رقم 91، وحاشيته). (نصَّان من الزيدية والإمامية.) ومحمد بن بكر الهمداني الأرحبي غير محمد بن بكر البرساني البصري الوارد في قائمة الرواة عند المزي، تهذيب الكمال، 9: 518؛ فلا يُدمجان. عباد بن يعقوب الرواجني ويحيى بن الحسن بن الفرات: وصفهما أبو الفرج بأنهما من وجوه الزيدية الذين كانوا مع محمد بن القاسم صاحب الطالقان؛ وأحمد بن عيسى بن زيد يروي حديث أبي الجارود بواسطة الأرحبي. أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص465؛ وأمالي أحمد بن عيسى في مواضع كثيرة بإسناد «أحمد بن عيسى عن محمد بن بكر عن أبي الجارود». (والأمالي نصٌّ من داخل الزيدية). وقد لاحظ (تانريوردي) أن أسانيد أحمد بن عيسى تدور على أهل البيت، وعزا ذلك جزئيًّا إلى «الخط الجارودي الذي اعتنقه داخل التقليد الزيدي»، مرجّحًا أنه في الأغلب أثرُ ظروفه السياسية بعد إخفاق ثورته، وقابله بمحمد بن منصور الذي «اعتنق موقف البترية المعتدل»: Mustafa Tanrıverdi، "İnceleme Bir Üzerine Eseri Hadis Adlı Emâlî ve Zeyd .b Îsâ .b Ahmed" Dergisi Fakültesi İlahiyat Üniversitesi Osmangazi şehirEski 6، no. 11 (2019): 329، 337. وهذا تقديرُ باحث، ونصُّ الجامع الكافي يُثبت للمرادي الحصرَ في البطنين مع التسامح في مسألة الصحابة.

رجال الأئمة، وصارت «الجارودية» اسمًا لجماعةٍ تُقاتل وتُعرَف بالصوف، كما مرَّ أولَ هذا المطلب. وفي سنة 219هـ خرج بالطالقان محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين، «وكان من أهل العلم والفقه والدين والزهد وحسن المذهب، وكان يذهب إلى القول بالعدل والتوحيد، ويرى رأي الزيدية الجارودية»، وكانت العامة تُلقِّبه «الصوفي لأنه كان يُدمن لبس الثياب من الصوف الأبيض»، وكان معه «جماعةٌ من وجوه الزيدية، منهم يحيى بن الحسن بن الفرات الفراز وعباد بن يعقوب الرواجني، فسمعوه يتكلم مع أحدهم بشيء من مذهب المعتزلة فتفرق الكوفيون جميعًا عنه»[1]. فالجماعةُ التي تحمل

(1) أبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص464–465. والتأريخ بسنة 219هـ من الطبري، تاريخ، 9: 7، وفيه أنه خرج «بالطالقان من خراسان، يدعو إلى الرضا من آل محمد». ويُستفاد من تفرق الكوفيين عنه حين سمعوه «يتكلم مع أحدهم بشيء من مذهب المعتزلة» أن جارودية الكوفة في سنة 219هـ لم تكن قد اعتزلت؛ وهو ما يوافق قولَ (مادلونغ) إن اللاهوت الزيدي المبكر كان «ثابتًا وصريحًا في مناهضة الاعتزال»: Madelung Wilferd، "Introduction"، in The Study of Shi iSlam :History، Law and Theology، ed. Farhad Daftary and Gurdofarid Miskinzoda (London: I.B. Tauris، 2014)، 455–456.

ويحكي المسعودي عن «أبي عيسى محمد بن هارون الوراق وغيره» من أصحاب المقالات أن الزيدية في عصرهم ثماني فرق، «أولها الفرقة المعروفة بالجارودية وهم أصحاب أبي الجارود زياد ابن المنذر العبدي، وذهبوا إلى أن الإمامة مقصورة في ولد الحسن والحسين، دون غيرهما»: مروج الذهب، 3: 172، «فرق الزيدية من الشيعة»؛ ونقله محقق المسائل الجارودية للمفيد في مقدمته، ص13، بإحالة «2: 183»، وهي من طبعة أخرى غير طبعة مرعي (3: 172). فأخبار الوقائع شاهدٌ على وجود الجماعة وامتدادها، ونصوص المقالات هي مستند نسبة الحصر إليها.

الاسم لها هيئةٌ ظاهرة، وإمامٌ من البطنين، وموقفٌ من الكلام يخالف المعتزلة بعدُ؛ وهي الجماعةُ التي سمَّى أصحابُ المقالات منتظَريها من البطنين كليهما: النفس الزكية الحسني، ومحمد بن القاسم ويحيى بن عمر الحسينيَّين[1].

الانتقال إلى الأئمة والدول

تبلورت مقالةُ أبي الجارود في تلاميذ وحملة، ثم حملتها جماعات، ثم صارت أساسًا عقديًّا لإمامة علويين قامت عليهم دول الزيدية في اليمن وطبرستان والديلم. وموطن الشاهد استمرارُ نظرية البطنين في الإمامة التي قامت عليها هذه الدول؛ أما رحلةُ انتقال المقالة إلى الديلم واليمن وتفصيلُ تلقي مؤسسي الدول لها، فستُفرد لها بحوثٌ مستقلة.

ففي اليمن يقول الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين، مؤسِّس دولتها الزيدية: «فمن كان كذلك من ذرية السبطين الحسن والحسين فهو الإمام المفترضةُ طاعته»[2].

وفي مدرسة الجيل يقول المؤيد بالله الهاروني: «لم يختلفوا في أن الإمامة لا تخرج عن البطنين»[3].

---

(1) الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص67؛ البغدادي، الفرق بين الفرق، ص23.

(2) الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين، كتاب الأحكام في الحلال والحرام، جمع علي بن أحمد بن أبي حريصة، ط4 (صعدة: مكتبة أهل البيت، 1444هـ/ 2023م)، 1: 51.

(3) المؤيد بالله، التبصرة، ص86. وهو شاهدٌ من أئمة الجيل، لا نصٌّ عن الناصر الأطروش؛ ولا تكفي الشواهد المذكورة لتوثيق قول كل مؤسس دولة زيدية على حدة.

تأريخ مصطلح «البطنين»

وينبغي التمييز بين تاريخ المقالة وتاريخ ظهور مصطلحها. فلم أقف في النصوص التي راجعتها لأئمة الزيدية في القرن الثالث على لفظ «البطنين» بمعنى ولد الحسن والحسين: عند القاسم والهادي وأحمد بن عيسى والحسن بن يحيى ومحمد بن منصور؛ ومن صيغهم «ولد فاطمة» و«ذرية السبطين» و«ولد الحسن والحسين»[1]. **ويستعمله المقدسيُّ** في البدء والتاريخ نحو سنة 355هـ: «فكل من خرج من هذين البطنين شاهرًا سيفه عالمًا بالكتاب والسنة فهو الإمام»؛ وعبارةُ «هذين البطنين» هذه بعينها يُثبتها القاضي عبد الجبار في المغني ونشوانُ في الحور العين، وكلاهما ينقل عن البلخي: عبد الجبار في فصلٍ يفتتحه بقوله «قال شيخنا أبو القاسم»، ونشوانُ بتصريحه بأنها «رواية أبي القاسم البلخي عن الزيدية»؛ ويُثبت نصُّ البلخي المتقدم في «المقالات» عبارةَ «هذين البطنين» نفسها، فهو مصدرهما، ويُنسب إلى المقدسي ما عنده دون افتراض أنه

(1) لم أقف على اللفظ في تتبعي لمجموع القاسم، ط1، مكتبة أهل البيت، 1445هـ/ 2023م؛ ومجموع الهادي، مكتبة أهل البيت، 1443هـ/ 2021م؛ والأحكام، ج1–2؛ والجامع الكافي، ج1–8، دون مجلد الزيادات؛ وكتاب العلوم، أمالي أحمد بن عيسى؛ وتيسير المطالب، أمالي أبي طالب. وهذه حدود البحث السابق الذي بُنيت عليه العبارة، ولا يثبت عدمُ عثوري على اللفظ عدمَ وروده؛ فلا يشمل الحكم سائر الطبعات أو المخطوطات أو النصوص التي لم تدخل في هذا النطاق.

أخذه عنه[1]. وأقدمُ من وقفتُ على استعماله من الزيدية المؤيدُ بالله في أوائل القرن الخامس، ثم المنصورُ بالله في أوائل السابع: «اتباع القائم من أي البطنين قام»، ويرد اللفظ عند حميدان، وتظهر الصيغة المسجوعة عند الحسين بن بدر الدين: «محصورةٌ في البطنين ومحظورةٌ على من عدا أولاد السبطين»[2]. ويُنبَّه إلى استعمالَين آخرين للفظ لا صلةَ لهما بالمصطلح: «البطنين» عند الأشعري في خبر المنصورية بمعنى ولد موسى وولد هارون، و«ليجعلنَّ البطنين بطنًا واحدًا» في خبرٍ عن ابن المعتز بمعنى الطالبيين والعباسيين[3]. فالمقالة المنسوبة إلى أبي

(1) المقدسي، البدء والتاريخ، 5: 133؛ عبد الجبار، المغني، 20/ 2: 184، بواسطة Weaver، Heresiography Iraqi in īaSh، 182، table 10، وانظر فيه ص36 و72 في افتتاح الفصل بقوله «قال شيخنا أبو القاسم»؛ نشوان، الحور العين، ص155–156. وانظر نص البلخي نفسه: المقالات، ص86.

(2) المؤيد بالله، التبصرة، ص86، و88؛ المنصور بالله، العقد الثمين، ص78؛ الحسين بن بدر الدين، العقد الثمين في معرفة رب العالمين، [الإمامة]، ص45–46، فصل [في الإمامة بعد الحسنين]؛ حميدان، المجموع، ص52، 441. ويُلاحظ أن المنصور في شرح الرسالة الناصحة يقول «ولد أحد البطنين الطاهرين» بنقل حميدان والشرفي. (شهاداتٌ من داخل الزيدية.) والصيغة المسجوعة المقتبسة من العقد الثمين للحسين بن بدر الدين، ص46؛ أما مواضع حميدان فتشهد لاستعمال لفظ البطنين، ولا تُعزى إليها تلك الصيغة بعينها.

(3) الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص25 (ريتر): «لئلا يكون بين البطنين اختلاف» في خبر المنصورية؛ أبو بكر محمد بن يحيى الصولي، الأوراق: أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم، عناية ج. هيورث دن (القاهرة: مطبعة الصاوي، 1355هـ/ 1936م)، ص109، يرويه بواسطة أبي القاسم الحسن بن محمد عن أبي الحسين محمد بن الحسن العلوي المعروف بابن البصري قال: «كنت أجالس عبد الله ابن المعتز وكان يحلف لي بالله لئن ملك من هذا الأمر شيئًا ليجعلن البطنين بطنًا واحدًا وليزوجن هؤلاء من هؤلاء».

الجارود تسبق الشواهد المتاحة هنا على مصطلحها، ويظهر المصطلح في نصوص القرن الرابع؛ ولا يثبت بهذا البحث وحده تاريخ أول استعمال له.

ما بقي وما تحوَّل

وإذا قيست مقالةُ أبي الجارود، كما وصفها أقدمُ شهودها، بمقالة الزيدية المستقرة في اليمن والجيل، ظهر أن أركانَها لم تنتقل على درجةٍ واحدة. فشرطُ النسب بقي كما هو، بل تشدَّد حتى صار «فاطمي الأب» شرطًا منصوصًا، وأُنكر على زيدية خراسان تجويزُهم «عباسي الأب فاطمي الأم»[1]. والانعقادُ بالخروج والدعوة بقي أصلًا. وتساوي العلم والإلهامُ، وهو أضعفُ أركان مقالة أبي الجارود وأشدُّها غرابة، تحوَّل إلى شرط العلم المكتسب: «العلم الباهر والفضل الظاهر» شرطٌ في الداعي، ولم يبقَ أحدٌ يقول إن علمَ الصغير في المهد كعلم الكبير[2]. وتكفيرُ القاعد تحوَّل إلى نفي إمامته كما كان عند

(1) عز الدين بن الحسن، العناية التامة في تحقيق مسألة الإمامة، ص113، القول في شروط الإمام والصفة التي يجب أن يكون عليها، «أ- شروط الإمام الخلقية»، حاكيًا قول الإمام يحيى بن حمزة؛ الحسين بن بدر الدين، شفاء الأوام في أحاديث الأحكام، ج3، ص531، كتاب السير، باب صفة الإمام الذي تجب طاعته، الفصل الثاني: «متى كان الداعي فاطميَّ الأب». (شهادتان من داخل الزيدية).

(2) الحسين بن بدر الدين، العقد الثمين في معرفة رب العالمين، ص46، فصل [في الإمامة بعد الحسنين]: «متى كان جامعًا لخصال الإمامة، من العلم الباهر والفضل الظاهر والشجاعة والسخا ...»؛ وقارن المقالةَ الأولى في النوبختي، فرق الشيعة، ص55–56. (شهادةٌ من داخل الزيدية؛ والنوبختي من داخل الإمامية).

صاحب مسائل الإمامة. والنصُّ بالوصف بقي بصيغة «النص الخفي القطعي»، وعليه «المخترعة» الذين ينقل عز الدين عن الإمام المهدي (أحمد بن يحيى بن المرتضى) أنه لم يبقَ من فرق متأخري الجارودية غيرهم[1]. وأما تكفيرُ الشيخين فتحوَّل عند جمهور المتأخرين إلى التخطئة والتوقف: فالمنصور يُثبت أن «أكثر ما نُقل وصحَّ عن السلف هو ما قلنا [من التوقف] على تلفيقٍ واجتهاد»، وعلى القول بالنص الخفي مع التخطئة والتوقف في التفسيق «صار معتمد جل الزيدية المتأخرين»، كما مرَّ في المطلب السابع[2]. فالذي بقي هو قلبُ المقالة، المعدنُ والقيام والنص على الصنف؛ والذي تحوَّل هو أطرافُها في العلم والصحابة. وهذا بعينه ما يقتضيه معيارُ الفرقة: المقولةُ المركزية تبقى، والجزئياتُ تتحول، والفرقةُ واحدة.

---

(1) ابن المرتضى، البحر الزخار، ج1، ص40، كتاب الملل والنحل، باب الفرق الإسلامية، مسألة «والشيعة ثلاث فرق»، ولفظه «بالنص القطعي الخفي»؛ عز الدين، المعراج، الجزء الأول، المقدمة، ص81–82، في تعداد فرق الزيدية: «ولم يبق إلا المخترعة القائلون بإمامة علي بالنص الخفي»، ولفظ «النص الخفي القطعي» فيه منقولٌ كذلك عن الإمام المهدي، إذ يسبق كلَّ واحدٍ من النصَّين قولُه: «قال الإمام المهدي». (شهادتان من داخل الزيدية).

(2) حميدان، المجموع، ص53؛ يحيى بن الحسين، المستطاب، بواسطة عزان، الصحابة عند الزيدية، ط1، ص58–59، فصل «موقف الزيدية عبر القرون»، «التوجه الثاني: التوقف عن الولاء والبراء». وذكر (أوميت)، محيلًا إلى عزان، أن أحمدَ بن سليمان وحده من الأئمة تبنَّى الموقفَ الجارودي من الصحابة: Ümit، "Mezhebi Zeydîyye"، 111. (شهادتان من داخل الزيدية.) و«[من التوقف]» زيادةٌ من نسخةٍ خطية أدرجها المحقق بين معقوفين، وفي موضعٍ آخر من المجموع (ص347–348): «هو ما قلنا -يعني التوقف-».

الخاتمة

انتهى هذا البحثُ إلى جوابٍ لا يحتمل التردد: مؤسِّسُ الفرقة الزيدية، بمقولتها التي تُعرَف بها بين الفرق، هو أبو الجارود زياد بن المنذر الهمداني الخارفي، لا زيدُ بن علي. أعطى زيدٌ الفرقةَ اسمَه ودمَه وسُنَّةَ الخروج على الظالم، ولم يثبت عنه في شيءٍ صحيحٍ أنه حصر الإمامة في ولد الحسن والحسين. **أما المقولةُ** التي لا يبقى زيديًّا من خرج عنها، فقد دخلت التاريخَ المدوَّن باسم أبي الجارود، ولا يُعرَف قبله رجلٌ مسمًّى نُسبت إليه في مصدرٍ واصل.

ولم يقم هذا الحكمُ على ظنٍّ، ولا على شهوةٍ في الإغراب. فقد تواردت على نسبة المقالة إليه شهاداتُ أهل السنة والمعتزلة والإمامية والزيدية أنفسهم، وهؤلاء خصومٌ لا يجتمعون على هوى، ولا يُتصوَّر تواطؤهم على الكذب على رجلٍ واحد؛ ومن ردَّها جملةً فعليه أن يأتي بدليلٍ يكافئها، لا بشكٍّ يتزيّا بزيّ التحقيق. ولا يُعترَض على ذلك بسقوطه عند أهل الحديث؛ فالمقالةُ ليست حديثًا يرويه حتى تسقط بسقوط روايته، بل شهادةُ غيره عليه. ثم ظهر أن الحصر عنده لم يكن رأيًا عارضًا، بل بناءً محكمًا: نصٌّ بالوصف ينتهي عند الحسين، ثم حقٌّ شائعٌ في ذرية الحسنين يتساوى فيه أهلُه، ولا يتعيَّن فيه الإمامُ إلا بأن

يخرج داعيًا إلى نفسه. وبهذا التركيب جعل الحقَّ في بيتٍ لا في شخص، فسلمت مقالتُه مما أصاب الإمامية بعد وفاة الصادق ثم العسكري من التنازع على الخلف والتشقق إلى فرق. وأما البترية والصالحية، اللتان عدَّهما أصحابُ المقالات قسيمتين للجارودية، فكانتا أقوالَ رجالٍ لم تعمِّر بعدهم، حتى كتب نشوانُ الحميري في القرن السادس أنه ليس باليمن من فرق الزيدية غير الجارودية.

وهنا المفارقةُ التي ينبغي أن تُقال بلا مواربة: الرجلُ الذي قال فيه ابن معين «كذاب عدو الله»، وقال فيه ابن حبان «لا يحل كتابة حديثه»، واعترض محقِّقا «مطلع البدور» على نسبته إلى الزيدية أصلًا، هو صاحبُ الأصل الذي قامت عليه إمامةُ الهادي في اليمن، ودان به أئمةُ الجيل والديلم، واستقرَّ عليه المذهبُ قرونًا. طُرح حديثُه من دواوين الرواية، وبقيت مقالتُه في متون العقيدة. بل سبقت المقالةُ اسمَها بقرنين؛ فلم يعرف أبو الجارود لفظ «البطنين»، ولم يستعمله الهادي، وإنما ظهر في القرن الرابع عند البلخي ومن نقل عنه. والذي تغيَّر من مقالته عبر هذه القرون أطرافُها لا قلبُها: لان القولُ في الشيخين من التكفير إلى التخطئة والتوقف، وصار علمُ الإمام علمًا مكتسبًا بعد أن كان إلهامًا يستوي فيه الصغير والكبير؛ أما حصرُ الإمامة في ولد الحسنين وانعقادُها بالخروج فلم يمسَّه أحد، بل اشتدَّ حتى صار «فاطميُّ الأب» شرطًا منصوصًا.

وخلاصةُ الأمر أن الزيدية انتسبت إلى زيدٍ انتسابَ اسمٍ وقدوة، واعتقدت قولَ أبي الجارود اعتقادَ أصلٍ ومقولة؛ ومن صاغ الأصلَ الذي تقوم عليه الفرقة

فهو مؤسِّسُها، وإن رُفع اسمُ غيره على رايتها. ولا يضير زيدًا أن تُرَدَّ المقالةُ إلى صاحبها، فقد كفاه أن يكون قدوةَ كلِّ من خرج بعده؛ ولا يرفع أبا الجارود أن يُسمّى مؤسِّسًا، فالتأسيس هنا وصفٌ تاريخي لا شهادةُ تعديل. ويبقى بابٌ واحدٌ لا يدّعي البحثُ إغلاقه: أن يكون أحدٌ قد همس بهذا القول قبله في مجلسٍ من مجالس الكوفة لم يُدوَّن، وذلك ما لا يحيط به علمُ باحث. أما ما دوَّنه التاريخ فواضح: ذلك الأعمى الذي رفع حزمةَ القصب المشتعلة ليلةَ خروج زيد لم يكن يرى الشعلة التي في يده، لكنه صاغ بعد مقتل زيد المقالةَ التي سار على ضوئها أئمةُ الزيدية ألفَ عام، وهم يحسبونه ضوءَ زيد.

المصادر والمراجع

1 – القرآن الكريم.

المصادر التراثية: الحديث والرجال والتاريخ والأنساب:

1 – ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت327هـ). العلل. تحقيق فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي. الرياض: د.ن. (توزيع مؤسسة الجريسي)، 1427هـ/ 2006م.

2 – ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت327هـ). الجرح والتعديل. حيدر آباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1371هـ/ 1952م.

3 – ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد (ت281هـ). قضاء الحوائج. تحقيق مجدي السيد إبراهيم. القاهرة: مكتبة القرآن، د.ت.

4 – ابن أبي شيبة، محمد بن عثمان، أبو جعفر العبسي (ت297هـ). «جزء فيه مسائل... عن شيوخه في مسائل في الجرح والتعديل». تحقيق عامر حسن صبري. ضمن ثلاث رسائل في علم الجرح والتعديل. بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1425هـ/ 2004م.

5 – ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد الجزري (ت630هـ). اللباب في تهذيب الأنساب. بيروت: دار صادر، 1400هـ/ 1980م.

6 – ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت728هـ). منهاج السنة النبوية في نقض كلام

الشيعة القدرية. تحقيق محمد رشاد سالم. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1406هـ/ 1986م.

7- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت597هـ). صفة الصفوة. تحقيق أحمد بن علي. القاهرة: دار الحديث، 1421هـ/ 2000م.

8- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت597هـ). الموضوعات. ضبط وتقديم وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. المدينة المنورة: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية، 1386–1388هـ/ 1966–1968م.

9- ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت354هـ). المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. تحقيق محمود إبراهيم زايد. حلب: دار الوعي، 1396هـ.

10- ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت354هـ). الثقات. تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان. 9 أجزاء. حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، 1393هـ/ 1973م وما بعدها.

11- ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت354هـ). المجروحين من المحدثين. تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي. الرياض: دار الصميعي، 1420هـ/ 2000م.

12- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت852هـ). تقريب التهذيب. تحقيق محمد عوامة. حلب: دار الرشيد، 1406هـ/ 1986م.

13- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت852هـ). تهذيب التهذيب. 12 جزءًا. حيدر آباد الدكن: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1325–1327هـ.

14- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت852هـ). لسان الميزان. اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية؛ بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1423هـ/ 2002م.

15- ابن حنبل، أحمد بن محمد (ت241هـ). فضائل الصحابة. تحقيق وصي الله محمد عباس. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1403هـ/ 1983م.

16- ابن حنبل، أحمد بن محمد (ت241هـ). المسند. تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرين. بإشراف عبد الله بن عبد المحسن التركي. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1416-1421هـ.

17- ابن سعد، محمد بن سعد (ت230هـ). الطبقات الكبرى. قدّم لها إحسان عباس. بيروت: دار صادر، 1968م.

18- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت230هـ). الطبقات الكبير. تحقيق علي محمد عمر. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1421هـ/ 2001م.

19- ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان (ت385هـ). شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن. تحقيق عادل بن محمد. مصر: مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، 1415هـ/ 1995م.

20- ابن شبة، أبو زيد عمر بن شبة النميري البصري (ت262هـ). تاريخ المدينة. تحقيق فهيم محمد شلتوت. جدة: طُبع على نفقة السيد حبيب محمود أحمد، 1399هـ.

21- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت463هـ). الاستيعاب في معرفة الأصحاب. تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي. مصر: مركز هجر للبحوث والدراسات

العربية والإسلامية، 1440هـ/ 2019م.

22- ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني (ت365هـ). الكامل في ضعفاء الرجال. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ/ 1997م.

23- ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله (ت571هـ). تاريخ مدينة دمشق. تحقيق عمر بن غرامة العمروي. [بيروت]: دار الفكر، 1415هـ/ 1995م.

24- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري (ت276هـ). تأويل مختلف الحديث. ط2. بيروت: المكتب الإسلامي ومؤسسة الإشراق، 1419هـ/ 1999م.

25- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري (ت276هـ). المعارف. تحقيق ثروت عكاشة. ط2. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992م.

26- ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت507هـ). ذخيرة الحفاظ. تحقيق عبد الرحمن الفريوائي. الرياض: دار السلف، 1416هـ/ 1996م.

27- ابن القيسراني، محمد بن طاهر المقدسي (ت507هـ). الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط. تحقيق كمال يوسف الحوت. بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ.

28- ابن الكلبي، هشام بن محمد بن السائب (ت204هـ). نسب معد واليمن الكبير. تحقيق ناجي حسن. بيروت: عالم الكتب، 1408هـ/ 1988م.

29- ابن ماكولا، علي بن هبة الله (ت475هـ). الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب. 7 أجزاء (ج1-6 بتصحيح

عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وتعليقه، وج7 بتحقيق نايف العباس). بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ/ 1990م.

30- ابن معين، يحيى (ت233هـ). التاريخ، رواية العباس بن محمد الدوري. ضمن يحيى بن معين وكتابه التاريخ. دراسة وترتيب وتحقيق أحمد محمد نور سيف. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1399هـ/ 1979م.

31- ابن النديم، محمد بن إسحاق (ت380هـ). الفهرست. قابله بأصوله وأعده للنشر أيمن فؤاد سيد. ط2. لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 1435هـ/ 2014م.

32- أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت275هـ). سنن أبي داود. تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي. د.م.: دار الرسالة العالمية، 1430هـ/ 2009م.

33- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (ت356هـ). مقاتل الطالبيين. شرح وتحقيق السيد أحمد صقر. ط4. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1427هـ/ 2006م.

34- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت430هـ). تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان. تحقيق سيد كسروي حسن. بيروت: دار الكتب العلمية، 1410هـ/ 1990م.

35- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت430هـ). معرفة الصحابة. تحقيق عادل بن يوسف العزازي. الرياض: دار الوطن للنشر، 1419هـ/ 1998م.

36- أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى (ت307هـ). مسند أبي يعلى. تحقيق حسين سليم أسد. دمشق: دار المأمون للتراث، 1404هـ/ 1984م.

37- الآجري، محمد بن الحسين (ت360هـ). الشريعة. تحقيق عبد الله بن عمر الدميجي. ط2. الرياض: دار الوطن، 1420هـ/ 1999م.

38- أخبار الدولة العباسية وفيه أخبار العباس وولده. لمؤلف مجهول (ق3هـ). تحقيق عبد العزيز الدوري وعبد الجبار المطلبي. بيروت: دار الطليعة، د.ت.

39- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت256هـ). صحيح البخاري. الطبعة السلطانية (بولاق: المطبعة الكبرى الأميرية، 1311هـ)، صوّرها بعناية محمد زهير بن ناصر الناصر مع ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار طوق النجاة، 1422هـ.

40- البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256هـ). التاريخ الأوسط (طُبع باسم «التاريخ الصغير»). تحقيق محمود إبراهيم زايد. حلب والقاهرة: دار الوعي ومكتبة دار التراث، 1397هـ/ 1977م.

41- البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256هـ). التاريخ الكبير. طُبع تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان. 8 أجزاء. حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، د.ت.

42- البرذعي (ت292هـ). سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي [أجوبة أبي زرعة الرازي لأسئلة البرذعي]. تحقيق سعدي بن مهدي الهاشمي. ضمن أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، ج2. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1402هـ/ 1982م.

43- البغدادي، إسماعيل باشا (ت1339هـ). هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. إسطنبول: وكالة المعارف، 1951–1955م.

44- البكري، عبد الله بن عبد العزيز (ت487هـ). معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. تحقيق مصطفى السقا. ط3. بيروت: عالم الكتب، 1403هـ.

45- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت279هـ). جمل من أنساب الأشراف. تحقيق سهيل زكار ورياض زركلي. 13 جزءًا. بيروت: دار الفكر، 1417هـ/ 1996م.

46- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت458هـ). السنن الكبير. تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي. القاهرة: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، 1432هـ/ 2011م.

47- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت458هـ). شعب الإيمان. تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد؛ بإشراف مختار أحمد الندوي. الرياض: مكتبة الرشد بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي، 1423هـ/ 2003م.

48- الترمذي، محمد بن عيسى (ت279هـ). الجامع الكبير. تحقيق بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996م.

49- الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي (ت370هـ). أحكام القرآن. تحقيق محمد الصادق قمحاوي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1405هـ.

50- الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت393هـ). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. ط4. بيروت: دار العلم للملايين، 1407هـ/ 1987م.

51- الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت405هـ). المستدرك على الصحيحين. تحقيق عادل مرشد وأحمد برهوم ومحمد كامل قره بللي وسعيد اللحام. د.م.: دار الرسالة العالمية، 1439هـ/ 2018م.

52- حرب الكرماني، حرب بن إسماعيل (ت280هـ). مسائل حرب الكرماني: من كتاب النكاح إلى نهاية الكتاب. تحقيق فايز بن أحمد حابس. رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1422هـ.

53- الخزرجي، أحمد بن عبد الله، صفي الدين (ت بعد 923هـ). خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. ط5. حلب وبيروت: مكتب المطبوعات الإسلامية ودار البشائر، 1416هـ.

54- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت463هـ). تاريخ بغداد. تحقيق بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ/ 2002م.

55- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت463هـ). موضح أوهام الجمع والتفريق. تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي. بيروت: دار المعرفة، 1407هـ.

56- الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون (ت311هـ). السنة. تحقيق عطية الزهراني. الرياض: دار الراية، 1410هـ/ 1989م.

57- خليفة بن خياط العصفري (ت240هـ). تاريخ خليفة بن خياط. تحقيق أكرم ضياء العمري. ط2. دمشق وبيروت: دار القلم ومؤسسة الرسالة، 1397هـ.

58- الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف (ت387هـ). مفاتيح العلوم. تحقيق إبراهيم الأبياري. ط2. بيروت: دار الكتاب العربي، 1409هـ/ 1989م.

59- الدارقطني، علي بن عمر (ت385هـ). «الضعفاء والمتروكون». تحقيق عبد

الرحيم محمد القشقري. مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ع59–60 (1403هـ)، وع63–64 (1404هـ).

60- الدارقطني، علي بن عمر (ت385هـ). فضائل الصحابة ومناقبهم وقول بعضهم في بعض. اعتنى به محمد بن خليفة الرباح. السعودية: مكتبة الغرباء الأثرية، 1419هـ/ 1998م.

61- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. تحقيق بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1424هـ/ 2003م.

62- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ). سير أعلام النبلاء. بإشراف شعيب الأرنؤوط. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ/ 1985م.

63- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ). ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق علي محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة، 1382هـ/ 1963م.

64- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت1205هـ). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق جماعة من المختصين. الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، ثم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1385–1422هـ/ 1965–2001م.

65- سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي (ت841هـ). نهاية السول في رواة الستة الأصول. تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي. مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، 1421–1428هـ/ 2000–2007م.

66- السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور (ت562هـ). الأنساب. تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وآخرين. حيدر آباد الدكن: مجلس دائرة

المعارف العثمانية، 1382–1402هـ/ 1962–1982م.

67- الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت790هـ). الاعتصام. تحقيق سليم بن عيد الهلالي. السعودية: دار ابن عفان، 1412هـ/ 1992م.

68- الشوكاني، محمد بن علي (ت1250هـ). البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. تحقيق محمد حسن حلاق. ج1. دمشق–بيروت: دار ابن كثير، ط1، 1427هـ/ 2006م.

69- الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى (ت335هـ). الأوراق: أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم. عناية ج. هيورث دن. القاهرة: مطبعة الصاوي، 1355هـ/ 1936م.

70- الطبري، محمد بن جرير (ت310هـ). تاريخ الرسل والملوك. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. القاهرة: دار المعارف، 1387هـ/ 1967م.

71- الطبري، محمد بن جرير (ت310هـ). جامع البيان عن تأويل آي القرآن. تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي. القاهرة: دار هجر، 1422هـ/ 2001م.

72- عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ). المصنف. تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. ط2. الهند: المجلس العلمي؛ بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ/ 1983م.

73- عبد الغني المقدسي، عبد الغني بن عبد الواحد (ت600هـ). الكمال في أسماء الرجال. دراسة وتحقيق شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. الكويت: الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، وشركة غراس، 1437هـ/ 2016م.

74- عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت290هـ). السنة. تحقيق محمد بن سعيد

القحطاني. الدمام: دار ابن القيم، 1406هـ/ 1986م.

75- العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى (ت322هـ). الضعفاء الكبير. تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي. بيروت: دار المكتبة العلمية، 1404هـ/ 1984م.

76- الغزي، نجم الدين محمد بن محمد (ت1061هـ). حسن التنبه لما ورد في التشبه. تحقيق لجنة من المحققين بإشراف نور الدين طالب. سوريا: دار النوادر، 1432هـ/ 2011م.

77- الفيروزابادي، محمد بن يعقوب (ت817هـ). القاموس المحيط. تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. ط8. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1426هـ/ 2005م.

78- القلقشندي، أحمد بن علي (ت821هـ). نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب. تحقيق إبراهيم الأبياري. ط2. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1400هـ/ 1980م.

79- المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم (ت1353هـ). تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

80- المبرد، محمد بن يزيد (ت285هـ). الكامل في اللغة والأدب. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط3. القاهرة: دار الفكر العربي، 1417هـ/ 1997م.

81- المزي، يوسف بن عبد الرحمن، جمال الدين أبو الحجاج (ت742هـ). تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق بشار عواد معروف. 35 مجلدًا. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400–1413هـ/ 1980–1992م.

82- المسعودي، علي بن الحسين (ت346هـ). التنبيه والإشراف. تصحيح عبد الله إسماعيل الصاوي. القاهرة: دار الصاوي، د.ت.

83- المسعودي، علي بن الحسين (ت346هـ). مروج الذهب ومعادن الجوهر. اعتنى به وراجعه كمال حسن مرعي. 4 ج. صيدا–بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 1425هـ/ 2005م.

84- مصعب الزبيري، مصعب بن عبد الله (ت236هـ). نسب قريش. عُني بنشره إ. ليفي بروفنسال. ط3. القاهرة: دار المعارف، د.ت.

85- مغلطاي، علاء الدين مغلطاي بن قليج البكجري الحنفي (ت762هـ). إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق أبي عبد الرحمن عادل بن محمد وأبي محمد أسامة بن إبراهيم. د.م.: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1422هـ/ 2001م.

86- المنذري، زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي (ت656هـ). الترغيب والترهيب من الحديث الشريف. ضبط أحاديثه وعلّق عليه مصطفى محمد عمارة. ط3. مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1388هـ/ 1968م.

87- مؤرج السدوسي، مؤرج بن عمرو (ت195هـ). حذف من نسب قريش. تحقيق صلاح الدين المنجد. القاهرة: مكتبة دار العروبة، 1960م.

88- النسائي، أحمد بن شعيب (ت303هـ). الضعفاء والمتروكون. تحقيق محمود إبراهيم زايد. حلب: دار الوعي، 1396هـ.

89- ياقوت الحموي، ياقوت بن عبد الله (ت626هـ). معجم البلدان. ط2. بيروت: دار صادر، 1995م.

90- يحيى بن سلام البصري (ت200هـ). تفسير يحيى بن سلام. تقديم وتحقيق هند شلبي. بيروت: دار الكتب العلمية، 1425هـ/ 2004م.

كتب الفرق والمقالات والكلام

91- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي (ت456هـ). الفصل في الملل والأهواء والنحل. القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ت.

92- الإسفراييني، طاهر بن محمد، أبو المظفر (ت471هـ). التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين. تحقيق كمال يوسف الحوت. بيروت: عالم الكتب، 1403هـ/ 1983م.

93- الأشعري، علي بن إسماعيل، أبو الحسن (ت324هـ). مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. عني بتصحيحه هلموت ريتر. ط3. فيسبادن: فرانتس شتاينر، 1400هـ/ 1980م.

94- البغدادي، عبد القاهر بن طاهر، أبو منصور (ت429هـ). الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية. ط2. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1977م.

95- البلخي، عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي، أبو القاسم (ت319هـ). كتاب المقالات ومعه عيون المسائل والجوابات. تحقيق حسين خانصو وراجح كردي وعبد الحميد كردي. إستانبول: كورامر؛ عمّان: دار الفتح للدراسات والنشر، 1439هـ/ 2018م.

96- الجاحظ، عمرو بن بحر (ت255هـ). رسائل الجاحظ. تحقيق عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1384هـ/ 1964م.

97- الجاحظ، عمرو بن بحر (ت255هـ). العثمانية. تحقيق عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الجيل، 1411هـ/ 1991م.

98- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، أبو الفتح (ت548هـ). الملل والنحل.

تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل. القاهرة: مؤسسة الحلبي، د.ت.

99- مسائل الإمامة ومقتطفات من الكتاب الأوسط في المقالات. المنسوب إلى الناشئ الأكبر، عبد الله بن محمد (ت293هـ). حققهما وقدّم لهما يوسف فان إس. بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية؛ فيسبادن: فرانتس شتاينر، 1971م.

100- المقدسي، المطهر بن طاهر (كان حيًّا سنة 355هـ). البدء والتاريخ. نشره كليمان هوار. باريس: إرنست لرو، 1899–1919م.

101- الملطي، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو الحسين (ت377هـ). التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع. تعليق محمد زاهد الكوثري. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، 1388هـ/ 1968م.

المصادر الزيدية

102- ابن أبي الرجال، أحمد بن صالح (ت1092هـ). مطلع البدور ومجمع البحور. تحقيق عبد السلام عباس الوجيه ومحمد يحيى سالم عزان. د.م.: مركز التراث والبحوث اليمني، د.ت. (نسخة المكتبة الزيدية). وتختلف حاشية ترجمة زياد (2: 249) عن طبعة عبد الرقيب مطهر حجر (4 مج. صعدة: مركز أهل البيت (ع) للدراسات الإسلامية، ط1، 1425هـ/ 2004م؛ 2: 295)، وعن طبعة مكتبة أهل البيت، ط2، 1444هـ/ 2022م.

103- ابن المرتضى، أحمد بن يحيى المهدي (ت840هـ). البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار. صعدة: مكتبة أهل البيت، ط1، 1444هـ/ 2022م (كتاب الأحكام). وكتاب الملل والنحل: ج1، تحقيق عبد الله بن عبد الكريم

الجرافي، ط2. صنعاء: دار الحكمة اليمانية، 1409هـ/ 1988م، مصوَّرةً عن طبعة المطبعة المتوكلية، 1366هـ/ 1947م.

104- أبو طالب الهاروني، يحيى بن الحسين (ت424هـ). تيسير المطالب في أمالي أبي طالب. ترتيب القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام. صف وتحقيق وإخراج مكتبة أهل البيت. ط1. صعدة: مكتبة أهل البيت، 1446هـ/ 2024م.

105- حابس، أحمد بن يحيى (ت1061هـ). الإيضاح شرح المصباح الشهير بشرح الثلاثين المسألة. مراجعة وتصحيح حسن بن يحيى اليوسفي. ط1. صنعاء: دار الحكمة اليمانية، 1420هـ/ 2000م.

106- الحسين بن بدر الدين، الحسين بن محمد (ت663هـ). شفاء الأوام في أحاديث الأحكام للتمييز بين الحلال والحرام. صف وتحقيق وإخراج مكتبة أهل البيت. ط1. صعدة: مكتبة أهل البيت، 1443هـ/ 2022م.

107- الحسين بن بدر الدين، الحسين بن محمد (ت663هـ). العقد الثمين في معرفة رب العالمين. تحقيق إسماعيل بن مجد الدين المؤيدي. ط1. صعدة: مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية، 1423هـ/ 2002م.

108- حميدان بن يحيى القاسمي (ق7هـ). مجموع السيد حميدان. صف وتحقيق وإخراج مكتبة أهل البيت. ط2. صعدة: مكتبة أهل البيت، 1436هـ.

109- الزيدي، أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد (ق5هـ). المنتزع من المحيط بالإمامة. اختيار وترتيب محمد يحيى سالم عزان. نسخة المكتبة الزيدية (بلا بيانات نشر).

110- الشجري، يحيى بن الحسين المرشد بالله (ت499هـ). ترتيب الأمالي

الخميسية. تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ/ 2001م.

111- العبدي، إسحاق بن محمد بن قاسم (ت1115هـ). الاحتراس عن نار النبراس الطاعن في قواعد الأساس. مخطوط؛ ونسخته المنضَّدة في المكتبة الزيدية (3 مج).

112- عز الدين بن الحسن بن علي (ت900هـ). العناية التامة في تحقيق مسألة الإمامة. ضمن: الدر المنظوم الحاوي لأنواع العلوم، المجلد الأول (القسم الأول: مباحث في الإمامة). صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ط1، 1429هـ/ 2008م.

113- عز الدين بن الحسن بن علي (ت900هـ). المعراج إلى كشف أسرار المنهاج. تحقيق وتعليق وتصحيح عبد الرحمن بن حسين شايم المؤيدي. ط1. 4 مج. د.م.: مكتبة أهل البيت، 1435هـ/ 2014م.

114- العلوي، محمد بن علي بن الحسن، أبو عبد الله (ت445هـ). الجامع الكافي في فقه الزيدية. دراسة وتحقيق عبد الله بن حمود العزي. ط1. صعدة: مؤسسة المصطفى الثقافية، 1435هـ/ 2014م. وللزيادات: العلوي، الزيادات من الجامع الكافي على مذهب أحمد بن عيسى والقاسم بن إبراهيم والحسن بن يحيى ومحمد بن منصور المرادي. تعليق وتحقيق أبي محمد الحسن بن علي المنتصر الكتاني الحسني. د.م.: د.ن.، د.ت.

115- العنسي، عبد الله بن زيد (ت667هـ). الإرشاد إلى نجاة العباد. تحقيق عبد السلام بن عباس الوجيه ومحمد قاسم الهاشمي. ط3. صعدة: مكتبة التراث

الإسلامي، 1435هـ/ 2014م.

116- القاسم الرسي، القاسم بن إبراهيم (ت246هـ). مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي. ط1. مجلدان. صعدة: مكتبة أهل البيت، 1445هـ/ 2023م. وهي النسخة التي جرى عليها البحث النصي المذكور في هذا المبحث.

117- المؤيد بالله، أحمد بن الحسين الهاروني (ت411هـ). التبصرة. تحقيق عبد الكريم أحمد جدبان. صعدة: مكتبة التراث الإسلامي، 1423هـ/ 2002م.

118- المؤيدي، صلاح بن أحمد بن المهدي (ت1044هـ). الدراري المضيئة الموصلة إلى الفصول اللؤلؤية في أصول فقه العترة الزكية. تحقيق إبراهيم يحيى الدرسي الحمزي. ط1. د.م.: مركز الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة للدراسات الإسلامية، 1439هـ/ 2018م.

119- المؤيدي، مجد الدين بن محمد بن منصور (ت1428هـ). لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار. ط1. صعدة: مكتبة التراث الإسلامي، 1414هـ/ 1993م.

120- المؤيدي، مجد الدين بن محمد بن منصور (ت1428هـ). مجمع الفوائد المشتمل على بغية الرائد وضالة الناشد. ط3. صعدة: مكتبة أهل البيت، 1445هـ/ 2024م.

121- المتوكل على الله، أحمد بن سليمان (ت566هـ). حقائق المعرفة في علم الكلام. مراجعة وتصحيح حسن بن يحيى اليوسفي. صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، 1424هـ/ 2003م.

122 -مداعس، محمد بن يحيى (ت1351هـ). الكاشف الأمين عن جواهر العقد الثمين في معرفة رب العالمين. صف وتحقيق وإخراج مكتبة أهل البيت. ط1. صعدة: مكتبة أهل البيت، 1440هـ/ 2019م.

123 -المرادي، محمد بن منصور (ت نحو 290هـ)، جامعًا. أمالي الإمام أحمد بن عيسى بن زيد (المعروف بكتاب العلوم). في: رأب الصدع، تحقيق وتخريج وشرح علي بن إسماعيل المؤيد الصنعاني. ط2. بيروت: دار المحجة البيضاء، 1428هـ/ 2007م.

124 -المنصور بالله، عبد الله بن حمزة (ت614هـ). العقد الثمين في أحكام الأئمة الهادين. تحقيق عبد السلام بن عباس الوجيه. عمّان: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، 1421هـ/ 2001م.

125 -المنصور بالله، عبد الله بن حمزة (ت614هـ). مجموع رسائل الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة: القسم الأول. تحقيق عبد السلام بن عباس الوجيه. عمّان: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، 1422هـ/ 2002م.

126 -نشوان الحميري، نشوان بن سعيد (ت573هـ). الحور العين. تحقيق كمال مصطفى. القاهرة: مكتبة الخانجي؛ بغداد: مكتبة المثنى، 1367هـ/ 1948م.

127 -نشوان الحميري، نشوان بن سعيد (ت573هـ). شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. تحقيق حسين بن عبد الله العمري ومطهر بن علي الإرياني ويوسف محمد عبد الله. بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر، 1420هـ/ 1999م.

128 -الهادي إلى الحق، يحيى بن الحسين بن القاسم (ت298هـ). كتاب الأحكام

في الحلال والحرام. جمع علي بن أحمد بن أبي حريصة. ط4. صعدة: مكتبة أهل البيت، 1444هـ/ 2023م.

129- الهادي إلى الحق، يحيى بن الحسين بن القاسم (ت298هـ). مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم (المشار إليه في البحث أيضًا باسم «المجموعة الفاخرة»). صف وتحقيق وإخراج مكتبة أهل البيت. صعدة: مكتبة أهل البيت، 1443هـ/ 2021م.

130- الهادي بن إبراهيم الوزير (ت822هـ). نهاية التنويه في إزهاق التمويه. تحقيق أحمد بن درهم بن عبد الله حورية وإبراهيم بن مجد الدين بن محمد المؤيدي. ط1. صعدة: مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية، 1421هـ/ 2000م.

131- يحيى بن حمزة (ت749هـ). الانتصار على علماء الأمصار. تحقيق عبد الوهاب بن علي المؤيد وعلي بن أحمد مفضل. صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ج1: ط2، 1425هـ/ 2005م.

المصادر الإمامية

132- ابن بابويه، محمد بن علي الصدوق (ت381هـ). الخصال. صحّحه وعلّق عليه علي أكبر الغفاري. قم: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، 1403هـ/ 1362ش.

133- ابن بابويه، محمد بن علي الصدوق (ت381هـ). علل الشرائع. النجف: المكتبة الحيدرية، 1385هـ/ 1966م.

134- ابن بابويه، محمد بن علي الصدوق (ت381هـ). كمال الدين وتمام النعمة. تصحيح علي أكبر الغفاري. قم: مؤسسة النشر الإسلامي، 1405هـ.

135- ابن داود الحلي، الحسن بن علي (ت بعد 707هـ). الرجال. النجف: المطبعة الحيدرية، 1392هـ/ 1972م.

136- ابن الغضائري، أحمد بن الحسين (ق5هـ). الرجال. تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي. قم: دار الحديث، 1422هـ.

137- الخوئي، أبو القاسم الموسوي (ت1413هـ). معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة. ط5. د.م.: مؤسسة الإمام الخوئي الإسلامية، 1413هـ/ 1992م.

138- سعد بن عبد الله الأشعري القمي (ت301هـ). المقالات والفرق. تحقيق محمد جواد مشكور. طهران: مطبعة حيدري، 1341ش/ 1963م.

139- الطبرسي، أحمد بن علي (ق6هـ). الاحتجاج. تعليق محمد باقر الخرسان. 2 ج. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط3، 1421هـ/ 2000م.

140- الطوسي، محمد بن الحسن (ت460هـ). رجال الطوسي. تحقيق جواد القيومي الأصفهاني. قم: مؤسسة النشر الإسلامي، 1415هـ.

141- الطوسي، محمد بن الحسن (ت460هـ). الفهرست. تحقيق جواد القيومي. قم: مؤسسة نشر الفقاهة، 1417هـ.

142- القمي، علي بن إبراهيم (ت بعد 307هـ). تفسير القمي. تصحيح وتعليق طيب الموسوي الجزائري. ط3. قم: مؤسسة دار الكتاب، 1404هـ.

143- الكشي، محمد بن عمر (ق4هـ). اختيار معرفة الرجال. اختيار محمد بن الحسن الطوسي. تحقيق مهدي الرجائي. قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، 1404هـ.

144 - الكليني، محمد بن يعقوب (ت329هـ). الكافي. تصحيح علي أكبر الغفاري. ط4. طهران: دار الكتب الإسلامية، 1407هـ.

145 - المجلسي، محمد باقر. بحار الأنوار. ط2 مصححة. بيروت: مؤسسة الوفاء، 1403هـ/ 1983م.

146 - المفيد، محمد بن محمد بن النعمان (ت413هـ). المسائل الجارودية. تحقيق محمد كاظم مدير شانه‌چي. قم: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، 1413هـ.

147 - النجاشي، أحمد بن علي (ت450هـ). رجال النجاشي. تحقيق موسى الشبيري الزنجاني. قم: مؤسسة النشر الإسلامي، 1407هـ.

148 - النوبختي، الحسن بن موسى (ت نحو 310هـ). فرق الشيعة. بيروت: دار الأضواء، 1404هـ/ 1984م.

الدراسات العربية الحديثة

149 - الألباني، محمد ناصر الدين (ت1420هـ). ضعيف أبي داود – الأم. الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، 1423هـ.

150 - باقر، بدر محمد. الروض الناضر في سيرة الإمام أبي جعفر الباقر: تفسيره وفقهه ومروياته. الكويت: مبرة الآل والأصحاب، 1428هـ/ 2007م.

151 - البرزنجي، محمد بن طاهر. صحيح وضعيف تاريخ الطبري. إشراف محمد صبحي حلاق. دمشق وبيروت: دار ابن كثير، 1428هـ/ 2007م.

152 - الخطيب، شريف الشيخ صالح أحمد. «زيد بن علي وآراؤه الاعتقادية: دراسة وتحليل ونقد». رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1402هـ/ 1982م.

153 -زرزور، عدنان محمد. الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير. بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت.

154 -عزان، محمد يحيى سالم. الصحابة عند الزيدية. ط1، 1424هـ/ 2004م؛ وط3 منقحة ومزيدة: مركز التراث والبحوث اليمني، 1436هـ/ 2015م. والإحالة إلى نسخة المكتبة الزيدية (ط1).

155 -عزان، محمد يحيى سالم. معجم الرواة في كتاب الأذان بحي على خير العمل. ملحق بكتاب الأذان بحي على خير العمل للعلوي، تحقيق عزان. صنعاء: مكتبة مركز بدر العلمي والثقافي، ط1، 1418هـ/ 1997م.

156 -العمراني، محمد بن إسماعيل. نيل الأماني من فتاوى القاضي محمد بن إسماعيل العمراني. جمع وترتيب عبد الله قاسم ذبيان. نسخة المكتبة الشاملة (بلا بيانات نشر).

157 -الغيلي، عبد المجيد محمد علي. الفكر الزيدي المبكر: النشوء والتطور. تعز: حكمة يمانية، 1446هـ/ 2025م.

158 -الكاتب، أحمد. تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه. ط3. لندن: دار الشورى، 1426هـ/ 2005م.

159 -كحالة، عمر رضا. معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية. دمشق: المكتبة العربية، 1376–1381هـ/ 1957–1961م.

160 -المساوى، علي محسن زيد. «أبو الجارود زياد بن المنذر بين الزيدية وأهل الحديث من باب الجرح والتعديل». مجلة كلية الإلهيات بجامعة رجب طيب أردوغان 21 (2022م): 100–123.

161- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى اليماني (ت1386هـ). التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. تعليق محمد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة. ط2. د.م.: المكتب الإسلامي، 1406هـ/ 1986م.

162- الوجيه، عبد السلام بن عباس. أعلام المؤلفين الزيدية. ط2 (مزيدة ومنقحة). 2 مج. عمّان: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، 1440هـ/ 2019م.

الدراسات الأجنبية

163- Daftary, Farhad. A History of Shi i Islam. London: I.B. Tauris in association with The Institute of Ismaili Studies, 2013.

164- Haider, Najam. The Origins of the Sh a: Identity, Ritual, and Sacred Space in Eighth-Century K fa. Cambridge: Cambridge University Press, 2011.

165- Jafri, S. Husain M. The Origins and Early Development of Shi a Islam. Karachi: Oxford University Press, 2000. First published London: Longman, 1979.

166- Kohlberg, Etan. "From Im miyya to Ithn - ashariyya." Bulletin of the School of Oriental and African Studies 39, no. 3 (1976): 521 34.

167- Madelung, Wilferd. "Zaydiyya." In The Encyclopaedia of Islam, new ed., 11:477 81. Leiden: Brill, 2002.

168- Madelung, Wilferd. "Introduction." In The Study of Shi i Islam: History, Theology and Law, edited by Farhad Daftary and Gurdofarid

Miskinzoda, 455 63. London: I.B. Tauris in association with The Institute of Ismaili Studies, 2014.

169- Modarressi, Hossein. Crisis and Consolidation in the Formative Period of Sh ite Islam. Princeton, NJ: Darwin Press, 1993. Persian translation: مكتب در فرآيند تكامل: نظري بر تطور مباني فكري تشيع در سه قرن نخستين. ترجمة هاشم إيزدپناه. ط2. 1375ش.

170- Salih, Mohamed Osman. "Mahdism in Islam up to 260 A.H./874 A.D. and Its Relation to Zoroastrian, Jewish and Christian Messianism." PhD thesis, University of Edinburgh, 1976.

171- S nchez S nchez, Jos Ignacio. "Al-J i 's Treatises on the Imamate." PhD diss., University of Cambridge, 2011.

172- Su, I-Wen. "The Sh Past in Ab al-Faraj al-I fah n 's Kit b al-Agh n : A Literary and Historical Analysis." PhD thesis, University of Edinburgh, 2016.

173- Tanr verdi, Mustafa. "Ahmed b. s b. Zeyd ve Em l Adl Hadis Eseri zerine Bir nceleme." Eski ehir Osmangazi niversitesi lahiyat Fak ltesi Dergisi 6, no. 11 (2019): 309 42.

174- mit, Mehmet. "Zeyd yye Mezhebi, mamet Anlay ve Sah be Hakk ndaki G r leri." Yak n Do u niversitesi lahiyat Fak ltesi Dergisi 1, no. 2 (2015): 93 118.

175- Weaver, James. The Sh a in Iraqi Heresiography: The Structure and Transmission of the Material up to al-Ash ar (d. 324/935). Welten des Islams 13. Berlin/Boston: De Gruyter, 2025.

176- Wellhausen, Julius. The Arab Kingdom and Its Fall. Translated by Margaret Graham Weir. Calcutta: University of Calcutta, 1927.

177-Ya aro lu, Hasan. "Zeydiyye'nin mamet G r ve Di er Baz Mezheplerle li kileri." ltesi ülahiyat FakİniversitesiÜhane üşmüG .32–113 :(2013) 3 .no ،2Dergisi

الأعمى الذي أشعل النار

د. كمال القطوي

رُبَّ رجلٍ يطويه التاريخ في غمار رجاله، وتبقى مقالته تطوي القرون، وتصوغ عقائد الأجيال، وتُقيم من الدول وتهدم، حتى ليغيب اسم صاحبها ويستفيض في الناس أثرُها.

وفي هذا الكتاب يعود المؤلِّف إلى مطالع التشكُّل المذهبي في القرن الثاني الهجري، مستنطقًا مدوَّنات التاريخ والرجال والفرق والمقالات، متعقِّبًا **أبا الجارود زياد بن المنذر الهمداني**، ومستقصيًا منابع فكره وروافد مقالته؛ ليكشف عن **الجذور الأولى** لنظرية حصر الإمامة في البطنين، ويستجلي حقيقة نسبتها إلى الإمام زيد بن علي، ويميط اللثام عن دور أبي الجارود في **تأسيس الهوية العقدية للزيدية**.

ومن وراء سيرة هذا الرجل يستبين القارئ سيرةَ مقالةٍ بعيدة الأثر، ممتدّة السلطان، ويرى كيف تنشأ الأفكار في مطاوي الحوادث، وتتقلّب في أعطاف الزمن، حتى تستحيل مقالةُ الرجل مذهبًا، والمذهبُ عقيدةَ جماعة، والعقيدةُ أساسَ مُلكٍ وسلطان.

وغايةُ هذا الكتاب ردُّ المقالات إلى منشئيها، وتمييز حقائق التاريخ ممّا توارثه الناس من نِسْبة المقالات إلى غير أصحابها، واستئناف النظر في مسلَّماتٍ طال عليها الأمد، وتعاقبت عليها القرون، حتى غدت شهرتُها عند كثير من الناس مُغنيةً عن طلب البرهان عليها.

INFO@HEKMAHYEMANYA.COM
WWW.HEKMAHYEMANYA.COM
@HEKMAHYEMANY
HEKMAH YEMANYA